

صفحات من تاريخ مصر

٤٣

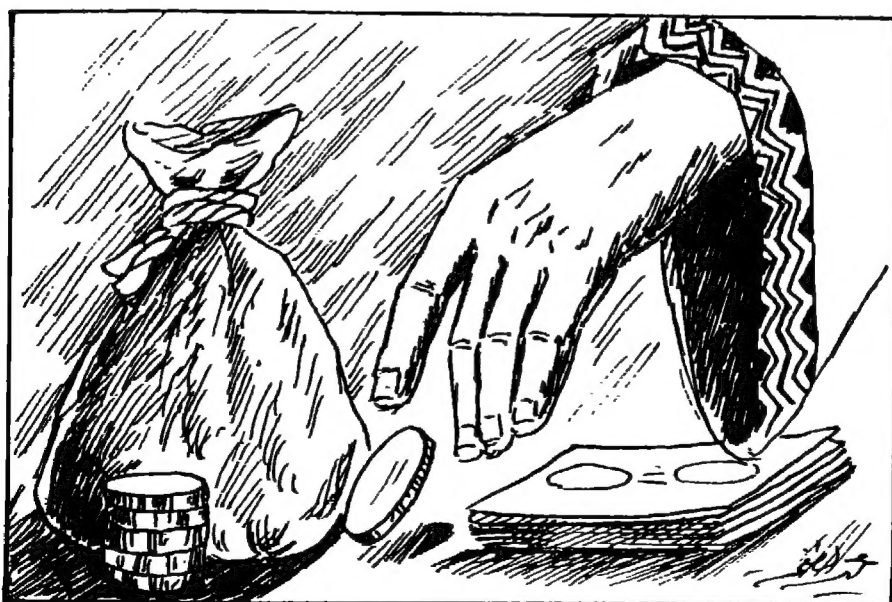
كتاب مالية مصر

من عهد الفراعنة إلى الآن

للأمير

عمر طوسون

١٢٥٠هـ - ١٩٣١م



الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة

كتاب
ماليت مصر
من عهد الفراعنة إلى الآن

الكتاب : كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن
الكاتب : الأمير / عمر طوسون
الطبعة : الأولى عام ١٩٣١م - المؤلف
الثانية عام ٢٠٠٠م - مكتبة مدبولي
الناشر : مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
تليفون ٥٧٥٦٤٢١ فاكس ٥٧٥٢٨٥٤
رقم الإيداع : ١٩٩٩/١٢٩٧٢
الترقيم الدولي : 3-285-208-977

كتاب ماليت مصر

من عهد الفراعنة إلى الآن

للأمير
عمر طوسون
١٣٥٠هـ - ١٩٣١م

الناشر
مكتبة مدبولي
٢٠٠٠

المقدمة

لما بحثنا في الكتب العربية لكتابة مذكرتنا عن أفرع النيل في العصر العربي انفتح أمامنا باب آخر للكلام في موضوع الخراج والمساحة المزروعة في مصر في عصورها المختلفة . فوطنا النفس على كتابة مذكرة أخرى في هذا الموضوع لشدة ارتباطه بموضوع النيل . غير أننا وجدنا الخراج مندمجا في الإيرادات في الغالب فحاولنا في مذكرتنا هذه أن نذكر كل واحد منهما على حدة بقدر الامكان . وقسمنا الكلام إلى ثلاثة أقسام وهي :

(١) - الإيرادات . أو ارتفاع البلاد (حسب تعبير الكتب العربية)

(٢) - الأتاوة . أو ما يرسل إلى الدولة الفاتحة

(٣) - الخراج والمساحة المفروض عليها

والنقود التي كانت معتبرة في ذلك هي :

١ - التالان في بعض العصور التي قبل الاسلام

٢ - الدينار في العهد الاسلامي

أما التالان فكان من الذهب والفضة والبرونز .

ولكن اتفقت كلمة المؤرخين على أن المراد به هنا ما كان

من الفضة . وقدره بمبلغ ٥٦٠٠ فرنك (٢١٦ جنيها مصريا)

وأما الدينار فن الذهب فقط . وهو يساوي ١٥ فرنكا

و ٨٠ ستيا على تقدير صمويل برنارد في كتاب « وصف مصر » عبارة
عن ٦٠٩ مليات . وعلى تقدير الذهبي وعلى مبارك يساوى
٥٩١ مليا . فتوسط التقديرين ٦٠٠ مليون أو ٦٠ قرشا .
وسنقدره بذلك

والفروق الشاسعة التي ربما يلاحظها القارىء في عبارات
المؤرخين عن المبالغ الدالة على الإيرادات مبنية على مانرى على
أن بعضهم يذكرها بدون حذف المصروفات منها ، والبعض
الآخر يذكر الباقي فقط بعد حذفها . وهذا هو السبب أيضا
في أن أرقام الإيرادات قد لا تختلف في كثير من الأحيان عن
أرقام الآتاوة في عباراتهم . على أن من أهم الأسباب في
اختلاف إيراد مصر أنها بلد زراعى مرتبط بالنيل في ثروته
وهو مختلف الفيضان . زد على ذلك اختلاف إيراداتها بحسب
اتساع رقعتها بالفتوحات في افريقية وآسيا تارة وضيقها تارة أخرى
وأكثر مؤرخى العرب يستعملون كلمة « خراج » وهم
يعنون الإيرادات مع أن هذه الكلمة بالمعنى الحقيقى لها تدل
على مايجب عن الأرض المزروعة (أموال الاطيان) .
فاضطربنا مرات كثيرة أن ندج في قسم الإيرادات مبالغ ذكرت
تحت هذه التسمية

والتواريخ المذكورة تحت أسماء الحكام هي تواريخ وفياتهم .
اللهم الا إذا وجد مايدل على شئ آخر ؟



القسم الاول

الايرادات

الفصل الاول

عصر الفراعنة

لم نقف على أى مستند فى ذلك العهد يصح الركون
اليه عن المبالغ التى كانت تجبها الفراعنة من
القطر المصرى فى غير المؤلفات العربية

ولقد سد مؤلفو العرب هذا الفراغ ولكن مع
الأسف أثاروا الشكوك بالمبالغ الجسيمة التى ذكروها .
وانما نذكرها هنا لا لأنها تبين حقيقة مقادير هذه
الايرادات فى ذلك العصر بل ليطلع القارى عليها لأنه بالطبع
شغوف بالمعرفة وها هى :

قال الشيخ أبو صالح الأرمنى فى تاريخه « الكنائس ،

ص ٣٠ :

استخرج فرعون موسى واسمه الوليد بن مصعب

تسعين ألف دينار (.../.../٥٤٠ ج ٠ م) اهـ

وقال المقرئى فى خطه نقلا عن ابن وصيف

شاهج ١ ص ٧٥ من طبعة بولاق وهو المؤرخ

الوحيد الذي أسهب أكثر من غيره في هذا الموضوع
وأفرد له فصلاً خاصاً :

ارتفع مال البلد على يد ندراس بن صا مائة ألف ألف
دينار وخمسين ألف ألف دينار (٩٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)
وفي أيام كلكن بن خربتا بن ماليق بن ندراس مائة ألف ألف
دينار وبضعة عشر ألف ألف دينار . ولما زالت دولة
القبط الأولى من مصر وملكها العالقة اختل أمرها .
وكان فرعون الأول يجيها تسعين ألف ألف دينار
(٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) يخرج من ذلك عشرة آلاف
ألف دينار (٦/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) لمصالح البلد وعشرة
آلاف ألف دينار لمصالح الناس من أولاد الملوك
وأهل التعفف وعشرة آلاف ألف دينار لأولياء الأمر
والجند والكتاب وعشرة آلاف ألف دينار لمصالح فرعون
ويكزنون لفرعون خمسين ألف ألف دينار
(٣٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) ثم قال وقال ابن دحية :

وجيت مصر في أيام الفراعنة فبلغت تسعين
ألف ألف دينار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) بالدينار
الفرعوني وهو ثلاثة مثاقيل من مثقالنا المعروف الآن بمصر
الذي هو أربعة وعشرون قيراطاً كل قيراط ثلاث
جبات من قح فيكون بحساب ذلك مائتي ألف ألف
وسبعين ألف ألف دينار مصرية (١٦٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

وذكر الشريف الجواني أنه وجد في بعض البرابي بالصعيد مكتوبا باللغة الصعيدية مما نقل بالعريضة مبلغ ما كان يستخرج لفرعون يوسف عليه السلام وهو الريان ابن الوليد من أموال مصر بحق الخراج مما يوجه الخراج وسائر وجوه الجبايات لسنة واحدة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير تأول ولا اضطهاد ولا مشاحة على عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان نظرا للعاملين وتقوية لحالهم ، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار (م . ج ١٤ / ٦٤٠ / ٠٠٠)

ثم قال وقال الحسن بن علي الأسدي :

أخبرني أبي قال — وجدت في كتاب قبلي باللغة الصعيدية مما نقل الى اللغة العريضة أن مبلغ ما كان يستخرج لفرعون مصر بحق الخراج الذي يوجد وسائر وجوه الجبايات لسنة كاملة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير اضطهاد ولا مناقشة على عظيم فضل كان في يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان رققا بالمعاملين وتقوية لهم ، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار من جهات مصر (م . ج ١٤ / ٦٤٠ / ٠٠٠) وذلك ما يصرف في عمارة البلاد لجفر الخللج واتقان الجسور وسد الترع واصلاح السبل والساسة ثم في تقوية من يحتاج

التقوية من غير رجوع عليه بها لاقامة العوامل والتوسعة في
البذار وغير ذلك وثنى الآلات وأجرة من يستعان به
من الاجراء لحل الأضناف وسائر نفقات تطريق أراضهم، من
العين ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج . م) . ولما
يصرف في أرزاق الأولياء الموسومين بالسلاح وحملته والغلمان
وأشياعهم مع ألف كاتب موسومين بالدواوين سوى اتباعهم
من الخزان ومن يجرى مجراهم وعدتهم مائة ألف وأحد عشر
ألف رجل ، من العين ثمانية آلاف ألف دينار
(٤٨٠/٠٠٠ ج . م) . ولما يصرف في الأرامل والائتام
فرضاً لهم من بيت المال وان كانوا غير محتاجين
اليه حتى لا تخلو آمالهم من بر يصل اليهم ، من العين أربعمائة
ألف دينار (٢٤٠/٠٠٠ ج . م) . ولما يصرف في كهنه
برايهم وأتمتهم وسائر بيوت صلواتهم ، من العين مائة ألف
دينار (٦٠/٠٠٠ ج . م) . ولما يصرف في الصدقات وينادى
في الناس برئت الذمة من رجل كشف وجهه لفاقة فليحضر
فلا يرد عند ذلك أحد والأمناء جلوس فاذا روى
رجل لم تجر عادته بذلك أفرد بعد قبض ما يقبضه حتى
إذا فرق المال واجتمع من هذه الطائفة عدة دخل
أمناء فرعون اليه وهنوه بتفرقة المال ودعوا له
بالبقاء والسلامة وأنهموا حال الطائفة المذكورة
فيأمر بتغيير شعشها بالحمام واللباس ويعد الاسمطة

ويأكلون ويشربون ثم يستعلم من كل واحد سبب فاقته فان كان من آفة الزمان رد عليه مثل ماكان وأكثر وان كان عن سوء رأى وضعف تدبير ضمه الى من يشرف عليه ويقوم بالأمر الذى يصلح له ، من العين مائتا ألف دينار (١٢٠/٠٠٠ ج . م) فذلك جملة ماتين وفصل فى هذه الجهات المذكورة من العين تسعة آلاف ألف وثمانمائة^١ ألف دينار (٥/٨٨٠/٠٠٠ ج . م) . ويحصل بعد ذلك مايتسلبه فرعون فى بيوت أمواله عدة لنوائب الدهر وحادثات الزمان ، من العين أربعة عشر ألف ألف دينار وستمائة ألف دينار (٨/٧٦٠/٠٠٠ ج . م) . وقيل لبعضهم متى عقدت مصر تسعين ألف ألف دينار قال فى الوقت الذى أرسل فرعون بويية قح إلى أسفل الأرض وإلى الصعيد فلم يجد لها مهضعا تنذر فيه لشغل جميع البلاد بالعمارة . اهـ

وقال أبو المحاسن فى كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وجباه (أى الخراج) عزيز مصر (وهو الذى اشترى يوسف عليه السلام وكان وزيرا لفرعون المسمى الريان ابن الوليد) مائة الف الف دينار (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ
وقال ابن اياس فى تاريخه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥) :
وكان خراج مصر فى أيامه (أى الريان بن الوليد) مائة الف الف دينار فى كل سنة (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

(١) ملحوظة — جمنا البالغ التقدمة فوجدنا نقص عن هذه الجملة ثلثمائة الف دينار

وهـاكـ ملخص ماذكر :-

المؤرخ	الحاكم	مقدار الخراج بالدينار	مقدار الخراج بالجنيه المصرى
ابو صالح الادنى	فرعون موسى	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
المقرىزى	ندارس بن صا	١٥٠/٠٠٠/٠٠٠	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
»	كلكن بن خربتا بن مالىق	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
»	فرعون الأول	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
»	الفراخنة	٢٧٠/٠٠٠/٠٠٠	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
»	فرعون يوسف	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
»	فرعون مصر	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
أبو المحاسن	عزيز مصر	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	الريان بن الوليد	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠

الفصل الثانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق. م إلى ٣٠ ق. م

إن المعلومات التى نقلها الينا المؤرخون عن الايرادات
فى هذا العصر وإن كانت قليلة إلا انها أحكم وأضبط من معلومات

العصر السابق

ذكر جيروم Jérôme في المجلد الثاني من كتابه
ص ١١٢٢ أن دخل بطليموس فيلادلف السنوى بلغ في سنة
٢٤٧ ق. م ١٤/٨٠٠ تالان أى ٣/١٩٦/٨٠٠ ج. م عدا
١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قمح

وقال لمبروزو Lumbroso (كتاب مباحث عن
الاقتصاد السياسى فى مصر فى عهد اللاجيديين^(١) ص ٢٩٣)
إن الارتب عبارة عن ٤ ر ٣٩ من اللترات . ولما كان
الاردب المصرى الحالى يساوى ١٩٨ لترا فعلى هذا الحساب يساوى
الاردب ٥ أراتب ، ويكون دخل هذا الملك من القمح
٣٠٠/٠٠٠ إردب عدا النقود

أما مايساويه الاردب فى ذلك العهد فيصعب تقديره بالضبط .
إلا أن رينيه Reynier فى كتاب (مصر فى عصر
الرومان ص ١٥٥) قدر ثمن الاردب بمبلغ ٧ ١/٢
من الفرنكات أى مايقرب من ٣٠ قرشا بنقودنا الآن .
فيكون ثمن الدخل من الغلال وحدها بناء على
هذا التقدير ٩٠/٠٠٠ ج. م

وقدر ماركاردت Marquardt فى كتاب (دليل

(١) اللاجيدون Lagides أسرة كان رأسها بطليموس لاغوس من فراد الاسكندر

لبت متولية حكم مصر من عام ٣٠٦ ق. م الى عام ٣٠ ق. م فهم والبطالة شئ واحد

الآثار الرومانية المجلد العاشر ص ٢٩٣) دخل الغلال بمبلغ
٥٠٠ تالان أى ١٠٨/٠٠٠ ج. م

ولما كان الفرق بين هاتين القيمتين ضئيلا
فيستصوب التحويل على متوسطها الذى هو ٩٩/٠٠٠ ج. م
فيكون مجموع الدخل فى عهد ذلك الملك ٣/٢٩٥/٨٠٠ ج. م
وذكر استرابون عن سيسرون Cicéron (المجلد ١٧
الفقرة ١٣) أن بطليموس أوليت والد كليوباترة بلغ إرادته
السوى فى عام ٥٢ ق. م ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج. م)
ونقل ديودور عن كتبة السجلات الديوانية فى ذلك
العهد أن الإيرادات بلغت فى عهد هذا الملك أكثر من
٦/٠٠٠ تالان (١/٢٩٦/٠٠٠ ج. م)

ويجب أن نرجح رواية سيسرون على رواية ديودور
للسبب الآتى :

ذلك أن ملكا من ملوك البطالسة المتأخرين كان قد
أقرض مبالغ جسيمة من أحد نبلاء الرومان المسمى
راييريوس Rabirio ، وفى نظير ذلك قلده منصب ناظر المالية ،
وأخذ هذا وسيلة تخلصه مما استدانه من هذا
النسيل . وقد أقيمت بسبب ذلك دعوى بروما على راييريوس
المذكور ، وتطوع للدفاع عنه سيسرون (أنظر كتاب
تضية راييريوس ودفاع سيسرون عنه)

فيعلم مما تقدم أن سيسرون نظرا لمركز موكله
لابد أن يكون قد حصل على معلومات أوفى من التي نقلها
ديودور لاسيما إذا راعينا أن هذا الأخير لم يمدنا بمعلوماته
إلا عند ما أتى على وصف مدينة الاسكندرية

هذا ومن المحتمل كثيرا أن تكون القيمة التي
ذكرها ديودور هي جملة المتحصل من الممولين الاسكندريين
لا إيرادات مصر جميعها وقد ذهب إلى ذلك الاستاذ ويلكن
Wilcken في كتاب (اوستراكا الفصل الرابع ص ٤١٤)

وذكر شارب Sharp في كتاب (مصر في عصر البطالسة
ص ١٩١) أن نصف مبلغ الـ ١٢٥٠٠ تالان كان يجبي من ميناء
الاسكندرية في الوقت الذي كسدت فيه التجارة الأجنبية
وانحطت إلى أسفل درك ونزل فيه عدد السفن التي كانت تسافر
من البحر الآخر إلى الهند إلى عشرين سفينة بسبب ما ارتكبه
الحكومة من الإهمال والخطأ اهـ

ويلوح لنا علاوة على ما ذكر أن دخل هذين الملكين
اللاجديين كان ضئيلا جدا بالقياس إلى ما كانت تجنيه العرب في
عصرهم (كما سيتضح ذلك فيما بعد) ، كما أن عصر هؤلاء كان بلا جدال
أقل يسارا من عصر البطالسة

ويجب تفسير ذلك بما يأتي :

قال لمبروزو في كتابه ص ٩٠ :

إن أملاك الحكومة وأراضي الملك كانت متسعة الأرجاء
لاتكاد تخلو منها ناحية من نواحي القطر كله . اهـ

وقال في ص ٩١ :

كانت أرض الملك يسخر في فلاحتها أناس مخصوصون .
وتوزع فيما بينهم حسب منطوق الأمر الملكي كل بحسب قدرته
وقوته . اهـ

وذكر ديودور في المجلد الأول الفقرة ٧٤ :

أن المزارعين كانوا يستأجرون الأراضي الخصبة التي في حوزة
الملوك والكهنة والجند بقيم مرتفعة ويقضون جل حياتهم في فلاحتها . اهـ
وقال هنري ماسيرو Henrie Maspero في كتاب
(مالية مصر في عصر اللاجديين ص ٤٩) :

كان كل شيء في القطر المصري في الزمن القديم من رجال
ومتاع ملكا للملك : وكان سائر رعيته عبيدا له . وكذلك كانت
الأرض والتجارة والصناعة من ممتلكاته . فلا الزمن ولا الثورات
ولا الفتوحات أمكنها أن تنزع شيئا من هذه الحقوق

أما ملوك اليونان فكانوا يحتفظون بهذه الحقوق أيضا
ويضعون أيديهم على جميع ما يرون منه فائدة لهم ويزيد في ثرائهم .
وبهذه الكيفية كانوا يحتكرون مادتين عظيمتين هما الأرض
والصناعة

وعلى هذا كان فى حوزة الملك خاصة ما يقرب من نصف المملكة ، كما كان فى حوزته وحده دون سواء جميع التجارة والصناعة تقريبا . فالزيت والجمعة (البيرة) والملح ومعظم الأشياء الهامة التى كانت تستهلك فى القطر ، وبالأخص القمح والنبذ والعسل والثياب الثمينة الفاخرة التى كانت تصدر إلى الخارج بكميات وافرة ، كل هذه أصناف كان يحتكرها الملك . ويكون إيراد هذه المحتكرات الهامة (أى احتكار الأراضي والصناعات الخ) دخل التاج . وأما الضرائب فيتكون منها دخل المملكة . اهـ

فنستنتج مما تقدم أن البطالسة كانوا يمتلكون أراضى شاسعة منبثة فى جميع أرجاء القطر وهى من الأراضي الخصبة . ولما كانت تلك الأراضي معفاة من الضرائب انحطت بالطبع إيرادات الدولة وعلى النقيض نمت موارد الملك الخاصة وربت

ويتلخص ما ذكر فى أن الإيرادات التى ذكرها المؤرخون محصورة فى الموارد العمومية ، وأنه كان يوجد بجانب هذه الإيرادات دخل الملك الخاص وأنه لابد أن يكون هذا الدخل جسيما

وينحصر ما عثرنا عليه عن إيراد المملكة المصرية

في عصر البطالسة في عهدى الملكين الآتين :

بطليموس فيلادلف (سنة ٢٤٧ ق.م)

١٤/٨٠٠ تالان و ١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قمح وقيمة ذلك

بالجنهات المصرية ٣/٢٩٥/٨٠٠

بطليموس أوليت (سنة ٥٢ ق.م)

١٢/٥٠٠ تالان وهى تساوى بالجنهات المصرية ٢/٧٠٠/٠٠٠



الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان ديار مصر أخذوا يبدلون غاية
جهدهم لانتاج أكبر محصول منها . وهذا كان
ديدنهم فى جميع البلاد التي دانت لسلطانهم . ولذلك رأينا
أغسطوس واضعا نصب عينيه من غداة يوم الفتح
الاشتغال بالاشياء التي تدر على البلد الخير والثراء . فالترع
التي كان أهملها البطالسة أخذ في إعادة حفرها بأيدي جنوده
الظافرين

ولقد شعر القطر بانتعاش سريع بسبب هذه

الاصلاحات . والدليل على صحة ذلك أن استرابون الذى قدم مصر فى صدر الفتح الرومانى بعد أن قال فى المجلد ١٧ الفقرة ١٣ نقلا عن سيسرون ، إن بطليموس أوليت أبا كليوبطرة كان يجبي من البلد مبلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٢٠٠٠/٧٠٠ ج ٢٠ م) ، قال :

ومن حيث إن مصر استطاعت أن تأتى بمبالغ طائلة كعنه فى عهد ملك اشتهر دون غيره من الملوك بسوء التصرف والتراخى ، فمن باب أولى أن تأتى اليوم بما هو أكثر من ذلك ، وقد تعهدا الرومانيون بعناية كبرى من ناحية السهر على أحوالها وإدارة شؤونها ، لاسيما ان علاقاتها التجارية مع التروجلودتيك^(١) أخذت تزداد بسطة واتساعا إلى درجة كبيرة

وبما أن أغفر السلع وأنفسها كانت ترد فى الواقع من اقليمى التروجلودتيك إلى مصر أولا ثم تصدر منها إلى سائر أنحاء العالم ، فكانت هذه تحصل منها رسوما مزدوجة أى رسم الوارد ورسم الصادر . وكلما كانت تلك البضائع غالية الثمن زادت بحكم الطبيعة رسومها . هذا بصرف النظر عن الفوائد التى تلازم كل احتكار ، وذلك لأن الاسكندرية كانت المستودع الوحيد لهذه البضائع ، وأنها وحدها

(١) التروجلودتيك أو سكان المناور يقول عنهم قداما المشتغلين بعلم تخطيط البلدان انهم قوم كانوا

يقطنون الجنوب الشرقى لمصر

التي كان في استطاعتها تموين البلاد الاخرى . اه
وما يؤسف له جد الأسف أن كلام استرابون
هذا لم يقرن بالارقام ، الأمر الذي كان يهنا كثيرا
الوقوف عليه . فضلا عن هذا فان إيرادات الجمارك التي
ذكرها استرابون كانت توجد بجانب إيرادات أخرى مثل
الخراج والجزية وغيرهما من الإيرادات التي لا تخفى أهميتها
ولا نعلم مع الأسف قيمتها إلى الآن

والمؤلف الوحيد الذي ذكر أرقاما عن هذا هو
ماركاردت (راجع نظام الامبراطورية الرومانية ج ٢ ص ٤٠٧) .
وقد نقل هذه الأرقام عن م . ل فريدلاندر M. L. Fariedlander
الذي قدر جميع الضرائب في مصر بمبلغ ١٣٤/٩١٨/٠٠٠ مارك
(٩٠٥/٧٤٥/٦ ج ٢٠)

الفصل الرابع

عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

لقد ألجأتنا الضرورة مرة أخرى إلى استقاء أخبار هذا
العصر من مؤلفي العرب دون سواهم . غير أن ماذكره
لنا هؤلاء مقتضب لم يتعد عهد شخصين هما الامبراطور هرقل

وآخر يدعى المقوقس . ويظهر أن هذا الأخير كان يشغل وظائف عمومية هامة عندما فتح العرب مصر . وقد احتدم الجدل حول شخصيته بين مختلف المؤلفين

أما بـتـلـر Butler (الفتح العربى لمصر) الذى استقصى هذا الموضوع مستندا إلى رواية أسقف الأشمونين بنوع أخص ، فقد شبه فى مؤلفه المذكور ص ٥١٠ و ٥١٦ المقوقس بسيروس بطرك الاسكندرية

وأما ابن عبد الحكم فقد ذكر المقوقس فى كتابه (فتوح مصر) المطبوع بمطبعة بريل بـلـيـدن ، فى عدة مواضع فذكر فى ص ٣٧ :

وجه هرقل ملك الروم كما حدثنى شيخ من أهل مصر المقوقس أميرا على مصر وجعل إليه حربها وجبايةخراجها فنزل الاسكندرية . اهـ

وفى ص ٤٦ ذكر نص كتاب رسول الله صلعم إلى المقوقس وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى المقوقس عظيم القبط .

وفى ص ٤٧ ذكر رد المقوقس على كتاب رسول الله صلعم وأوله : لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط وفى ص ٥٨ :

فلما بلغ المقوقس قدوم عمرو بن العاص إلى مصر

توجه إلى القسطنطينية فكان مجهز على عمرو الجيوش . اه

وفي ص ٧٠ :

لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع
من فيها من الرجال من القبط ممن راحق الحلم إلى مافوق ذلك
ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين
دينارين (١٢٠ قرشا) فبلغت عندهم ثمانية الف الف . اه

وفي ص ٧٢ :

قال المقوقس لعمرو : أنا أطلب إليك أن تعطيني
ثلاث خصال . قال له عمرو : ما هن ؟ قال : لا تنقض بالقبط
وأدخلني معهم ، وألزميني مالهم ، وقد اجتمعت كلتي وكلتهم
على ما عاهدتك عليه ، فهم متمنون لك على ما تحب . وأما
الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم
الخ . اه

ويستنتج مما تقدم أن هذا الرجل كان رئيسا دينيا
وسياسيا للقطر عند ما غزاه العرب

وأما بخصوص إیرادات هذا العصر فهاك ما قاله
المؤلفون عنها :

قال الشيخ أبو صالح الأرمي في تاريخه ص ٣٠ :

استخرج الروم عشرين ألف ألف دينار (١٢٠٠٠/٠٠٠ ج ٢٠٠)

وتقبلها جريج بن مينا المقوقس من الهرقل بما مبلغه
ثمانية عشر ألف ألف دينار (١٠/٨٠٠/٠٠٠ ج . م .) . هـ
وقال ابن عبد الحكم في كتاب « فتوح مصر »
ص ١٦١ :

وجباها (أى مصر) المقوقس قبله (أى قبل عمرو)
بسنة ، عشرين ألف ألف (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م .) . هـ
وخلاصة ماسبق هو :

هرقل ١٨/٠٠٠/٠٠٠ دينار ١٠/٨٠٠/٠٠٠ جنيه مصرى
المقوقس ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ » ١٢/٠٠٠/٠٠٠ »

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) إلى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

مقدمة عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

هذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعة
الذين تولوا الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وفي
عهد خلافته فتح عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) .

والظاهر أن هذا الخليفة كان يتهيب الحملة على مصر ويخشى عواقبها . إلا أن عمرا ألح عليه في ذلك وهون عليه الأمر في فتحها . وقد جاء في كتاب ابن عبد الحكم ص ٥٦ في هذا الصدد مانصه :

يأمر المؤمنين اتذنب لي أن أسير إلى مصر فانك إن فتحتها كانت قوة للمسلمين وعونا لهم وهي أكثر الأرض أموالا وأعجزها عن القتال والحرب .

وما زال به حتى أذن له بهذه الحملة فسارت وسار عمرو على رأسها . غير أنه بعد رحيله ندم الخليفة وأرسل إليه رسولا يحمل الكتاب الآتي :

من عمر بن الخطاب إلى العاص بن العاص . أما بعد . فانك سرت إلى مصر ومن معك وبها جموع الروم وإنما معك نفر يسير . ولعمري لو كانوا ثكل أمك ماسرت بهم . فان لم تكن بلغت مصر فارجع

وهنا رويت روايتان :

الأولى هي أن الكتاب أدرك عمرا وهو بين رفح والعريش والثانية أن الكتاب أدركه قبل أن يبلغ حدود مصر وأن عمرا داخله الريب فلم يفتح الكتاب إلا بعد أن اجتاز تلك الحدود

ومن رأينا أن الرواية الثانية لا بد أن تكون هي الصحيحة . والدليل على صحتها ما سبق من إلحاح عمرو في مباشرة هذا الفتح . ومن المحتمل أنه علم بما يحتوى عليه الكتاب قبل اعلان فتحه الذى حصل فى قرية بين رفح والعريش . وبعد قراءته على المسلمين علنا قال لمن معه : أستم تعلقون أن هذه القرية من مصر ؟ قالوا بلى . قال فان أمير المؤمنين عهد إلى وأمرنى إن لحقنى كتابه ولم أدخل أرض مصر أن أرجع . ولم يلحقنى كتابه حتى دخلنا أرض مصر فسيروا وامضوا على بركة الله

ولما تم فتح مصر اهتم عمرو كما يهتم كل فاتح بما تنتجه البلاد من الوجهة المالية ، ولكنه مع ذلك لم يجب فى السنة الأولى سوى مليون دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج ٠ م)

وهذا هو ما رواه الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) ، وأبو صالح الأرمنى فى تاريخه ص ٣٠ ، والمقريزى فى خططه ج ١ ص ٧٩ . مع أن المقوقس كان يجبى قبله عشرين مليون دينار (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج ٠ م)

أما اليعقوبى فقال فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

بلغ خراج مصر على يد عمرو فى خلافة عمر فى أول سنة من جزية رؤوس الرجال أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) اهـ

وهذا خطأ واضح يظهر مما ذكره يعقوب
نفسه عقب ذلك في نفس هذه الصفحة إذ قال :

ثم جباها عمرو في السنة الثانية، عشرة آلاف ألف
(٦/٠٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) . اهـ

ولقد أثار نقص الجباية غضب الخليفة فتبذلت بينه وبين
عمرو المكاتبات التي أنهى فيها باللائمة عليه . وإليك نص تلك
المكاتبات كما دونها ابن عبد الحكم في كتابه ص ١٥٨ وما يليها قال :
لما استبطأ عمر بن الخطاب الخراج من قبل عمرو
ابن العاص كما حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن
سعد ، كتب إليه :

بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمر أمير
المؤمنين إلى عمرو بن العاص . سلام عليك فاني أحمّد إليك الله
الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فاني فكرت في أمرك والذى
أنت عليه . فاذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة قد أعطى الله
أهلها عددا وجلدا وقوة في بر وبحر . وإنها قد عالجتها الفراعنة
وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوهم وكفرهم فعجبت من
ذلك . وأعجب مما عجبت أنها لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه من
الخراج قبل ذلك على غير قسوط ولا جدوب . ولقد أكثرت
في مكاتبتك في الذى على أرضك من الخراج ، وظننت أن
ذلك سيأتينا على غير نزر . ورجوت أن تفيق فترفع الى ذلك .

فاذا أنت تأتيني بمعارض^(١) تغتالها لاتوافق الذى فى نفسى . ولست قابلا منك دون الذى كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك . ولست أدرى مع ذلك ما الذى أنفرك من كتابى وقبضك . فلئن كنت مجزئا كافئا صحيحا إن البراءة لنافعة . وإن كنت مضيعا نطيفا إن الأمر لعلى غير ما تحدثت به نفسك . وقد تركت أن ابتلى ذلك منك فى العام الماضى رجاء أن تفيق قترفع الى ذلك . وقد علمت أنه لم يمنعك من ذلك إلا عمالك عمال سوء ، وما توالس عليه وتلفف . اتخذوك كهفا وعندى باذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك عنه . فلا تجزع أبا عبد الله أن يؤخذ منك الحق وتعطاه ، فإن النهز يخرج الدر ، والحق أبلج ودعنى وما عنه تلجلج ، فانه قد برح الخفاء ، والسلام

قال فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله عمر أمير المؤمنين من عمرو بن العاص سلام عليك ، فإني أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد بلغت كتاب أمير المؤمنين فى الذى استبطأتى فيه من الخراج ، والذى ذكر فيها من عمل الفراعنة . قبلى وإعجابه من خراجها على أيديهم ، ونقص ذلك منها منذ كان الاسلام . ولعمرى للخراج يومئذ أوفر وأكثر والأرض أعرم لأنهم كانوا على كفرهم وعتوم أرغب فى عمارة أرضهم منا منذ كان الاسلام . وذكرت أن النهز يخرج الدر ، فخلبتها

(١) المعارض الكلم للهم . ولعل كلمة تغتالها محرفة عن تغتالها أى تأتيني بمعارض

حلبا قطع ذلك درها . وأكثر في كتابك وأثبت ، وعرضت
وثربت ، وعلمت أن ذلك عن شيء تخفيه على غير خبر
فجئت لعمرى بالمقطعات المقذعات . ولقد كان لك فيه من
الصواب من القول رصين صارم بليغ صادق . ولقد عملنا
لرسول الله صلعم ولمن بعده ، فكنا بحمد الله مؤدين لأماناتنا
حافظين لما عظم الله من حق أمتنا . نرى غير ذلك قبيحا
والعمل به سيئا . فيعرف ذلك لنا ويصدق فيه قلنا . معاذ الله
من تلك الطعم . ومن شر الشيم والاجترأ على كل مأثم . فاقبض
عملك فان الله قد نزهني عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها
بعد كتابك الذي لم تستبق فيه عرضا ولم تكرم فيه أخا .
والله يا ابن الخطاب لانا حين يراد ذلك مني أشد لنفسي غضبا ولها
إنزاها وإكراما . وما عملت من عمل أرى على فيه متعلقا ،
ولكني حفظت ما لم تحفظ . ولو كنت من يهود يثرب مازدت .
يغفر الله لك ولنا . وسكت عن أشياء ، كنت بها عالما ،
وكان اللسان بها مني ذلولا ، ولكن الله عظم من حقك
ما لا يحفل ، والسلام

فكتب إليه عمر بن الخطاب كما وجدت في كتاب
أعطانيه يحيى بن عبد الله بن بكير عن عبيد الله بن أبي جعفر عن
أبي مرزوق التجيبي عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص :

من عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص سلام عليك فاني

أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد عجبت من كثرة كتبي إليك فى إبطائك بالخراج ، وكتابك الى يديّات الطرق وقد علمت أنى لست أرضى منك إلا بالحق البين ، ولم أقدمك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك . ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك . فاذا أتاك كتابى هذا فاحمل الخراج فانما هو فى المسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون ، والسلام

فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعمر بن الخطاب من عمرو ابن العاص . سلام عليك فانى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد ، فقد أتانى كتاب أمير المؤمنين يستبطنى فى الخراج ويزعم أنى أعند عن الحق ، وأنكب عن الطريق . وانى والله ما أرغب عن صالح ما تعلم ، ولكن أهل الأرض استنظروني إلى أن تدرك غلتهم ، فنظرت للمسلمين فكان الرفق بهم خيرا من أن يخرق بهم فيصيروا إلى بيع ما لا غنى بهم عنه ، والسلام

وجاء فى كتاب ابن عبد الحكم أيضا ص ١٦١ :

حدثنا هشام بن اسحق العامرى قال كتب عمر ابن الخطاب الى عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن مصر من أين تأتى عمارتها وخرابها . فسأله عمرو فقال له المقوقس تأتى عمارتها وخرابها من وجوه خمسة : أن يستخرج

خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من زروعهم .
ويرفع خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من عصر
كرومهم . وتحفر في كل سنة خلجها . وتسد ترعها وجسورها .
ولا يقبل محل أهلها — يريد البغي — فاذا فعل هذا فيها عمرت
وان عمل فيها بخلافه خربت

قال وفي كتاب ابن بكير الذي أعطاني عن ابن يزيد
ابن أسلم عن أبيه قال :

لما استبطأ عمر بن الخطاب عمرو بن العاص
في الخراج كتب إليه أن ابعث إلى رجلا من أهل مصر .
فبعث إليه رجلا قديما من القبط . فاستخبره عمر عن مصر
وخراجها قبل الاسلام فقال : بأمر المؤمنين كان لا يؤخذ
منها شيء إلا بعد عمارتها . وعاملك لا ينظر إلى العارة وإنما
يأخذ ما ظهر له كأنه لا يريد لها إلا لعام واحد . فعرف
عمر ما قال وقبل من عمرو ما كان يعتذر به . اهـ

فيعلم من ذلك كله أن المورد الأساسي للإيرادات
التي كان يجيئها عمرو بن العاص ومن جاء بعده من
الحكام ، كان بلا جدال الجزية التي كانت مفروضة قبل
الفتح الاسلامي بمدة طويلة — أي في عصر الرومان
والبيزنطيين — وكان هؤلاء يفرضونها على الأهالي
بلا شفقة ولا رحمة مع زيادتها عن الجزية التي فرضها العرب

إذ كانوا يجبونها من جميع الناس بلا فارق بين الصغير والكبير والذكر والانثى

ولم تكن عندهم قيمة الجزية محدودة معينة بل كانت تزيد وتنقص تبعاً لفيضان النيل . وهاك مذكره ماركاردت في هذا الصدد (ص ٢٥٠ المذكرة الأولى) عن العهد الرومانى :
إن قيمة الضرائب الشخصية لم تكن بنسبة واحدة في كل الأعوام بل كانت تحدد متوالياً بحسب ارتفاع النيل الذى يعتبر ميزاناً لإيرادات مصر . اهـ

وأما عن عهد البيزنطيين فقد ذكرت الآنة رويارد M^{lle} Rouillard عنه (إدارة مصر المدنية في عصر البيزنطيين ص ٧٠) مانعه :

إذا اطرحنا الضريبة العقارية جانباً ، فهل نعثر بين الضرائب الشخصية المقررة في مصر في عهد الامبراطورية الرومانية الشرقية على ضريبة الأنفس (الجزية) وضريبة أرباب الحرف والصنائع أو لا ؟

والجواب على ذلك ان ضريبة الجزية في هذا العهد أدت إلى مجادلات نظرية فيما يترتب على وضعها . وقد أثارت فوق ذلك مناقشات خاصة بأحوال مصر . اهـ

ويرى اتوسيك Otto Seeck أن الجزية لم تقرر في مصر في القرن الرابع . ومن المحتمل أنه استعيض عنها

بضريبة شخصية أخرى

ويوافقى. ولكن U. Wilcken على هذا رأى . وهو يرى أنه استعيض عن الضريبة القديمة ^(١) λαογραφία بضريبة شخصية على الرؤوس ، وهذه هى نفس الضريبة التى تحقق وجودها فى عصر العرب تحت اسم διάγραφον (الجزية) . ومع ذلك فقد وجد فى عهد البيزنطيين بعض نصوص ذكرت فيها ضريبة تسمى διαγραφῆ أو διάγραφον . فاذا وافقنا هـ .ى . بل H. I. Bell على وجود روابط متينة بين النظام المالى فى عهدى البيزنطيين والعرب لدرجة أن هناك مماثلة تامة بين ضرائب كلتا الدولتين ، يذهب المرء إلى أن يحكم بطريق الاستنتاج بأن الضريبة المسماة ^(٢) διαγραφῆ التى كانت فى القرن الرابع هى ضريبة شخصية يعادلها فى مصر ضريبة الأنفس أو الجزية فى العهد البيزنطى الأخير

غير أنه تأتى فيما بعد أن زاد عدد الذين اعتنقوا الاسلام سواء أكان ذلك جراً لمنفعة أم اعتقاداً بصحة الدين الاسلامى . فنشأ من ذلك أن هوت الجزية الى مبلغ ١٣٠/٠٠٠ دينار فقط أى ٧٨/٠٠٠ ج . م بعد أن كان عمرو يجبى من هذا الباب فى صدر الفتح الاسلامى من ستة ملايين من الأنفس ١٢/٠٠٠ . ٠٠٠ دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) كما ذكر ذلك القاضى الفاضل فى متجددات الحوادث

(١) كلمة يونانية يراد منها الضريبة التى توضع على القرية جملة ويقسمها سكانها على أنفسهم

(٢) هذه الكلمة كالكلمتين اللتين قبلها يونانية ومؤداها الجزية

عن سنة ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م (أنظر خطط المقرئى ج ١ ص ١٠٧)
وهذه الحالة أزعجت حكام الأقاليم حتى أن بعضهم
استمر فى تحصيل هذه الجزية دون أن يستثنى أولئك الذين
اعتنقوا الاسلام حديثا . ولما كان ذلك مخالفا للشرع الاسلامى
لم يوافق عليه الخلفاء . وهاك ماقاله ابن عبد الحكم فى كتاب
(فتوح مصر) ص ١٥١ وما يليها عن الجزية :

كان عمرو يعث الى عمر بن الخطاب بالجزية بعد
حبس ما كان يحتاج اليه . وكانت فريضة مصر كما حدثنا
عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب
لحفر خلعها وإقامة جسورها وبناء قناطرها وقطع جزائرها
مائة ألف وعشرين ألفا معهم الطور والمساحى والأداة يعقبون
ذلك لا يدعون ذلك شتاء ولا صيفا . ثم كتب عمر بن الخطاب
كما حدثنا عبد الملك بن مسلبة عن القاسم بن عبد الله عن
عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن يختم فى رقاب أهل
الذمة بالرصاص ويظهروا مناطقهم ويجزوا نواصهم ويركبوا على
الأكف عرضا ولا يضربوا الجزية الا على من جرت عليه
المواسى ولا يضربوا على النساء ولا على الولدان ولا يدعوم
يتشبهون بالمسلمين فى لبوسهم حدثنا شعيب بن الليث
حدثنا أبى عن محمد بن عبد الرحمن بن عنج أن نافعا حدثهم
وحدثنا عبد الملك بن مسلبة حدثنا ابن وهب حدثنى عبد الله
ابن عمر وعمر بن محمد أن نافعا حدثهم عن أسلم مولى عمر

أنه حدثه أن عمر كتب الى أمراء الأجناد ألا يضربوا الجزية إلا على من جرت عليه المواسى . وجزيتهم أربعون درهما على أهل الورق منهم وأربعة دنانير على أهل الذهب وعليهم من أرزاق المسلمين من الخنطة والزيت مديان من خنطة وثلاثة أقساط من زيت في كل شهر لكل انسان كان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا أدرى كم هو . ومن كان من أهل مصر فاردب كل شهر لكل انسان لا أدرى كم من الودك والعسل وعليهم من البز والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين الناس ويضيفون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاث ليال . وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل انسان لا أدرى كم لهم من الودك . وكان لا يضرب الجزية على النساء والصبيان وكان يختم في أعناق رجال أهل الجزية . قال وكانت وية عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك عن الليث بن سعد في ولاية عمرو بن العاص ستة أمداد . حدثنا أسد بن موسى قال حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن حارثة ابن مضرب أن عمر قال : جعلت على أهل السواد ضيافة يوم وليلة فمن حبسه مطر فلينفق من ماله

قال . وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر قبطها على جباية الروم وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم وان قل أهلها وخرت نقصوا فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون

في العماره والحراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك
القسمه الى الكور ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا
ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع. ثم ترجع كل قرية
بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من
الأرض العامرة فيذرون فيخرجون من الأرض فدادين
لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض. ثم يخرج منها
عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان. فاذا فرغوا نظروا
الى ما في كل قرية من الصناع والأجراء فقسموا عليهم بقدر احتمالهم.
فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها. وقل
ما كانت تكون الا الرجل المتأب أو المتزوج. ثم ينظرون
ما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض. ثم يقسمون
ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم. فان عجز أحد
وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال.
وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف.
فان تشاحوا قسموا ذلك على غدتهم. وكانت قسمتهم على قراريط
الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك.
وكذلك روى عن النبي صلعم انكم ستفتحون أرضا
يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا. وجعل عليهم لكل
فدان نصف اردب قمح وويتين من شعير الا القرط فلم
يكن عليه ضريبة والوية يومئذ ستة أمداد

وكان عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة

عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب يأخذ من
صالحه من المعاهدين ماسمى على نفسه لا يضع من ذلك
شيئا ولا يزيد عليه. ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا
يؤديه نظر عمر في أمره. فاذا احتاجوا خفف عنهم وإن استغنوا
زاد عليهم بقدر استغنائهم. قال وروى حيوة بن شريح حدثني
الحسن بن ثوبان أن هشام بن أبي ربيعة اللخمي حدثه أن
صاحب إخوانا قدم على عمرو بن العاص فقال له : أخبرنا ما على
أحدنا من الجزية فيصبر لها ؟ فقال عمرو وهو يشير
إلى ركن كنيسة : لو أعطيتني من الأرض إلى السقف ما أخبرتك
ما عليك . إنما أنتم خزائن لنا إن كثر علينا كثرنا عليكم
وإن خفف عنا خففنا عنكم . ومن ذهب إلى هذا الحديث
ذهب إلى أن مصر فتحت عنوة

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة
عن يزيد بن أبي حبيب قال : قال عمر بن عبد العزيز
أيما ذمى أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله وما كان من
أرض فاتها من في الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك
ابن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز
قال : أيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فن أسلم
منهم كان أرضه وداره لبقيتهم . قال الليث وكتب إلى
يحيى بن سعيد أن ما باع القبط في جزيتهم وما يؤخذون به
من الحق الذي عليهم من عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة

أو دابة فإن ذلك جائز عليهم جائز لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أيسروا. وما أكرؤا من أرضهم فجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزية التي عليهم فلعل الأرض أن ترد عليهم ان أضرت بمجزيتهن وان كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كراهها جائزا لمن تكارهاها منهم . قال يحيى ونحن نقول الجزية جزيتان فجزية على رؤوس الرجال وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن هلك من أهل القرية التي عليهم جزية مساة على القرية ليست على رؤوس الرجال فانا نرى ان من هلك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريته في جملة ما عليهم من الجزية . ومن هلك عن جزيته على رؤوس الرجال ولم يدع وارثا فان أرضه للمسلمين . قال الليث وقال عمر بن عبد العزيز الجزية على الرؤوس وليست على الأرضين (يريد أهل الذمة)

حدثنا عبد الملك بن مسلة حدثنا بن لهيعة عن عبد الملك بن جناة أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان بن سريج أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم . قال وحديث عبد الملك هذا يدل على أن عمر بن عبد العزيز كان يرى أن أرض مصر فتحت عنوة وأن الجزية إنما هي على القرى . فمن مات من أهل القرى

كانت تلك الجزية ثابتة عليهم . وأن موت من مات منهم لا يضع عنهم من الجزية شيئا . قال ويحتمل أن تكون مصر فتحت بصلح فذلك الصلح ثابت على من بقى منهم . وأن موت من مات منهم لا يضع عنهم ما صالحوا عليه شيئا والله أعلم

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن الخطاب فقال ضعوا الجزية عن أرضي فقال عمر لا . إن أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس : ما باع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فإن ذلك لا يشتري منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب لأن عمر خطب الناس فقال قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السنن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لي ولا أدري كيف صنع فيها

عمر غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين
افتتحوها . فلو نزل هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل
البلاد أهل المعرفة منهم والأمانة كيف كان الأمر في ذلك .
فإن وجد من ذلك علما يشفى والا اجتهد في ذلك هو ومن
حضره من المسلمين

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد
أن عمر بن عبد العزيز وضع الجزية عن أسلم من أهل
الذمة من أهل مصر وألحق في الديوان صلح من أسلم منهم
في عشائر من أسلموا على يديه . قال وقال غير عبد الملك وكانت
تؤخذ قبل ذلك ممن أسلم وأول من أخذ الجزية ممن أسلم من
أهل الذمة كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن لهيعة عن
رزين بن عبد الله المرادي ، الحجاج بن يوسف . ثم كتب
عبد الملك بن مروان إلى عبد العزيز بن مروان أن يضع
الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلمه ابن حجية
في ذلك فقال أعيدك بالله أيها الأمير أن تكون أول من
سن ذلك بمصر فوالله إن أهل الذمة ليتحملون جزية من ترهب
منهم . فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى حيان
ابن سريح أن تضع الجزية عن أسلم من أهل الذمة فإن الله

تبارك وتعالى قال : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
نفلوا سبلهم إن الله غفور رحيم) . وقال : (قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا
يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون) . وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا
الليث بن سعد قال : كان لعبد الله بن سعد موالى نصارى
فأعتقهم فكان عليهم الخراج . قال الليث : أدركنا بعضهم
وإنهم ليؤدون الخراج

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح
قالا حدثنا الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعه
مصر خرج ليحصى عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج
عليهم . فأقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان
ومعه جماعة من الأعوان والكتاب يكفونه ذلك
بجد وتشمير . وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى
أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحصى فيها في أصغر قرية
منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض
عليهم الجزية . اهـ

وعلى ذلك تنقسم الجزية الى نوعين :

(١) جزية على رؤوس الرجال

(٢) جزية جملة تكون على أهل القرية

والنوع الأول من هذه الجزية هو الذى جرى به العمل
فى مصر لانطباقه على معاهدة الصلح التى أبرمت بين عمرو
والمقوقس وتم الاتفاق فيها على أن يفرض على كل رأس
من تجب عليهم هذه الجزية ديناران (١٢٠ قرشاً) . وعدد
الذين فرضت عليهم الجزية هو ستة ملايين ولكنهم فى الواقع
كانوا أكثر من هذا العدد أى ثمانية ملايين كما ذكر فى الفصل
السابق وفى الإحصاء الآنف الذكر الذى عمله ابن رفاعه وذكر
فيه أنه وجد أكثر من عشرة آلاف قرية لا يحتوى أصغرها على
أقل من خمسمائة جمجمة من الذين تفرض عليهم الجزية المذكورة

والمؤلفون إلا قليلا منهم قد اتفقت كلمتهم على
الستة الملايين . ويؤيد هذا تعيينهم الجزية بأثنى عشر ألف ألف دينار
أى ٢٠٠/٠٠٠/٧ ج . م

وهذه هى المبالغ التى دونوها بهذا الصدد :

قال ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) :
حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن عمرا
جباها اثنى عشر ألف ألف (٢٠٠/٠٠٠/٧ ج . م) . اهـ
وقال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

جباها عمرو فى السنة الثانية عشرة آلاف ألف
(٢٠٠/٠٠٠/٦ ج . م) . اهـ

وقال البلاذري في كتاب (فتوح البلدان ص ٢١٦) :

حدثني أبو أيوب الرقي عن عبد الغفار عن ابن لهيعة عن
يزيد بن أبي حبيب قال جبي عمرو خراج مصر وجزيته ألفي ألف
(٢٠٠ / ٠٠٠ / ١ ج ٠ م) ٠ هـ

وقال الكندي في كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

فلما كان في العام المقبل (الثاني) جباها (أي عمرو)
اثني عشر ألف ألف دينار (٢٠٠ / ٠٠٠ / ٧ ج ٠ م) ٠ هـ
وقال المسيحي كما جاء في كتاب (بدائع الزهور)
لابن أبياس ج ١ ص ٢٥ :

جباها عمرو بن العاص فبلغ خراجها اثني عشر
ألف ألف دينار (٢٠٠ / ٠٠٠ / ٧ ج ٠ م) ٠ هـ

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس ص ٢٩) :

كان المحمول من جهنم (أي قبط مصر) اثني عشر
ألف ألف دينار (٢٠٠ / ٠٠٠ / ٧ ج ٠ م) خارجا عن جزية
اليهود بمصر وأعمالها . هـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)

لابن أبياس ص ٣٦ :

جبي خراج مصر في الاسلام عمرو بن العاص لما فتحها مكانة
(أي عنوة) اثني عشر ألف ألف دينار (٢٠٠ / ٠٠٠ / ٧ ج ٠ م) ٠ هـ

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٩ :

قال الليث بن سعد رضى الله عنه جباها عمرو بن العاص
رضى الله عنه اثني عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) . اهـ
وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وجباها عمرو بن العاص في الاسلام اثني عشر ألف ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) . اهـ

فيتضح مما سبق ذكره أن مبلغ الاثني عشر مليون دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) هو بلا ريب المبلغ الذي ينبغي تقديره
للجزية التي جباها عمرو في السنة الثانية من حكمه

أما الخراج فقد اختلف المؤرخون في تقديره في عهد
هذا الخليفة كما هو مبين في القسم الخاص بذلك . وقد
ذكرنا عنه هناك بطريق الاستنتاج ثلاثة مبالغ هي :

(١) بناء على رواية ابن عبد الحكم
٨١٦/٦٦٦ ج. م.

(٢) بناء على رواية يعقوب ٤٢٠/٠٠٠ ج. م.

(٣) بناء على رواية البلاذري ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج. م.

وبإضافة كل من هذه المبالغ إلى الجزية
وهي (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج. م.) يكون الحاصل :

على التقدير الأول ٨/٠١٦/٦٦٦ ج. م.

وعلى التقدير الثانى ٧/٦٢٠/٠٠٠ ج ٠ م

و » » الثالث ١٠/٥٠٠/٠٠٠ ج ٠ م

وعلى هذا تكون ايرادات مصر فى عهد هذا
الخليفة أحد هذه المبالغ

مهرقة عثمان به عفاه

سنة ٣٥ هـ (٦٦٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث الخلفاء الراشدين الذين تولوا
الخلافة بعد النبى صلعم . وقد أبقي عمرا على رأس حكومة
مصر سنتين إلا أنه لا يوجد لدينا أى مستند نركن إليه فى تقديم
بيان عن نتيجة إدارته المالية فى أثناء هذه المدة

وبعد ذلك استبدل عبد الله بن سعد بن
أبى سرح أخاه فى الرضاة بعمره . فشر بالطبع كما يفعل
كل حاكم جديد عن ساعد الجد وجبى الجزية أكثر من
جباية عمرو لها

ولقد أثار ذلك بين عمرو والخليفة جدلا رواه لنا
ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) هذا نصه :
قال : قال الليث : وجباها عبد الله بن سعد حين استعمله
عليها عثمان أربعة عشر ألف ألف (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج ٠ م)

فقال عثمان لعمرؤ : يا أبا عبد الله درت اللقحة بأكثر من
درها الأول قال عمرو : أضرتهم بولدها . وقال غير الليث :
فقال له عمرو : ذلك إن لم يمّت الفصيل . اهـ

وإليك مبالغ الجزية في عهد هذا الخليفة التي
ذكرها مختلفو المؤرخين :

دينار . جنيه مصرى
ابن عبد الحكم (فتوح مصر ص ١٦١) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
اليقوبى . (البلدان ص ٣٣٩) ١٢/٠٠٠/٠٠٠ ٧/٢٠٠/٠٠٠
البلاذرى ... (فتوح البلدان ص ٢١٦) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠
الكندى ... (فضائل مصر ص ٢٠١) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى (الكنائس ص ٢٨) ٤/٠٠٠/٠٠٠ ٢/٤٠٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه (نشق الأزهار ص ٣٦) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
ابن إياس (بدائع الزهور ج ١ ص ٢٦) ١٤/٠٠٠/٠٠٠ ٨/٤٠٠/٠٠٠
وقال الكندى كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور
لابن إياس ج ١ ص ٢٦) :

كان عبد الله بن أبي سرح أخا الامام عثمان بن عفان من
الرضاع . فلما تولى على مصر رحل عنها عمرو بن العاص وآتى
المدينة الشريفة . فلما استقر ابن أبي السرح بمصر جى خراجها
فى تلك السنة أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج ٨ م)

فلما وصل خراج مصر إلى الامام عثمان بن عفان
نظر إلى عمرو بن العاص وقال : لقد درت اللقحة بعدك
يا عمرو . فقال له : نعم ولكن أجمعت أولادها . وإن هذه
الزيادة التي أخذها عبد الله بن أبي السرح إنما هي على
الجماجم . فانه أخذ عن كل رأس ديناراً خارجاً عن الخراج
(أى ثلاثة دنائير — ١٨٠ قرشاً —) . فحصل لأهل مصر بسبب
ذلك الضرر الشامل . اهـ

فاذا اتخذنا في هذه الحالة الأشخاص البالغ عددهم
سته ملايين نسمة أساساً — وهم الذين كان يحجب منهم عمرو
الجزبة — كان ينبغي أن تبلغ الجبابة ثمانية عشر مليون دينار
(١٠٠٠ / ٨٠٠ / ١٠ ج . م) . فهذا النقص يجب أن يكون
منشؤه معافاة الأشخاص الذين اعتنقوا الاسلام حديثاً

وظاهر مما تقدم أن هؤلاء المؤلفين اختلفوا في تعيين
المبلغ الذي جباه هذا الوالى من القطر . ومع أن أكثرهم
ذكر أنه أربعة عشر مليون دينار (٨٠٠ / ٤٠٠ / ٨ ج . م)
فلدينا برهان آخر على أن المبلغ الذى جباه عبد الله بن أبي سرح
كان أكثر مما جباه سلفه ، وأنه ينبغي أن يكون أربعة عشر
مليون دينار (٨٠٠ / ٤٠٠ / ٨ ج . م) . وهذا البرهان
هو ما دار من الحوار بين عثمان وعمرو وأتينا على ذكره
آنفاً

ولم نعثّر على مبالغ أخرى جبيت في ذلك
العهد . وعلى هذا فنحن مضطرون أن نعتبره المبلغ المكون
لايرادات مصر في عهد هذا الخليفة

مهمولة معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية في دمشق .
ولما ارتقى عرش الخلافة سنة ٤١ هـ (٦٦١ م) كان عمرو
عاملا على مصر ثانی مرة . فبقى فيها إلى أن توفي في سنة
٤٣ هـ (٦٦٣ م) . وتعاقب عليها بعده ثلاثة ولادة في عهد
هذا الخليفة هم : عتبة بن أبي سفيان وعقبة بن عامر
ومسلبة بن مخلد

ولم نجد من بين المؤرخين من ذكر قيمة الايرادات في عهد
هذا الخليفة إلا اثنين هما :

(١) ياقوت في (معجم البلدان ج ٥) عند الكلام
على مصر قال :

لما وليها (أي عمرو) في أيام معاوية جباها تسعة آلاف
ألف دينار (٥٠٠/٤٠٠/٥٠٠ ج . م) . اهـ

(٢) اليعقوبي في كتاب (البلدان ص ٣٣٩) قال :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض في أيام معاوية
مع جزية رؤوس الرجال خمسة آلاف ألف دينار
(٣/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

مُعرفَة سليمان به عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني أمية بدمشق .
وكان عامله في مصر عبد الملك بن رفاعه . وقد زادت في عهده
الايادات . و يرجع سبب هذه الزيادة إلى عامل الخراج أسامة
ابن زيد . وهو رجل جشع غليظ القلب ، ولذا كرهه الناس
كرها شديدا . وهذا العامل هو الذي أقام في عهد هذا
الخليفة بناء مقياس النيل الذي بالروضة الآن
أما الايراد فقد تكلم عنه مؤلفان .

(١) ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٧ قال :

جباها أسامة بن زيد عامل مصر في خلافة سليمان بن
عبد الملك بن مروان الأموي ، اثني عشر ألف ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

(٢) المقرئى فى خططه ج ١ ص ٩٩ قال :

يقال إن أسامة بن زيد جباها فى خلافة سليمان
ابن عبد الملك مبلغ اثنى عشر ألف ألف دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وإذن يكون مبلغ ١٢/٠٠٠/٠٠٠ دينار
(٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) هو إيراد مصر فى عهد هذا الخليفة



فهرقة هرون الرشيد

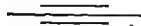
سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء العباسيين بغداد .
وفى عصره هبطت إيرادات مصر مرة أخرى

قال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض مع جزية رؤوس
الرجال فى أيام هرون الرشيد أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يكون إيراد مصر فى عهد هذا الخليفة
من الجزية والخراج معا



مكورة احمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (١٨٨٤ م)

عين أحمد بن طولون في أول الأمر حاكماً على مصر
من قبل الخليفة العباسي ببغداد . إلا أنه لما وجد الفرصة
لم يتأخر عن انتهازها فانفصل عن الخلافة . ولما أصبح
مستقلاً امتنع عن إرسال المبالغ التي كان يرسلها العمال إلى
بغداد

ويظهر أنه تولى حكم مصر وهي في حالة فقر مدقع .
إلا أن إدارته الرشيدة وأعماله السديدة أعادت إليها
اليسار والرخاء

قال أبو صالح الأرميني في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :
بلغ خراج مصر في أيام بني العباس على يد أحمد بن
طولون خمسة آلاف ألف دينار (٥٠٠٠ / ٣٠٠٠ / ٣٠٠) م . ٥ هـ

مكورة ضمارة

سنة ٢٨٢ هـ (١٨٩٥ م)

إن هذا الأمير هو ابن أحمد بن طولون السابق الذكر
قال الكندي في كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

بالغ بنو طولون في عمارة مصر فجاها أبو الجيش
(وهذه كنية خمارويه) . أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م .) . اهـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٧ :

وجباها ابنه خمارويه ألف ألف دينار
(٦٠٠/٠٠٠ ج . م .) . اهـ

ولو اعتبرنا هذا المبلغ لكان نقص الإيراد في هذه
المدة القصيرة كبيرا جدا . فمن رأينا أنه لا يدل على جملة
الإيرادات بل على ما تبقى منها بعد المصروفات . ويؤيدنا في هذا
الرأى ما ذكره الكندي آنفا وقول المقرئى هذا :

قال المقرئى في خطه ج ١ ص ٩٩ :

وجباها ابنه الأمير أبو الجيش خمارويه بن أحمد
أربعة آلاف ألف دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) مع رغاء
الأسعار أيامئذ . فانه ربما يسع في الأيام الطولونية القمح كل
عشرة أراذب بدینار (٦٠ قرشا) . اهـ

وبناء على ما تقدم يجب تقدير إيراد هذا العصر
بأربعة ملايين دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م)

حكومت افغانستان محمد به طنج

سنة ١٣٣٤ هـ (١٩٤٦ م)

هذا الأمير هو رأس الأسرة الأخشيدي

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)

لابن اياس ص ٣٧ :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير محمد بن طنج الأخشيدي

ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يجب اعتباره كما اعتبرناه في

حكم خراويه زيادة الايرادات على المصروفات .

ويؤيد هذا - كما سيظهر ذلك في القسم الخاص بالخراج -

ماذكره المقرري في خطه ج ١ ص ٩٩ عن الخراج وحده

دون سائر وجوه الايرادات الأخرى في عهد هذا الحاكم

حيث قال :

بلغ خراج مصر في أيام الأمير أبي بكر محمد بن طنج

الأخشيدي ألفي ألف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) سوى

ضياعه التي كانت ملكا له . اهـ

مكورة كافور الاخشيدى

سنة ٣٥٧هـ (٩٦٨ م)

هذا الأمير هو رابع أمراء الأسرة الاخشيدية

قال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ وما يليها :

اشتمل ارتفاع مصر وما معها وجميع نفقاتها
لسنة فى ملكه كافور الأستاذ الاخشيدى بتقدير فكان
ثلاثة آلاف ألف ومائى ألف وبنيف سبعين ألف دينار
(١/٩٦٢/٠٠٠ ج . م) . وكان الزائد فى النفقات غن الارتفاع
مائى ألف دينار (١٢٠/٠٠٠ ج . م) . ٨١

وقال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغت الرواتب فى أيام كافور الاخشيدى خمسمائة ألف دينار
(٣٠٠/٠٠٠ ج . م) فى السنة لأرباب النعم والمستورين
وأجناس الناس ليس فيهم أحد من الجيش ولا من الحاشية
ولا من المتصرفين فى الأعمال . فحسن له على بن صالح
الروذبادى الكاتب أن يوفر من مال الرواتب شيئا ينتقصه
من أرزاق الناس . فساعة جلس يعمل حكة جينه فحكه
بقله والحكاك يزيد به إلى أن قطع العمل وقام لمابه . فعولج
حينئذ بالحديد حتى مات فى رمضان سنة سبع وأربعين وثلثمائة
وهذه موعظة من الله لمن توسط للناس بالسوء .

قال تعالى (ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله)

ولما مات كافور نزلت محن شديدة كثيرة
بمصر من الغلاء والفناء والفتن فاتضع خراجها إلى أن قدم
جوهر القائد من بلاد المغرب بعساكر مولاه المعز
لدين الله أبي تميم معد . اهـ

مهاجرة المعز لدينه الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

إن هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين
الذين أتوا من بلاد المغرب وفتحوا مصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

جى جوهر القائد الخراج لسنة ثمان^(١) وخمسين وثلثمائة
(٩٦٩ م) ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ونيفا
(٢/٠٤٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (وهو
يعقوب بن يوسف بن كلس الذى كان وزيرا لهذا الخليفة

(١) الصواب سنة تسع وخمسين وثلثمائة (٩٧٠ م) لأن فتح مصر على يد جوهر كان في ١٧ شعبان
سنة ٣٥٨ هـ في أول خريفه السنة (٦ يوليو سنة ٩٦٩ م) . وقد دخلها وهي في غاية الاضمحلال
فلا يعقل أن يجيئها منه الجباية في السنة المذكورة . وسيأتى لذلك مزيد إيضاح في قسم الخراج

بعد سنة ٣٦٢ هـ « ٩٧٢ م » ، أربعة آلاف ألف
(٢ / ٤٠٠ / ٠٠٠ ج ٠ م) . اهـ

مهرقة العزيز بالله

سنة ٣٨٦ هـ (٩٩٦ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وثاني الخلفاء
الفاطميين الذين حكموا مصر

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

اتهى خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (هو
يعقوب بن يوسف بن كلس الذى بقى وزيرا لهذا الخليفة)
إلى ثلاثة آلاف ألف دينار (١ / ٨٠٠ / ٠٠٠ ج ٠ م) . اهـ

مهرقة الحاكم بأمر الله

سنة ٤١١ هـ (١٠٢١ م)

هذا الخليفة تولى الحكم بعد الخليفة السابق وهو
ثالث الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار)

لابن اياس ص ٣٧ و ٣٨ :

وجباها في أيام الحاكم بأمر الله ثلاثة آلاف ألف دينار
وأربعمائة ألف دينار (٢/٠٤٠/٠٠٠ ج . م .) ٠ هـ

معرفة المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين .
تولى حكم مصر مدة ستين سنة قمرية . وقد جاء عن
الايراد في عهده أقوال مختلفة ها هي :

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ :

أمر الوزير الناصر للدين أبو الحسين عبد الرحمن
اليازوري وزير مصر في خلافة المستنصر بالله بن الظاهر
(من سنة ٤٤١ هـ إلى ٤٥٣ هـ — ١٠٥٠ م إلى ١٠٦١ م —)
أن يعمل قدر ارتفاع الدولة وما عليها من النفقات .
فعمل أبواب كل ديوان ارتفاعه وما عليه وسلم الجميع
لمتولى ديوان المجلس وهو زمام الدواوين . فنظم عليه
عملا جامعا وأتاه به فوجد ارتفاع الدولة ألفي ألف دينار
(١/٢٠٠/٠٠٠ ج . م .) منها الشام ألف ألف دينار
(٦٠٠/٠٠٠ ج . م .) ونفقاته بازاء ارتفاعه . والريف
وباقى الدولة ألف ألف دينار . هـ

ومن المعقول أن يكون المبلغ الثاني المذكور هنا
عن مصر هو زيادة الإيرادات على المصروفات

وقال القاضي أبو الحسن الخزومي في كتاب (المنهاج
في علم الخراج) كما جاء في خطط المقرئ ج ١ ص ١٠٠
ماملخصه :

وقفت على مقايضة عملت لأمر الجيوش بدر الجمالي
حين قدم مصر في أيام الخليفة المستنصر وغلب على أمرها
وقهر من كان بها من المفسدين شرح فيها أن الذي
استقرت عليه جملة ما كان يتأدى من الخراج
في سنة ست وستين وأربعمائة الهلالية (١٠٧٤ م)
قبل نظر أمير الجيوش ، كان ألفى ألف وثمانمائة
ألف دينار (١/٦٨٠/٠٠٠ ج . م) . وأن الذي استقرت عليه
الجملة عينا لسنة ثلاث وثمانين وأربعمائة الهلالية (١٠٩٠ م)
ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار (١/٨٦٠/٠٠٠ ج . م) . ١٠ هـ

فهرقة الستلى بالله

سنة ٤٩٥ هـ (١١٠١ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفة السابق وقد تولى الخلافة بعده
وهو سادس الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن ميسر في كتاب (أخبار مصر ج ٢ ص ٥٩ :)

أمر الأفضل (وكان وزيرا لهذا الخليفة) بعمل
تقدير ارتفاع ديار مصر . فعمل ذلك وجاء خمسة آلاف ألف
دينار (٣/٠٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) . وكان متحصل الأهرام
ألف الف إردب . اهـ

فاذا فرضنا أن هذه الكمية من الأرداب كانت تحتوى
على ٥٠٠/٠٠٠ إردب قمح ثمنها باعتبار الأردب ٣٥ قرشا
١٧٥/٠٠٠ ج ٠ م ، وتحتوى على ٥٠٠/٠٠٠ إردب شعير
ثمنها باعتبار الأردب ٢٥ قرشا ١٢٥/٠٠٠ ج ٠ م ، كانت
جملة ثمنها ٣٠٠/٠٠٠ ج ٠ م . وبإضافته إلى ما ساويه خمسة
آلاف ألف الدينار من الجنيهات يكون الحاصل ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج ٠ م
وهو قيمة الأيراد في عهد هذا الخليفة

معرفة الحافظ لدين الله

سنة ٥٤٤ هـ (١١٤٩ م)

هذا الخليفة هو ثامن الخلفاء الفاطميين بمصر

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ١٠٠ :

ثم تقاصرت (أى جباية مصر) إلى أن جباها القاضي
الموفق أبو الكرم بن معصوم العاصمى التيسى عينا خالصا إلى
بيت المال بعد المؤن والكلف ، ألف ألف دينار ومائتى ألف دينار
(٧٢٠/٠٠٠ ج ٠ م) إلى آخر سنة أربعين وخمسمائة (١١٤٥ م)

ثم بعده لم يجبها هذه الجباية أحد حتى انقرضت الدولة الفاطمية . اهـ

حكومة صلاح الدين الأيوبي

سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

هذا السلطان هو مؤسس الأسرة الأيوبية

قال القاضي الفاضل كما جاء في خطط المقرئ ج ١ ص ٨٧ :

في متجددات سنة خمس وثمانين وخمسة أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من اسكندرية إلى عذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسة (٧ أكتوبر سنة ١١٨٩ م) خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكام والحبس ومنفلوط ومنقباط وعدة نواح أوردت أسماءها ولم يعين لها في الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف الف وسبعمائة الف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (١١١ / ٧٩١ / ٢ ج ٢٠ م) . اهـ

وأما إيرادات الثغور في عهده فكانت :

الثغر	إيراده بالدينار	إيراده بالجنيه المصرى
ضواحي ثغرا لاسكندرية	٨٠٠ / ١٣٨	٤٨٠ / ٠٨٣
رشيد	٢ / ٠٠٠	١ / ٢٠٠
اسوان	٢٥ / ٠٠٠	١٥ / ٠٠٠
المجموع	٨٢٧ / ١٣٨	٤٩٦ / ٢٨٣

وبإضافة هذا إلى المبلغ الآف الذكر يكون الحاصل

١٥٧/٤٨٠/٥ ديناراً (٢٨٨/٠٩٤/٣ ج ٠ م)

وهذه القيمة وإن كانت لاتدل على إيرادات مصر كلها إلا

أننا نعتبرها جديرة بالذكر لأنها تكون الجزء الأكبر من تلك
الإيرادات حقا

مكسوة الظاهر بيبرس البندقدارى

سنة ٦٧٦ هـ (١٢٧٧ م)

إن هذا الملك هو سادس ملوك الأسرة المعروفة
بالمماليك البحرية . وقد زادت في عهده إيرادات مصر زيادة
ظاهرة . ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الخراج في عهده
ارتفاعا كبيرا كما سيتضح ذلك عند مراجعة القسم الخاص به
إذ منه يتبين أن الخراج وحده بلغ ٥٨٤/٨١٦/١٠ ديناراً
(٩٥٠/٤٨٩/٦ ج ٠ م)

ولم يرو شيئا عن هذا الملك إلا ابن اياس إذ قال في

كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

جى خراج مصر في أيام الملك الظاهر بيبرس البندقدارى

فكان اثني عشر ألف ألف دينار (٢٠٠/٠٠٠/٧ ج ٠ م) ١٠ هـ

وإليك ملخصاً بما سبق ذكره من الإيرادات في هذا العصر :

الإيرادات بالديناري	الإيرادات بالجنيئات المصرية	الخليفة أو الحاكم
١١٠/٣٦١/١٣	٨/٠١٦/٦٦٦	خلافة عمر بن الخطاب.....
١٢/٧٠٠/٠٠٠	٧/٦٢٠/٠٠٠	» » » ».....
١٧/٥٠٠/٠٠٠	١٠/٥٠٠/٠٠٠	» » » ».....
١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠	» عثمان بن عفان.....
٩/٠٠٠/٠٠٠	٥/٤٠٠/٠٠٠	» معاوية بن أبي سفيان
٥/٠٠٠/٠٠٠	٣/٠٠٠/٠٠٠	» » » ».....
١٢/٠٠٠/٠٠٠	٧/٢٠٠/٠٠٠	» سليمان بن عبد الملك
٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠	» هرون الرشيد
٥/٠٠٠/٠٠٠	٣/٠٠٠/٠٠٠	حكومة أحمد بن طولون
٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠	» خمارويه.....
٣/٢٧٠/٠٠٠	١/٩٦٢/٠٠٠	» كافور الاخشيدى..
٣/٤٠٠/٠٠٠	٢/٠٤٠/٠٠٠	خلافة المعز لدين الله
٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠	» » » ».....
٣/٠٠٠/٠٠٠	١/٨٠٠/٠٠٠	» العزيز بالله.....
٣/٤٠٠/٠٠٠	٢/٠٤٠/٠٠٠	» الحاكم بأمر الله
٢/٨٠٠/٠٠٠	١/٦٨٠/٠٠٠	» المستنصر بالله
٣/١٠٠/٠٠٠	١/٨٦٠/٠٠٠	» » ».....
٥/٥٠٠/٠٠٠	٣/٣٠٠/٠٠٠	» المستعلي بالله...

الايادات بالجنيئات المصرية	الايادات بالدنانير	الخليفة أو الحاكم
٣/٢٨٨/٠٩٤	٥/٤٨٠/١٥٧	حكومة صلاح الدين الايوبى
٧/٢٠٠/٠٠٠	١٢/٠٠٠/٠٠٠	» الظاهر بيبرس.....

وأما زيادة الايرادات على المصروفات فهي :

الزيادة بالجنيئات المصرية	الزيادة بالدنانير	الخليفة أو الحاكم
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	حكومة خمارويه.....
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	» الاخشيدي محمد...
١٢٠/٠٠٠	٢٠٠/٠٠٠	» كافور الاخشيدي..
٦٠٠/٠٠٠	١/٠٠٠/٠٠٠	خلافة المستنصر بالله.....
٧٢٠/٠٠٠	١/٢٠٠/٠٠٠	» الحافظ لدين الله..

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

إننا نرى أنفسنا مضطربين بعد أن أتينا على ذكر سلسلة

الخلفاء الفاطميين وحكومتى صلاح الدين الأيوبى والظاهر بيبرس

أن تخطى قرونا كثيرة ونهبط إلى عصر العثمانيين . وما ذلك إلا لأن التاريخ مع الأسف سكت في هذه الفترة كلها ولم يأت بشيء في الموضوع الذى نعالجه الآن . على أننا سنهبط مرة أخرى في هذا العصر حتى نجد ما يخص موضوعنا

قال البكرى فى كتابه (الكواكب السائرة ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج مصر فى سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال ثمانى عشرة كرة — مائة ألف — (١/٨٠٠/٠٠٠ دينار — ١/٠٨٠/٠٠٠ ج ٠ م) منها يجهز للأبواب العثمانية بالديار الرومية ستمائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م) . والباقي يصرف للحرمين الشريفين والصناجق بها والعساكر بها . فهذا خلاف ماأتى للبكرى بكى بها من الخدم والتقادم من خيل وجمال وبغال وأقشنة وسكر . فتنسأل الله تعالى أن يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وقال استيف Estève فى مقدمة مذكرته عن مالية مصر (كتاب وصف مصر ج ١ ص ٢٩٩) :

شرع السلطان سليم الأول فى وضع خطة خاصة لادارة مصر وحكومتها . غير أن المنية عاجلته بعد فتحها بزمن يسير فمال ذلك دون إتمام هذا العمل الهام . إلا أن ابنه سليمان الذى تولى الخلافة بعده أتم ماشرع فيه . وفى عهد هذا

السلطان تم وضع القوانين واللوائح النظامية لمصر . ولكن الانتصارات والفتوحات التي كانت لآيه فيها وهى عادة تسترعى أنظار الشعوب أكثر من أن تسترعيها النظم الادارية التي لها التأثير الأكبر في أحوال معيشتهم ، جعلت المصريين الآن لا يذكرون إلا السلطان سليما . أما السلطان سليمان الواضع الحقيق للقوانين التي يسرون عليها فقلما يأتي ذكره على ألسنتهم . اه وبعد هذه المقدمة بين استيف مختلف أبواب الإيرادات تبينا واضحا . وأتينا نجمل لك أرقامها فيما يلي :

أنواع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيئات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٧/٢٩٦/١٩٢	١/٠٥٢/٩٥١
الأوقاف	١٥/٥٩٧	٦٠٢
ضريبة على المشحونات	٣٨٣/٤٤٨	١٤/٧٩٢
الجمارك	٣/٢٩٦/٦٢٦	١٢٧/١٦٨
رسوم جمركية أخرى .	٦/٨٢٤	٢٦٣
رسوم متنوعة	٩٩/٤٢١	٣/٨٣٥
ضرائب الالتزام	١٢/٤٩٥	٤٨٢
الجزية	٨٨/٥٠٣	٣/٤١٤
الجملة ...	٣١/١٩٩/١٠٦	١/٢٠٣/٥٠٧

ومع ان استيف لم يذكر السنة التي جيت فيها

هذه الإيرادات فمن رأينا أنها جيت في السنوات القرية من
الاحتلال الفرنسى

وقال جيبون Gibbons (تاريخ الامبراطورية الرومانية
ج ٦ ص ٧١) إن قيمة الإيرادات التى كان يجيها سلطان
تركيا من مصر في القرن الماضى بلغت ٢/٤٠٠/٠٠٠ قطعة
من الذهب . ونحن نرجح أن هذه القطع كانت دنانير وهى تساوى
٢٠٠٠/٤٤٠/١ ج ٢٠

وبما أن هذا المؤرخ كان يكتب في القرن التاسع
عشر فيكون القرن الذى نوه عنه هو الثامن عشر الذى كان
استيف يكتب فيه

وبناء على ما ذكر يكون لدينا عن إيرادات هذا العصر
ثلاثة مبالغ هى :

في أوائل القرن السابع عشر :

البكرى ٢٠٠٠/٨٠٠/١ دينار ٢٠٠٠/٨٠/١ جنيه مصرى

في القرن الثامن عشر :

استيف ١٠٦/١٩٩/٣١ فرنكات ٢٠٢/٢٠٣/١ » »

جيبون ٢٠٠٠/٤٠٠/٢ دينار ٢٠٠٠/٤٤٠/١ » »

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) إلى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر وكانت مآلتها أحط
ما كانت في أى عصر من تاريخها . ولم يحدث في غضون
المدة القصيرة التي قضتها الحملة بها أى تقدم مالى بل زاد
الحالة سوءا ما قبلت به من المناوأة المستمرة من أعدائها .
وإليك ماجاء في التاريخ العلي والحرب للحملة الفرنسية في
مصر ج ٤ ص ٩٢ :

شرع بونابارت يعمل بما يوجه إليه جبه للتجديد
والاصلاح . وقد كانت القوانين التي سنّها الاتراك في مصر
غير ملائمة ولا محكمة حتى أن معظم الناس كانوا يفلتون من
دفع الضرائب العمومية . والماليك الذين اعتادوا إذلال الشعب
وإرهاقه ما كان يضيرهم هذا الاخلال بالنظام . أما بونابارت
وهو كما كان غازيا كان مشرعا فقد غنى بوضع هذا النظام
لأنه لا يمكنه أن يكون كأولئك الهمج القساء . فعزم أن
يطبق على مصر بمعاونة مسيو بوسيلج Poussielgue المدير العام
للمالية بعض قوانين حكومة فرنسا المالية . وأول مجهود بذله
في هذا السبيل إنشاء مصلحة للأموال الأميرية والتسجيل

كان من أعضائها مسيو طليان Tallien العضو بالجمعية الوطنية الفرنسية سابقا ، وباليانو Pagliano ، ومجلون Magallon ، وملطى ، ومصطفى أفندى . وقد توافرت فى هذه المصلحة كفاءة الفرنسيين والمصريين معا وهى التى أعدت الخطط التى جيت على مقتضاها الضرائب الجديدة التى سميت برسوم التسجيل وإن كانت فى الحقيقة والواقع ضرائب على العقار

وقضت أوامر بونابارت بالألا يكون عقد أى عقار معتمدا صحيحا إلا إذا أجرى تسجيله ودفعت عنه الرسوم المقررة . وأن العقارات التى يمضى عليها زمن معين ولم تسجل تصبح من أملاك الحكومة

وقد أصدر قوانين أخرى بضرائب بمائة لرسوم التسجيل فرضها على الوصايا والهبات بين الأحياء ، وعلى المبادلات وعقود البيع ونقل الملكية ويسع الأملاك المشاعة بطريق المزايدة عليها ، وعلى المحاضر وحقوق الاستثمار وعقود الإيجارات وعقود الزواج وعقود الضمان وعقود التوكيلات وأجوزة السفر والتسجيل الشرعى والاتفاقات التجارية والاعلان بالأحكام الخ

وبواسطة هذه السلسلة الطويلة من الضرائب لم يبق شئ فى مصر إلا ووقع تحت طائلتها اللهم إلا النزر اليسير . وكانت الرغبة فى فرض الضرائب هى الروح المسيطر فى هذه

القوانين التي يلوح أنها كانت النواة لوضع قواعد واسعة المدى اتخذت فيما بعد أساسا للقوانين الامبراطورية . ولقد فرض على أهالى مصر جميعهم دفع هذه الضرائب لكنها كانت تنقص نقضا نسبيا فى المدن التى تقل أهمية عن غيرها . اهـ

وهذه النظمات التى وضعت لتنمية الإيرادات قوبلت من الشعب بأشد الكراهة ووقعت عنده وقسا سيئا . وهذا هو الحال دوما فى كل شئ يدخله فاتح أجنبي فى بلد مغلوب على أمره مهما يكن فيه من الفوائد . ولاشتغال الفرنسيين بتدعيم مركزهم فى مصر وقصر المدة التى أقاموها بها ، لم يتمكنوا من تنفيذ كثير من هذه النظمات المالية حتى أن الذى نفذوه منها لم يتفد بطريقة جدية

وإليك ماوصل إلينا من الروايات بشأن الإيرادات الاعتيادية التى جباها الفرنسيون من القطر المصرى :

نقل جومار Jomard عن استيف (لحة منصف ص ٦) أن إيرادات مصر فى سنة ١٧٩٩ م كانت كالآتى :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٢/٥٤٣/٣٩٩	٨٦٩/٦١٣
رسوم تسجيل	٢/٠٠٥/٣٠٦	٧٧/٣٧٨
نقل بعده	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١
أمولاك أميرية	٤٩٦/٢٩٧	١٩/١١٣
رسوم الجمارك	١/٦٨٥/٨٣٨	٦٥/٠٣٤
رسوم إيجار الأراضي ..	٣/٢٥٦/٧٥٠	١٢٥/٦٢٩
عوائد مدفوعة من مشايخ البلاد	٢/٢٨٠/٣٥٧	٨٧/٩٦٥
ضرائب على أصحاب الحرف والصنائع	٥٣٣/٧٩٤	٢٠/٥٩١
مسكوكات	٢/٦٨٤/٩٣٩	١٠٣/٥٧٢
رسوم دمنغة الذهب والفضة	١٦/١٧١	٦٢٤
الجملة	٣٥/٥٠٢/٨٥١	١/٣٦٩/٥١٩

وذكر رينيه Reynier (مصر بعد واقعة هليوبوليس ص ١٣٤) إيرادات مصر في سنة ١٨٠٠ م بوجه التقريب . وهي آخر سنة تولى فيها الإدارة القائد مينو Menou . وكان مراد بك في ذاك الوقت يحتل القسم الأكبر من الوجه القبلى ، فامتنع بسبب ذلك تحصيل ضرائب منه ، وهبطت من جهة أخرى إيرادات الجمارك بسبب الحصار الذى كان مضروباً على القطر

وها هي مبالغ الإيرادات التي ذكرها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضرائب العقارية	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٤٦٢/٩٠٠
ضرائب غير مقررة	٣/٠٠٠/٠٠٠	١١٥/٧٢٥
ضرائب على أرباب الحرف والصنائع	٢/٠٠٠/٠٠٠	٧٧/١٥٠
مسكوكات	٥٠٠/٠٠٠	١٩/٢٨٧
رسوم جمارك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
أملاك أميرية	١/٥٠٠/٠٠٠	٥٧/٨٦٣
ضرائب الملاك وجزية مراد بك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
الجملة	٢١/٠٠٠/٠٠٠	٨١٠/٠٧٥

وعدا هذه المبالغ جي الفرنسيون من مصر
غرامات حرية كان مبلغها جسيما

الفصل الثامن

الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) إلى ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

الوالي محمد علي

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

إن أسرتنا هذه هي التي كان لها شرف
افتتاح عصر تقدم وطننا العزيز . والفضل في ذلك يرجع
إلى إرشادات مؤسسها الأعظم محمد علي . والتاريخ المذكور هنا
هو تاريخ آخر سني حكمه . لأنه لما بدت عليه أمارات تدل
على ضعف قواه العقلية خلفه ابنه البكرى إبراهيم ،
وبقي هو مريضاً إلى أن توفي في السنة التالية . وإليك ما عثرنا
عليه من إيرادات مصر في عهد هذا الوالي :

ذكر مانجان Mengin في كتابه (مختصر تاريخ مصر
ج ٢ ص ٣٨٤) بيان إيرادات مصر في سنة ١٨٢١ م مقدرة
بالأكياس . وقد حولنا قيمتها إلى جنيهات مصرية باعتبار أن
الكيس يساوي خمسة جنيهات وها هي :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية.....	٦٦١/٥٤٠
أرباح الغلال.....	١٠٥/٠٠٠
» الحرير والتيل.....	١٠٥/٠٠٠
» بيع الجلود..	٤٠/٠٠٠
نقل بعده	٩١١/٥٤٠

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنهات المصرية
ماقبله.....	٩١١/٥٤٠
أرباح بيع الحصير.....	٦/٠٠٠
» الأرز.....	٦٨/٥٧٠
» النطرون.....	٣/٠٠٠
» الصودا.....	٤/٥٠٠
» الملح.....	١/٤٠٠
» الخيوط الذهبية.....	٢/٢٥٠
رسوم الجمارك.....	٧٧/٨٩٠
المسكوكات.....	١٧/٥٠٠
عوائد الملح والسوائل.....	٢٥/٠٠٠
» الذبح.....	١/٨٥٠
» سبك الفضة ..	٣/٧٥٠
» السنامكى.....	٦٠٠
» السوائل.....	١/٧٥٠
إيزاد الصيد بحيرة المنزلة ..	٤/٠٠٠
عوائد بيع الأسماك بالقاهرة.	٧٥٠
» » المواشى.....	٢٥٠
» المحترفين بالملاهى ..	١/٥٠٠
نقل بعده	١/١٣٢/١٠٠

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	١/١٣٢/١٠٠
عوائد التركات	٢/٠٠٠
» البيوت المالية	٥/٠٠٠
» القيساريات والأسواق	٣/٠٠٠
الجزية	٤/٠٠٠
عوائد النخيل	٥٠/٠٠٠
» الحبوب عند دخولها القاهرة	٣/٦٠٠
الجملة	١/١٩٩/٧٠٠

وزاد مانجيان أنه كانت توجد أبواب أخرى
للإيرادات مثل احتكار سن الفيل واللبان الخ
وذكر كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول مصر
ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) بيان إيرادات مصر في سنة ١٨٣٣ م
مقدرة بالفرنكات . وهاهو بيانها بعد تحويل قيمتها إلى
جنيهات مصرية :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	١/٠٨٤/٩٢٢

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	١/٠٨٤/٩٢٢
ضريبة الأنفس	٣٣٧/٥٣١
الجزية	٣/٠٨٦
عوائد التركات	٥/٧٨٦
» المواشى	٩/٦٤٤
» القيساريات والأسواق	١/٨٥٢
» المحترفين بالملاهى .	٢/٣١٤
» سبك الفضة	٢/١٧٠
» النخيل	١٩/٢٨٧
» الصيد ببحيرة المنزلة	٩/٦٤٤
» الملح	١٦/٨٩٦
» الحبوب	١٧٣/٥٨٧
رسوم الجمارك	١١٨/٤٤٥
عوائد السوائل	١٣/٣٤٧
» السنامكى	١/٢٥٤
» صيد الأسماك	٢/٧٩٧
بحيرة قارون	
أرباح الغلال	٤٦٢/٩٠٠
نقل بعده	٢/٢٦٥/٤٦٢

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	٢/٢٦٥/٤٦٢
أرباح المسكوكات	١٤/٤٦٦
» الأقمشة	٥٧/٨٦٢
» الحرائر	٤٦/٢٩٠
» الجلود المدبوغة	٣٣/٧٥٣
» الحصير	٣/٨٥٧
الجملة	٢/٤٢١/٦٩٠

وجاء بالصفحة ٧٤٠ من تقويم غوطا Gotha عن
سنة ١٨٥٧ م أن إيرادات مصر في سنة ١٨٤٧ م
بلغت ٧٩٠/٠٠٠ كيس (٣/٩٥٠/٠٠٠ ج. م.) ولم
يذكر في هذا التقويم مفردات هذه الإيرادات
وبناء على ماتقدم يكون لدينا إيرادات ثلاث
سنوات في ولاية محمد علي وهي :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٢١ م	١/١٩٩/٧٠٠
١٨٣٣ م	٢/٤٢١/٦٩٠
١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠

الواليه ابراهيم وعباس الاول

سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤ م)

إن ولاية إبراهيم لم تدم إلا ثلاثة أشهر فلا يمكن
أن يعين لها إيراد

وأما ولاية عباس الأول فقد عثرنا في ص ١٦ من
كتاب (الأطياف والضرائب) لجرس بك حنين على بيان
إيرادات للقطر غير مفصلة من سنة ١٨٥٢ إلى ١٨٧٩ م ،
ذكر من بينها إيرادات السنتين الأخيرتين فقط من حكم هذا
الوالى وها هي :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٥٢ م	٢/١٤٣/٠٠٠
١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠

وحيث إن بيان مصلحة الإحصاء لم يذكر
إيرادات مصر إلا ابتداء من سنة ١٨٨٠ م فقد أخذنا عن بيان
جرس حنين بك أيضا إيرادات مصر في عهدي سعيد واسماعيل

الوالى سعيد

سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م)

ابتدأ العمل بحفر قناة السويس فى عهد هذا الوالى
وكانت الايرادات فى سنى حكمه كالآتى :

السنة	ايرادها بالجنيهات المصرية
م ١٨٥٤	٢/٢٠٠/٠٠٠
م ١٨٥٥	٢/٠٧٨/٠٠٠
م ١٨٥٦	٢/٤٧٤/٠٠٠
م ١٨٥٧	٢/٢١٤/٠٠٠
م ١٨٥٨	٢/٠٢٥/٠٠٠
م ١٨٥٩	٢/١٢١/٠٠٠
م ١٨٦٠	٢/١٥٤/٠٠٠
م ١٨٦١	٢/١٥٤/٠٠٠
م ١٨٦٢	٣/٧٠٧/٠٠٠

الخبروى اسمعيل

سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م)

التاريخ المذكور هنا هو تاريخ تنازله عن الخديوية

المصرية . وقد انتهى حفر قناة السويس في أيام حكمه .
أما الإيرادات فكانت كالآتي :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
م ١٨٦٣	٦/٠٩٤/٠٠٠
م ١٨٦٤	٦/٩٧٢/٠٠٠
م ١٨٦٥	٥/٣٥٦/٠٠٠
م ١٨٦٦	٥/٠٥٨/٠٠٠
م ١٨٦٧	٤/١٢٩/٠٠٠
م ١٨٦٨	٥/٠١١/٠٠٠
م ١٨٦٩	٥/٢٥٥/٠٠٠
م ١٨٧٠	٥/٣٨٩/٠٠٠
م ١٨٧١	٥/٧١١/٠٠٠
م ١٨٧٢	٧/٢٩٣/٧٤٥
م ١٨٧٣	٩/٩١١/٩٦٨
م ١٨٧٤	٩/٩١١/٩٦٨
م ١٨٧٥	١٠/٥٤٢/٤٦٨
م ١٨٧٦	٧/٦٤٨/٧٧٨
م ١٨٧٧	٩/٥٢٦/٢٤٢
م ١٨٧٨	٧/٥١٨/٤٧٨
م ١٨٧٩	٨/٤٦٧/٨٣٨

التقريرى توفيق

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر فى عهده
مبلغا كبيرا هى سنة ١٨٩١ م التي كانت آخر سنى حكمه
وها هو بيان إيراداتها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضى (الأموال المقررة)	٤/٩٩٣/٩٧٩
عوائد النخيل	١٠٤/١٤٩
» الأملاك	١٢٦ ٥٥٦
أموال مقررة أخرى	٣٩/٤٤٣
رسوم الجمارك	١/٦٣٧/٥٢٩
عوائد الملح	٢٤٧/٧١٣
إيرادات الدخولية	٢١٩/٨٤٤
رسوم الاعفاء من الخدمة العسكرية	٩٠/٠٨٤
رسوم القضايا والتسجيل	٣٩٤/٠٢٠
رسوم الدمغة	٤٥/٨٦٧
رسم صيد الأسماك	٩٠/٤١٢
نقل بعده	٧/٩٨٩/٥٩٦

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٧/٩٨٩/٥٩٦
عوائد الملاحة في النيل	٧٤/٣٣١
رسوم مصلحة الموانئ والمنائر	٢٥٢/٩٨١
رسوم متنوعة	٤٩/٤٦٦
{ إيرادات مصالح السكة الحديد والبريد والتلغراف	١/٧٧٨/٠٨١
إيرادات بواخر البوستة الخديوية	١٢٧/٣٥٨
{ إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ	٢٦٧/٦٤٧
الجملة	١٠/٥٣٩/٤٦٠

الخبروى عباس الثانى

سنة ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م)

هذا التاريخ هو آخر سنى حكمه. وقد بلغت

الايرادات فى عهده فى سنة ١٩١٢ م مبلغا عظيما

وها هو يانها :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنهات المصرية
ضرائب الاراضى (الاموال المقررة)	٥/١٢٦/١٠٨
عوائد النخيل	١٣٧/٠٧٨
» الاملاك	٣٤٦/٤١٣
ايرادات الجمارك	٣/٨٣٣/٧٥٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٧٤٥/٠١١
» الموائى والمنائر	٤٣٦/٣٢٠
» المصائد	٤١/٢٧٤
» الملاحة فى النيل	٤/٤٠١
» الدمغة	٤٩/٢٢٢
ضرائب متنوعة	٤٧/٤٨٢
ايرادات سكك الحديد والبريد والتلغراف	٤/٤١٢/١٣٠
ايرادات متنوعة من بيع الاملاك الاميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ	١/٣٣٦/٥٤٧
الجملة	١٧/٥١٥/٧٤٣

السلطان حسين كامل

سنة ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)

بلغت الإيرادات مبلغا عظيما في آخر سنة حكم هذا
السلطان وهي سنة ١٩١٦ م فكانت كالآتي :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي	٥/٠٩١/٣٣٢
عوائد النخيل	١٣٢/٧٩٥
» الأملاك	٣٥٠/٨١١
إيرادات الجمارك	٤/٨٤٠/١٦٣
عوائد المواني والمناثر	١١٥/٠٧٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٣٧٦/٥٦٥
» البديل العسكري	١٠٤/٧٨٠
عوائد المصائد	٣٥/٣٧٧
» الملاحة في النيل	٦/٨٦٧
رسوم الدمغة	٦٧/٣٣٤
» متنوعة	٤٧/٩٢٢
إيرادات سكك الحديد والتلغراف	٤/٩٢٤/٩٣٣
نقل بعده	١٧/٠٩٤/٣٥٦

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ما قبله	١٧/٠٩٤/٣٥٦
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ.	٢/٨٣٢/٩١٨
الجملة	١٩/٩٢٧/٢٧٤

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر مبلغا عظيما منذ اعتلى عرشها حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول إلى الآن هي سنة ١٩٢٠ م . وها هو بيان الإيرادات فيها :

نوع الإيرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضي	٥/١٣٨/٠٧١

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٥/١٣٨/٠٧١
عوائد الاملاك	٣٨٧/٥٦٤
ايرادات الجمارك	١٠/٩٠٦/٢٨٧
» الموائى والمنائر	٢٦٢/٦٤١
» المصائد	٩٢/٧٩٥
» الملاحة فى النيل	٦/٥٥٨
رسوم الدمغة	١١٥/٧٤٣
» القضايا والتسجيل	١/٩٣٩/٦٧٠
» البذل العسكرى	٣٨٣/٦٠٠
ضرائب متنوعة	٤٨/١٤٥
{ ايرادات مصالح السكك الحديد والبريد والتلغراف	٩/٣٥٢/١٨٨
{ ايرادات متنوعة من بيع الاملاك الاميرية وتأجيرها واستثمار النقود ورسوم الخفر الخ.	١٧/٨١٣/٦٥٩
الجملة	٤٦/٤٤٦/٩٢١

خلاصة

ونلخص في البيان الآتي السنين التي بلغت فيها
ميرادات مصر مبلغا عظيما في عهد كل حاكم من
أسرة محمد علي :

الحكام	السنوات	الايادات
الوالي محمد علي	م ١٨٤٧	٣/٩٥٠/٠٠٠
» عباس الأول	م ١٨٥٣	٢/١٩٢/٠٠٠
» سعيد	م ١٨٦٢	٣/٧٠٧/٠٠٠
الخديوى اسمعيل	م ١٨٧٥	١٠/٥٤٢/٤٦٨
» توفيق	م ١٨٩١	١٠/٥٣٩/٤٦٠
» عباس الثانى	م ١٩١٢	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل	م ١٩١٦	١٩/٩٢٧/٢٧٤
» فؤاد الاول ...	م ١٩٢٠	٤٦/٤٤٦/٩٢١

إجمال عام لقسم الإيرادات

والجدول الآتي يبين إيرادات مختلف العصور

بهذا القسم :

العصور والحكام	الإيرادات بالجنيهات المصرية
عصر الفراعنة	
فرعون موسى	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
ندارس بن صا	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
كلكن بن خربتا	٦٠/ ٠٠/٠٠٠
فرعون الأول	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
عصر الفراعنة	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
فرعون يوسف	١٤/٦٤٠/٠٠٠
فرعون مصر	١٤/٦٤٠/٠٠٠
عزیز مصر	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
الريان بن الوليد	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
عصر البطالسة	
بطليموس فيلادلف	٣/٢٩٥/٨٠٠
بطليموس أوليت	٢/٧٠٠/٠٠٠
عصر الرومان	
نقلا عن فريد لاندر	٦/٧٤٥/٩٠٥

العصور والحكام	الايادات بالجنهات المصرية
عصر البيزنطيين	
هرقل	١٠/٨٠٠/٠٠٠
المقوقس	١٢/٠٠٠/٠٠٠
عصر العرب	
خليفة عمر بن الخطاب	٨/٠١٦/٦٦٦
» » » »	٧/٦٢٠/٠٠٠
» » » »	١٠/٥٠٠/٠٠٠
خليفة عثمان بن عفان	٨/٤٠٠/٠٠٠
» معاوية بن أبي سفيان	٥/٤٠٠/٠٠٠
» » » »	٣/٠٠٠/٠٠٠
» سليمان بن عبد الملك	٧/٢٠٠/٠٠٠
» هرون الرشيد	٢/٤٠٠/٠٠٠
حكومة أحمد بن طولون	٣/٠٠٠/٠٠٠
» خمارويه	٢/٤٠٠/٠٠٠
» كافر الاخشيدى	١/٩٦٢/٠٠٠
خليفة المعز لدين الله	٢/٠٤٠/٠٠٠
» » » »	٢/٤٠٠/٠٠٠
» العزيز بالله	١/٨٠٠/٠٠٠

العصور والحكام	الايادات بالجنيهات المصرية
خلافة الحاكم بأمر الله.....	٢/٠٤٠/٠٠٠
» المستنصر بالله	١/٦٨٠/٠٠٠
» » »	١/٨٦٠/٠٠٠
» المستعلى بالله.....	٣/٣٠٠/٠٠٠
حكومة صلاح الدين الأيوبي.....	٣/٢٨٨/٠٩٤
» الظاهر يسبرس	٧/٢٠٠/٠٠٠

العصور والحكام	زيادة الايرادات على المصروفات بالجنيهات المصرية
عصر العرب	
حكومة خمارويه.....	٦٠٠/٠٠٠
» الاخشيد محمد	٦٠٠/٠٠٠
» كافور الاخشيدى.....	١٢٠/٠٠٠
خلافة المستنصر بالله	٦٠٠/٠٠٠
» الحافظ لدين الله	٧٢٠/٠٠٠

العصور والحكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
عصر العثمانيين	
نقلا عن البكرى	١/٠٨٠/٠٠٠
» » استيف	١/٢٠٣/٥٠٧
» » جيون	١/٤٤٠/٠٠٠
عصر الفرنسيين	
نقلا عن استيف	١/٣٦٩/٥٣٩
» » رينه	٨١٠/٠٧٥
الأسرة المحمدية العلوية	
الوالى محمد على سنة ١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠
» عباس الأول » ١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠
» سعيد » ١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠
الخديوى اسمعيل » ١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
» توفيق » ١٨٩١ م	١٠/٥٣٩/٤٦٠
» عباس الثانى » ١٩١٢ م	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل » ١٩١٦ م	١٩/٩٢٧/٢٧٤
» فؤاد الاول » ١٩٢٠ م	٤٦/٤٤٦/٩٢١

القسم الثاني

الاتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة

الفصل الأول

حكومة الفرس

إن هذه هي الحكومة الأولى التي أورد التاريخ أنباء عنها في الموضوع الذي نكتب فيه . وقد كانت حكومة الفرس في مصر أجنبية بحتة . أما الرعاة أو الهكسوس الذين حكموها من قبل فكانوا في حكمهم لها كالوطنيين لا الأجانب

والمؤرخ الوحيد الذي أورد ذكر هذه الحكومة هو هيرودوت وذلك عام ٤٥٠ ق . م ، ولا بد أن يكون قد استقى أخبارها من أوثق المصادر لأنه زار مصر وقت الاحتلال الفارسي . وإليك ما كتبه في هذا الشأن في كتابه ج ٣ الفقرة ٩١ :

كانت الاتاوة التي يأخذها الفرس من مصر واللويين المجاورين لها وسيرينا (جرينا) وبرقة (وهما مدينتان كاتباً معدودتين مع مصر ولوية المقاطعة الفارسية السادسة

— في ذلك الحين —) مبلغا قدره ٧٠٠ تالان من الفضة
١٥١/٢٠٠ ج. م.) . وكان يؤخذ منها أيضا ثمن ما يصاد من
الأسماك في بحيرة موريس وكية من الغلال^(١) فضلا عن
مبلغ الـ ٧٠٠ تالان المذكورة . أما كمية الغلال فهي
١٢٠/٠٠٠ مدين . وكانت مؤونة للحامية الفارسية المراقبة
بقلعة منف البيضاء وللجيوش الأخرى المساعدة لها . اهـ

ثم تكلم هيروdot في الجزء الثاني من كتابه
الفقرة ١٤٩ عن ثمن محصول الأسماك في بحيرة موريس فقال :
إن الأرض الواقعة فيها البحيرة جافة لايتفجر
من خلالها ماء قط بل يأتي إليها من النيل بواسطة جداول (ترع)
ففي مدة ستة أشهر يجرى الماء إليها ، وفي المدة الباقية
من السنة يخرج منها ويرجع إلى النيل . وعند خروجه يحصل
الملك يوميا على إيراد قدره تالان واحد من الفضة
(٢١٦ ج. م.) . وعند دخوله لا يحصل إلا على عشرين مينا
(وهذا المقدار يساوي ١٨٤٠ فرنكا أي ٧١ ج. م.) . اهـ

ويستنتج مما تقدم أن بحيرة موريس كانت تدر
إيرادا قدره ٣٩/٥٢٨ ج. م. في مدة ١٨٣ يوما على تقدير

(١) بعض المترجمين لكتاب هيروdot ترجع هذه الفقرة بما يفهم منه أن كمية الغلال
ثمنها ٧٠٠ تالان أيضا (١٥١, ٢٠٠ ج. م.) . وبإضافة هذين المبلغين إلى ثمن محصول
الصيد في بحيرة موريس وهو مبلغ ٥٢/٥٢١ ج. م. كما يأتي تكون جملة أتاوة المقاطعة
السادة مبلغا قدره ٩٢١ / ٣٥٤ ج. م. كان نصيب مصر منه لا يقل عن ثلاثة أرباعه أي
٢٦٦/١٩١ ج. م. تقريبا

٢١٦ جنيها في كل يوم . وآخر قدره ٩٩٣/١٢ ج . م في مدة
١٨٣ يوما الباقية من السنة على اعتبار ٧١ جنيها في كل يوم
وعلى ذلك تكون جملة إيرادها في السنة ٥٢/٥٢١ ج . م

أما ال ١٢٠/٠٠٠ مدين من القمح فتساوى ٣١/٤١٥ إردبا
تقريبا . فإذا قدرنا الارب منها ب ٣٥ قرشا يكون ثمنها
١٠/٩٩٥ ج . م ، وبإضافة المبالغ الثلاثة المتقدمة إلى بعضها يكون
مجموعها ٢١٤/٧١٦ ج . م ، وهذا هو مبلغ الأتاوة التي كانت
حكومة الفرس تجيئها سنويا من المقاطعة السادسة التي ذكرها
هيرودوت ومن بينها مصر التي كان لا يقل ما يؤخذ منها وحدها
عن ثلاثة أرباعه على أقل تقدير أى مبلغ ١٦١/٠٣٧ ج . م

الفصل الثاني

حكومة الرومان

من سنة ٢٩ ق . م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان مصر استبد بها أغسطس لنفسه ولم
يجعلها تابعة لمجلس الشيوخ ولا لخزانة الدولة في إدارتها ومالياتها
بل جعلها ملكا خاصا به وببيته تعود عائدتها المالية على
خزائنه الخاصة . وكان يدير شؤونها هو بنفسه بواسطة وال
يرجع إليه رأسا وليست له صفة الحكم الرومانيين وكان هذا

الوالى يمثله فى جميع الحفلات والأعياد الوطنية . وقد دفع أغسطس إلى هذه التدابير الشاذة التى غرض فيها الطرف عن غيره مارآه من أهمية سياسة هذا الاقليم الذى كانت غلاله ضرورية لسكان روما ، فضلا عن أن موقعه الحربى الهام كان مصدر خطر دائم على سكينة روما وطمأنيتها بل على سلامة التاج نفسه فيما إذا ثار حاكم هذا الاقليم

وبهذه التدابير أمست أملاك البطالسة ملكا له وصارت الضرائب التى تؤخذ منها وقفا على خزائنه الخاصة . وفضلا عن هذا قد حظر بادىء بدء على أعضاء مجلس الشيوخ وعلى الأعيان ذوى المقامات العالية الذهاب إلى مصر ، كما عين فى ولايتها أحد النبلاء واعتبره موظفا عنده خاصة به

وقد كان لولايى مصر وافريقية من بين جميع ولايات الامبراطورية الرومانية اعتبار خاص . فلم تكونا مكلفتين كغيرهما من الولايات بتموين الجيوش المحتلة والقيام بحوائج الموظفين فقط بل كان عليهما أيضا أن يمدونا مدينة روما ثم القسطنطينية فيما بعد ذلك من الزمن

فصر وحدها كانت تغذى من قمحها مدينة روما مدة أربعة أشهر (راجع كتاب يوسف Jos  phe ج ٢ الفقرة ٣٨٦) وكانت الكمية التى ترسلها إليها عشرين مليون مدى من القمح (راجع كتاب أوريليوس فكتور Aurelius Victor

الرسالة الأولى) وهى تساوى ٤/٤٠٠/٠٠٠ إرتب أو
٨٨٠/٠٠٠ إردب تقريبا ثمنها باعتبار سعر الاردب ٣٥ قرشا
٣٠٨/٠٠٠ ج . م وهذا المبلغ هو قيمة الغلال التي كان يأخذها
الرومان من مصر

ويمكننا من هذا الاستهلاك أن نقدر عدد
سكان روما في ذلك الحين . وطريقة ذلك أن المعتاد في مصر
أن يستهلك كل شخص وية قح في الشهر (١/٤ إردب قح)
فيكون عدد سكان تلك المدينة بناء على هذه القاعدة وعلى
المدة والكمية السابقتين هو ١/٣٢٠/٠٠٠ نسمة

ويرى ج . بالوش J. Beloch في كتابه (شعوب العالم اليوناني
الروماني ص ٣١) أن كمية الغلال البالغ قدرها عشرين مليون مدى
التي ذكرها أوريليوس فكتور لم تصدرها مصر وحدها
بل صدرت من جميع البلاد التي وراء البحار

الفصل الثالث

حكومة البيزانطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

تكلم رينيه Reynier (مصر في عهد الرومان
ص ١٥٣) عن هذه الحكومة فقال :

أصدر جوستينيان Justinien مرسوما يقضى
بأن كمية الغلال التى على مصر أن ترسلها إلى القسطنطينية
فى عهد هذا الامبراطور تكون ٨٠٠/٠٠٠ إردب قح — قيمتها
باعتبار سعر الاردب ٣٥ قرشا ٢٨٠/٠٠٠ ج ٠ م
وهى قريبة كثيرا من قيمة الغلال فى الحكومة السابقة —

ويقضى المرسوم السالف على ما يظهر بتغريم من يتأخر
فى تحصيل الغلال بسبب الاهمال غرامة قدرها
صوليد ذهب (جنيه مصرى) عن كل ثلاثة أردب
يتأخر فى تحصيلها . اهـ

وقال فى الصفحة ١٨٣ :

كانت الضرائب فى مصر ثقل وتكثر تبعا لانخفاض النيل
وارتفاعه . ولذلك كانت لاتستقر فيها على حال واحدة . ومن
هنا كان من الجائز أن يحدث نقص فى كمية الغلال المقررة
على مصر للقسطنطينية وهى ٨٠٠/٠٠٠ إردب وكذلك فى الكمية
المقررة للاسكندرية . وكان على الحاكم عند ذاك أن يسد
النقص باعانات يطلبها من الأهالى ثم يخصم قيمها من ضريبة
النقد فيما بعد

وكان يوجد هنالك تدابير لامفر منها قد بلغت من
الصرامة مبلغا كبيرا . ومنشؤها ما كانت تبديه الحكومة البيزنطية
من الاهتمام بمسألة توزيع المؤن فى العاصمة . ولم تتناول

هذه التدابير الضريبية الأخرى أى ضريبة النقد التى كان الخاتم يتحمل وحده عبء مسؤولية التأجيلات التى كان يمنحها فى أوقات تحصيلها ، حيث لم يكن هناك وقت محدد يتعين عند انقضائه حجز ما تأخر منها من ماله . وهذا التساهل فى ضريبة النقد خفف عن الحاكم وطأة الشدة المتناهية فى ضريبة الغلال ، وجعله يستطيع سد نقص الغلال بلا عناء كبير وذلك باستيلائه على إعانات من الأهالى . وبهذه الطريقة كان يدبر الوقت اللازم للاستيلاء على جميع المتأخرات . ولو حتمت عليه الحكومة تحصيل ضريقتى النقد والغلال فى آن واحد لاستحال عليه القيام بذلك بل كانت عندئذ لا تجد من يقدم على الاضطلاع بأعباء الحكم فى مصر . وكان الغرض من اتخاذ هذه الاحتياطات المتباينة كغالة تموين القسطنطينية . وقد منح لهذا السبب أيضا ملتزم جمارك الاسكندرية الذى كان مكلفا بدفع رسوم الشحن مبلغ ٨/٠٠٠ صوليد ذهب حتى لا يكون له أى عذر فى تأخير ما يرسل من الغلال . ومع أن هذا المبلغ لم يخرج من خزانة جوستنيان بل فرضه على مصر فرضا فقد كان يقول عنه إنه منحة عظيمة . اهـ

وقالت الآنسة رويارد M^{me} Rouillard فى كتاب (إدارة

مصر المدنية فى عهد بيزانطة ص ١٢٠) :

لقد حدد قسطنطين في لائحة الخطة كمية الغلال المقررة على مصر للقسطنطينية وتولى خلفاؤه في الحكم تنظيم إرسالها من بعده . والمرسوم رقم ١٣ وإن كان في الحقيقة لم يحدث تغييرا يذكر في إدارة التكوين السنوى إلا أنه يفهم منه أن الضريبة المسماة « رسوم الشحن » وقدرها ٨٠/٠٠٠ سو ذهب كانت مخصصة لشحن كمية من القمح قدرها ٨٠٠٠ / ٠٠٠ / ٨ دون إيضاح نوع المكيال الذى قدر به هذا العدد . فهل هو إرتب أو مدى ؟

يقول متياس جلزر Matthies Gelzer الذى أخذ برأى ممسن Mommsen 'إن المكيال هنا هو الارتب

ويلوح أن المكيال المراد فى المرسوم رقم ١٣ هو عين المكيال الذى كان يستعمله موظفو إدارة التكوين السنوى فى تقدير دخل الممولين من الغلال . غير أنه يؤخذ من البيانات المسطرة على أوراق البردى أنهم كانوا يستعملون المدى فى هذه الحالة ، كما أن وكيل الكونت أمونيوس Ammonios الذى كان يدير أملاكه بطيه كان يكتال كمية القمح التى يوردها مزارعو أرض سيده بالارتب حسب عادة البلاد . إلا أنه كان يحولها فيما بعد إلى المدى . لكن ألا يظن أنه فعل ذلك ليكون على وفاق مع محصل التكوين السنوى ؟

إن ذلك لمن المحتمل . ومع هذا فإن حسابات وكيل
أمونيوس لا تكفي وحدها مطلقا أن تتخذ حجة على أن
المدى كان الوحدة الرسمية المقررة في مصر لا سيما بعد
أن علم من نصوص أخرى أن الموظفين أنفسهم كانوا
يستعملون الارتب وأن الكيل المقصود في المرسوم رقم ١٣
هو بلا ريب الارتب دون غيره

وعلاوة على ما ذكر فإن ثمانية ملايين الأراتب أو
بعبارة أخرى الأربعة والعشرين مليون مدى أقرب إلى الصواب
من ثمانية ملايين من المدى . والدليل على صحة هذه النظرية
هو أن مصر كانت في عهد الامبراطورية الأولى ترسل إلى
روما عشرين مليون مدى سنويا

ومن المستبعد كثيرا أن يكون عواهل يزانطه قد
خففوا أعباء مصر عما كانت عليه أيام تبعيتها لروما
وبالأخص منهم جوستينيان الذي كان شغله الشاغل وهمه الوحيد
جر كل ما استطاع من الفوائد من الولايات التابعة لامبراطوريته
ولقد وجدت بيانات مضبوطة كتبت على أوراق البردى
يظهر أنها حجة دامغة في هذا الموضوع . وقد ورد
في هذه الأوراق أن المنطقة التي قاعدتها أنطايو Antaiou
كانت ترسل إلى الاسكندرية ٦٧٤/٦١ إرتبا سنويا . وبما
أنه كان يوجد حسبما هو مذكور في ملخصات

جورج القبرسى Georges de Chypre زهاء ثمانين منطقة مصرية
فبناء على ماتقدم يمكننا الحصول على كمية الغلال التى
كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية سنويا بوجه التقريب . وذلك
بضرب $٦١/٦٧٤$ إرتبا فى ٨٠ عدد المناطق فينتج $٤/٩٣٣/٩٢٠$
إرتبا أو $١٤/٨٠١/٧٦٠$ مديا . ومن هنا يظهر أنه لايجوز
مطلقا أن يخطر ببالنا أن رقم الثمانية ملايين المذكور
بالمرسوم رقم ١٣ يسانا لجملة الغلال المقرر إرسالها ،
يقصد به المدى

وكانت إعانة الغلال التى فرضت على مصر وألزمت
بتقديمها إلى إدارة التموين السنوى مقسمة بين مصر العليا
والسفلى وطية وأركاديا وأغسطانيك . أما لوية فكانت
معفاة من هذه الاعانة . اهـ

ونحن نرى أن رأى هذه المؤرخة صائب
وسديد وأن رقم ثمانية الملايين يقصد به الارتب بلا
نزاع . وهذه الكمية تساوى أربعة وعشرين مليون مدى
وتعادل $١/٦٠٠/٠٠٠$ إردب أى ضعف ما ذكره رينيه .
وبضرب هذا العدد فى ٣٥ قرشا مايساويه الارذب يتج
 $٥٦٠/٠٠٠$ ج ٠ م

ويكون لدينا إذن مبلغان متعلقان بهذا العصر وهما :

بناء على قول رينيه $٢٨٠/٠٠٠$ ج ٠ م

و بناء على قول الآنسة رويارد ٥٦٠/٠٠٠ ج - م

الفصل الرابع

الحكومة العريية

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) الى سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

مهرقة معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية بدمشق . قال اليعقوبي

في تاريخه ج ٢ ص ٢٧٧ :

وكان عمرو بن العاص يحمل منها اليه الشيء اليسير . اهـ

ومن المحتمل أن معاوية لم يشأ أن يحاسبه حساباً دقيقاً نظراً لما أداه له من الخدم الجليلة . ثم قال هذا المؤلف :

فلما مات عمرو حمل المال الى معاوية فكان يفرق في

الناس أعطياتهم ويحمل اليه ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج - م) . اهـ

مهرقة هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق

وكان عامله على جباية مصر يدعى عبيد الله بن الحبحاب وهو رجل عرف بمقدرته المالية وهو الذى رآك أراضى مصر فى عهد هذا الخليفة

قال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٨ :

انخط خراج مصر بعدها (أى بعد عمرو بن العاص وعبيد الله بن سعد بن أبى سرح) لنمو الفساد مع الزمان وسرban الخراب فى أكثر الأرض ووقوع الحروب فلم يجهها بنو أمية وخلفاء بنى العباس إلا دون الثلاثة آلاف ألف (١/٨٠٠/٠٠٠ ج . م) ماخلا أيام هشام بن عبد الملك فانه وصى عبيد الله بن الحبحاب عامل مصر بالعمارة فيقال انه لم يظهر من خراج مصر بعد تناقصه كثرة إلا فى وقتين أحدهما فى خلافة هشام بن عبد الملك - إلى أن قال - والوقت الثانى فى إمارة أحمد بن طولون . اه
وأما المبالغ التى أخذت من مصر فهناك
ماقاله عنها المؤلفون :

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :
وجباها عبيد الله بن الحبحاب فى أيام بنى أمية ألفى
ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمائة
وسبعة وثلاثين ديناراً (١/٦٣٤/٣٠٢ ج . م) . اه

وقال ابن رسته فى كتابه (الأعلام النفيسة ص ١١٨) :

وجباها عيّد الله بن الحجاب أيام بني أمية ألفي
ألف وسبعائة ألف وثمانمائة وسبعة وثلاثين دينارا
(٥٠٢ / ١٦٢٠ ج ١٠ م) . اهـ

ونقل المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن ابن
خرداذبة قال :

ذكر ابن خرداذبة أن ابن الحجاب جباها ألفي ألف
وسبعائة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمائة وسبعة وثلاثين
دينارا (٣٠٢ / ١٦٣٤ ج ١٠ م) . وهذا وهم منه فان
هذا القدر هو ما حمله إلى بيت المال بدمشق بعد أعطية أهل
مصر وكلفها . اهـ

فالمبلغ الذي ذكره هؤلاء المؤلفون ما هو إذن إلا قيمة
ما أرسل إلى مركز الخلافة بدمشق



فيرونة مروان الثاني

سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م)

هذا هو الثالث عشر من خلفاء بني أمية بدمشق . وكان
يلقب بالجار لأنه كان صورا على المتاعب واحتمل
المشاق

روى أسقف الأشمونين (تاريخ البطارقة ص ٢٠٥) في القسم

السابع عشر من تاريخ الكنيسة وسيرة حياة الأنبا ميخائيل
البطريك السادس والأربعين ، أنه في تقدير إيرادات مصر
السوية في نهاية خلافة مروان الحمار آخر خلفاء بني
أمية وابتداء خلافة السفاح عبيد الله العباسي ، بلغ
مأرسل إلى بيت المال بدمشق بعد المصروفات ٢٠٠ / ٠٠٠ دينار
(١٢٠ / ٠٠٠ ج ٠ م)

فهرست المهدى به المنصور

سنة ١٦٩ هـ (٧٨٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث خلفاء بني العباس ي بغداد

قال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس ص ٣١):

في سنة اثنين وستين ومائة (٧٧٩ م) في خلافة المهدي
ابن المنصور من العباسيين عقد الخراج بمصر ألف ألف
وثمانمائة ألف وثمانية وعشرين ألفا وخمسمائة دينار
(١٠٠ / ٠٩٧ / ١ ج ٠ م) . ١٠ هـ

ومن الواضح البين أن هذا هو مبلغ الأتاوة .
والدليل على ذلك أن المبلغ الذي أرسل من القطر في عهد
الخليفة الآتي يزيد على هذا القدر

مهرقة قرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هو خامس خلفاء بني العباس ينعاد

قال ابن خرداذبة في كتابه (المسالك والممالك ص ٨٤) :

وحمل منها موسى بن عيسى (وكان عاملا على مصر
لهذا الخليفة) في دولة بني العباس ألفى ألف ومائة ألف
وثمانين ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج ٠ م) ١٠ هـ

وردد ابن رسته في كتابه (الأعلام النفيسة ص ١١٨)
مقاله المؤرخ السابق بنصه

وذكر المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ هذا القول
أيضا لكنه زاد الأمر وضوحا فقال :

وحمل منها (أى من مصر) موسى بن عيسى الهاشمي
ألفي ألف ومائة ألف وثمانية ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج ٠ م)
يعنى بعد العطاء والمؤن وسائر الكلف . اهـ



مهرقة الأمويين

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني العباس ينعاد

قال ابن خلدون في تاريخه ج ١ ص ١٥٠ :

وجد بخط أحمد بن محمد بن عبد الحميد عمل
بما يحمل إلى بيت المال ببغداد أيام المأمون من جميع النواحي
نقلته من جراب الدولة (وقد ذكره مفصلاً)

ثم ذكر أمام مصر بالصفحة ١٥١ عما يحمل منها
إلى بيت المال ببغداد في العهد المذكور هذا المبلغ :
ألف ألف دينار وتسعمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار
(١٥٢ / ١٠٠٠ / ج ١ م)

معرفة المقتدر بالله

سنة ٣٢٠ هـ (٩٣٢ م)

هذا هو الخليفة الثامن عشر من خلفاء بني العباس ببغداد

قال قدامة بن جعفر في كتابه (الخراج وصناعة
الكتابة ص ٢٣٩) بعد أن أبان الأعمال (الأقاليم)
التي تكون منها المملكة الإسلامية في عهده ومقدار
ما كان مفروضاً على كل منها إرساله إلى بيت المال مانصه :

والذي قدمناه من مبالغ الارتفاعات وما يرتفع
بعض النواحي في هذا الوقت وينقص البعض نقصاناً لا تلتفت
إليه ولا نعول عليه لأنه إنما وقع بقلة الضبط وإضاعة

الحزم . والباقي المنسوع منه فهذه سيله أيضا
ثم أتى بملخصة لما ذكره جاء فيها بالصفحة ٢٥١ أمام
مصر والاسكندرية مبلغ ألفى ألف وخمسمائة ألف دينار
(١٠٠٠ / ٥٠٠ / ١ ج ٠ م)

ولم يذكر قدامة اسم الخليفة الذى أرسل فى عهده هذا
المبلغ . وبما أن هذا المؤرخ توفى فى عهد الخليفة المقتدر
بالله فى الفترة التى بين الأسرتين الطولونية والاخشيديّة
أى فى الوقت الذى رجعت فيه مصر ولاية تابعة للخلافة
العباسية بغداد بعد أن كانت مستقلة فى عهد الأسرة الأولى
فترى أن هذا المبلغ جى فى عهد الخليفة المذكور

الفصل الخامس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)
لم يكن عندنا عندما كتبنا الأصل الفرنسى لكتابنا
هذا عن مبلغ الآتاوة فى هذا العصر سوى مصدرين .
وقد عثرنا بعد ذلك على ثلاثة مصادر . اثنين منها
يذكران الايراد والآتاوة والثالث خاص بالآتاوة فقط . ولم
يكن عثورنا على هذه المصادر الجديدة فى أثناء طبع هذه

النسخة العربية في وقت واحد . ولذلك أثبتنا أحدها في قسم الايرادات وفاتنا ذكر الآخر هناك لأننا لم نهتد إليه إلا بعد الفراغ من طبعه . فلم نر بدا من إثباته هنا . وإليك هذه المصادر الخمسة :

١ — يترو دلا قال Pietro Della Valle

٢ — البكرى

٣ -- كورنيل لى بران Corneil le Bruyn

٤ — ماييه Maillet

٥ — استيف Estève

أما يترو دلا قال فيؤخذ من كتاب سياحته بمصر سنة ١٠٢٤ هـ (١٦١٥ م) ج ٢ ص ١٣٨ و ١٣٩ أن إيراد مصر كان ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان فيسى — بندى — (١/١١٠/٩٦٠ ج . م) . وأن هذا المبلغ ينقسم إلى أربعة أقسام متساوية . قسم للمحمل الشريف ، وقسم للجيش المرابط بمصر ، وقسم للبasha ومصرفاته الادارية وغيرها ، وقسم يرسل إلى السلطان بالقسطنطينية

وبناء على هذا يكون مبلغ الايراد ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان (١/١١٠/٩٦٠ ج . م) ومبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيكان (٢٧٧/٧٤٠ ج . م)

وأما البكرى فقال في كتابه (الكواكب السائرة
ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج
مصر في سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال
ثمانى عشرة كورة — مائة ألف — (١/٨٠٠/٠٠٠ دينار —
١/٠٨٠/٠٠٠ ج ٠ م) . منها يجهز للأبواب الثمانية بالديار
الرومية ستمائة ألف دينار (٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م) . والباقي
يصرف للحرمين الشريفين والصناجق بها والعساكر بها .
فهذا خلاف ما يأتى للبكرى بها من الخدم والتقدم من
خيل وجمال وبغال وأقشة وسكر . ففسأل الله تعالى أن
يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اهـ

وعلى هذا يكون مبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ دينار
أو ٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

ويؤخذ من كتاب سياحة كورنيل لى بران سنة
١٠٩١ هـ (١٦٨٠ م) ج ٢ ص ٧٢ أن سلطان تركيا كان
يحصل من مصر مع شدة فقرها على إتاوة قدرها ٦٠٠/٠٠٠
سيكان سنويا قيمة الواحد منها سبعة فرنكات (١٧٤/٥٨٨ ج ٠ م
تقريبا)

وبناء على ذلك يكون مبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيسان
أو ١٧٤/٥٨٨ ج ٠ م تقريبا

وقال ماييه الذى كان قنصلا لفرنسا فى مصر زهاء أربعين عاما فى النصف الثانى من القرن السابع عشر فى مؤلفه ج ٢ ص ١٥٧ فى وصفه مصر :

يحكم مصر اليوم موظف برتبة باشا مبعوث من قبل السلطان . ويعين هذا الباشا لمدة لا تزيد عن عام ومع ذلك فقد جرت العادة أن يستمر الولاة فى وظائفهم ثلاثة أعوام بل أربعة كما أنه يوجد منهم من بقى عاما أو عامين فقط

وهذه الولاية هى أضخم ولايات الامبراطورية العثمانية ولذلك لاتتال إلا بدفع مبالغ طائلة . ولا بد للوالى الذى يعين لمصر أن يكون مستعدا لبذل نفقة من أربعمائة ألف إلى خمسمائة ألف ريال قبل أن يصل إلى القاهرة المقرر المعتاد لسكنه ، وأن يقدم فوق ذلك هدايا تزيد قيمتها على مائة ألف ريال عن كل سنة بمكثها فى وظيفته وأعباء هذه الولاية كانت كذلك باهظة جدا . فالوالى كان مكلفا بأن يرسل الى السلطان ستمائة ألف ريال فى كل سنة . وكانت هذه النقود التى يسمونها الخزنة ترسل إلى القسطنطينية برا بمصروفات جسيمة على نفقة الوالى . وكان عليه أيضا أن يرسل إلى السراى فى كل سنة مقدارا من السكر والبن والشراب والأرز وسلعا أخرى كثيرة لاتقل قيمتها

التي كانت تدفع دواما نقدا عن ستمائة ألف ريال . هذا
غير نفقات الحمل الذي كان يوجهه الخليفة إلى مكة كل
عام ومائة ألف ريال يرسلها إلى هذه المدينة ومثلها إلى
دمشق لتنفق على القافلة التي ترافق الحمل إلى بلاد العرب
ولايفاء هذه المطالب كلها ودفع مرتبات الجيوش
التي ترابط في مصر من قبل الباب العالي يستولى الوالى
على كافة أنواع الإيرادات وهي إيرادات ضخمة جدا قد
تبلغ قيمتها إذا روعيت طرق الاقتصاد أكثر من اثني عشر
مليوناً غير ما ينفق على الجيوش . ومن هنا يفهم بسهولة
أن مصر تدر على الوالى من الدخل أكثر مما تدر على
السلطان وبالأخص إذا داهم القطر الطاعون . فانه عند
ذلك تجمع الحكومة مبالغ طائلة في مدى الثلاثة أو الأربعة
الاشهر التي اعتاد الوباء أن يمكثها في وادى النيل . فقد
يلغ دخله في يوم واحد من مائتى ألف إلى ثلاثمائة ألف
ريال بسبب وفاة أشخاص يمتلكون قرى لأن قوانين الحكومة
تقضى برجوع ملكية هذه القرى إلى الخليفة بعد وفاة أصحابها .
فيتذرع الوالى بهذا القانون للاستيلاء عليها لنفسه ويستدر منها
أموالا عظيمة . وقد يحدث في أسابيع أن تباع العين الواحدة ثلاث
مرات بل أربعا بسبب معاجلة الموت لمن يتعاونها الواحد تلو الآخر . اه
ويستخلص من وصف ما يه أن المبالغ التي كانت ترسلها
مصر إلى القسطنطينية أو تأخذها هذه منها هي :

٦٠٠/٠٠٠ ريال ترسل نقدا

٦٠٠/٠٠٠ » قيمة سلع وأمتعة ترسل عينا

١٠٠/٠٠٠ » ترسل إلى دمشق

ويكون بمجموع ذلك ١/٣٠٠/٠٠٠ ريال أو بعبارة أخرى

٢٦٠/٠٠٠ ج ٢٠

أما نفقة الحمل ومائة ألف الريال الأخرى فلا وجه
لاضافتها إلى المبلغ السابق لأنها كانت تصرف باسم مصر ولحسابها

وقال استيف في الصفحة ٣٩٦ :

إن النقود التي كانت تسمى الخزنة كانت ترسل في
أول الأمر إلى القسطنطينية باحتفال مهيب

وإليك مارواه لنا عن الترتيبات التي وضعها لذلك

السلطان سليمان قال :

قرر هذا السلطان أن يقوم واحد من الأربعة والعشرين
بيكا باحضار إناوة مصر إلى مقر الخلافة وأن يلقب هذا البيك
بأمير الخزنة وأن يوضع تحت تصرفه للحفاظ عليها سردار
وشرذمة من الجند تنتخب من فرق الجيش السبع

ومتى تم تحصيل الأموال يتوجه الرزناجي إلى الباشا
ومعه مبالغ الخزنة . وفي اليوم المقرر لتسليمها إلى أمير الخزنة
يجتمع في القلعة رؤساء الوجاقات والبكوات والقاضى وجميع

كبار موظفي الحكومة . فيعين الصراف وهو كاتب الخزنة عدد النقود ونوعها . وشاغل هذه الوظيفة يكون إسرائيلياً دائماً . وبعد أن يوقع الباشا والرزنابجي على الأوراق المينة بها النقود توضع في صناديق مغطاة بالجلد ثم يسلمها الباشا إلى أمير الخزنة فيعطيه مستنداً بها

وفي أثناء وضع الصناديق على ظهور الابل المعدة لحملها يخلع الباشا على أمير الخزنة حلة من الفراء الأسود فاخرة ، وعلى الرزنابجي كذلك خلعة من الفراء الأسود إلا أنها أقل قيمة من تلك . ثم يوزع القفاطين على السردار المكلف بقيادة الحرس . ويجتمع البكوات والوجاقات عند سفر أمير الخزنة ويحيطون به في موكب غم أثناء مروره بالقاهرة ويرافقونه إلى الدالية وهي مكان بين القبة وبركة الحج . ويعلن من ليلة يوم سفره عن هذا الاحتفال بواسطة الألعاب النارية في العادلية وكذلك بتواتر إطلاق المدافع حتى وقت السفر . ويسير أمير الخزنة إلى القسطنطينية ماراً بدمشق

وقد وجه السلطان سليمان نظره إلى جميع التفاصيل الخاصة بسفر الخزنة حتى أنه عين ما يجب صرفه في نقلها واتباع ما يلزمها من الصناديق والأكياس والجلود والسجاجيد لتغطيتها . اهـ

ويظهر أن هذه الطريقة بطلت بمرور الزمن وبما

أصاب الدولة العثمانية من الوهن . والدليل على ذلك مارواه
استيف بالصفحة ٣٩٧ إذ قال :

قبل مجيء الفرنسيين مصر كان الباب العالي لا يحصل
على شيء من إتاوتها إلا إذا أرسل إلى القاهرة أحد الأغوات
خصيصا لذلك . وكان هذا الأغا لا يعث إلا مرة واحدة في
كل ثلاث سنين ليتسلم ما قد تجمع للدولة من الإتاوة في هذه
المدة . وكان لا يؤبه له في حضوره وسفره بل غاية ما هنالك
أن الباشا يسلمه في حضرة القاضي فقط النقود والأوراق
الخاصة بالخزنة ، وعلى الأغا أن يتخذ جميع الاحتياطات التي
تكفل له الرجوع إلى القسطنطينية سالما . اهـ

وقال استيف في الصفحة ٣٩٧ عند تلخيصه دخل
السلطان :

إن القواعد المرعية في الإدارة العثمانية المالية تختلف
عن القواعد الجارية العمل بموجبها في فرنسا . ففي هذه
ترسل إيرادات الحكومة كلها إلى الخزنة العمومية أما الحكومة
العثمانية فلا يدخل خزائنها إلا المبالغ المخصصة لبعض المصروفات
والأموال المدخرة . والجباية موكول أمرها إلى الولاية
وكبار الملتزمين ولا يهتم لها السلطان إلا بقدر
ما يحصل على المطلوب له منهم . وما يتبقى بعد
إيفاء هذا المطلوب وبعد المصروفات التي ألقاها على كاهلهم يصير

حقا مكتسبا لهؤلاء

ويؤخذ من ملخص البيانات المختلفة التي ذكرناها لايضاح جميع الضرائب التي على مصر أن إيراد السلطان ينحصر في الاتاوة. اه
وهذه الاتاوة كانت تبلغ حسبما روى استيف
٢٠٠/١١٤/٤ فرنك (١٥٨/٧٢٥ ج م٠) . وكان يؤخذ جزء
منها لبعض مصروفات خاصة بالحضرة السلطانية. غير أن المبلغ
المذكور كان يعتبر برمته قيمة الاتاوة المفروضة على مصر للقسطنطينية
وبناء على ما تقدم يكون لدينا عن هذا العصر خمسة
مبالغ للاتاوة هي :

- ١ — يترو دلائل قال سنة ١٦١٥ م ٢٧٧/٧٤٠ ج م٠
- ٢ — البكرى ١٦٢٦ م ٣٦٠/٠٠٠ ج م٠
- ٣ — كورنيل لي بران د ١٦٨٠ م ١٧٤/٥٨٨ ج م٠ تقريبا
- ٤ — ماويه في النصف الثاني من القرن السابع عشر ٢٦٠/٠٠٠ ج م٠
- ٥ — استيف في القرن الثامن عشر ١٥٨/٧٢٥ ج م٠

الأتاوة في عهد الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٨٠٥ م إلى الآن

اختلفت الاتاوة التي ترسلها مصر إلى الحكومة العثمانية

فى عهد الأسرة المحمدية العلوية . ففى أوائل عهد محمد على
كان مبلغها ضئيلا متفقا مع إيراد مصر فى ذلك الحين

وذكر مانجان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ١ ص ١٥٤)
أنها كانت سنة ١٨٣٣ م ١٢/٠٠٠ كيس مصرى (٦٠/٠٠٠ ج . م)

وفى سنة ١٨٤١ م لما منح محمد على ولاية مصر على
أن تكون من بعده للأكبر فالأكبر من ذريته بالفرمان
المؤرخ فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان من بين مواد هذا الفرمان
أن ربع المتحصل من الرسوم الجمركية وباقي الضرائب يرسل
إلى الخزانة الشاهانية — بدون تحديد هذا الربع بمبلغ معين

ثم عين فى فرمان أول يونيو سنة ١٨٤١ الذى جاء
مؤيدا للفرمان السابق فكان ٨٠/٠٠٠ كيس عثمانى
(٣٥٤/٦٨٨ ج . م)

وبقيت هذه الاتاة كما هى فى عهد عباس الأول
وسعيد وأوائل عهد اسماعيل إلى أن جاء الفرمان الذى
تعديت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وأعطيت مصر فيه بعض
الامتيازات وأضيفت إلى حكومتها جهات مصوع وسواكن
والتاكة فزيدت الاتاة فيه ابتداء من شهر المحرم سنة ١٢٨٣
(١٦ مايو سنة ١٨٦٦) من ٨٠/٠٠٠ كيس إلى ١٥٠/٠٠٠ كيس
عثمانى أى ٧٥٠/٠٠٠ ليرة عثمانية سنويا وهذا المبلغ يساوى
٦٦٥/٠٤٠ ج . م

وفي أول يوليو سنة ١٨٧٥ أضيف إلى هذا المبلغ
١٣/٣٦٥ ج . م في مقابل تنازل الدولة العلية للخديوية المصرية
عن مدينة زيلع وملحقاتها فأصبح مبلغ الاتاوة ٦٧٨/٤٠٥ ج . م
وقد ظل هذا المبلغ بدون تغيير إلى سنة ١٨٨٩ م حيث
أوقف دفع إتاوة زيلع فرجع مبلغ الاتاوة إلى ما كان عليه
(٦٦٥/٠٤٠ ج . م) وبقي كذلك إلى الآن رغم انسلاخ مصر
عن الدولة العثمانية وتوقفها عن دفعه لهذا السبب لأن الدولة
العثمانية تنازلت عنه لدائيتها إلى مدة معينة ووافقت مصر على هذا
التنازل فحكت عليها المحكمة المختلطة باستمرار دفعه لهؤلاء
الدائنين إلى انتهاء هذه المدة

إجمال عام لقسم الاتاوة

والجدول الآتي يبين المبالغ التي أخذت من مصر
في عهود حكومات الدول التي حكمها بالتعاقب :

الاتاوة بالجنيهات المصرية	الحكومة
١٦١/٠٣٧	حكومة الفرس
٣٠٨/٠٠٠	» الرومان
	» البيزنطيين :
٢٨٠/٠٠٠	نقلا عن رينيه في القرن السادس

الأتاوة بالجنيهات المصرية	الحكومة
٥٦٠/٠٠٠	نقلا عن الآنسة رويارد في القرن السادس
٦٠٠/٠٠٠	حكومة العرب :
١/٦٣٤/٣٠٢	خلافة معاوية
١٢٠/٠٠٠	» هشام
١/٠٩٧/١٠٠	» مروان الثاني
١/٣٠٨/٠٠٠	» المهدي
١/١٥٢/٠٠٠	» هرون الرشيد
١/٥٠٠/٠٠٠	» المأمون
	» المقتدر بالله
	حكومة العثمانيين :
٢٧٧/٧٤٠	نقلا عن يترو د لا فال سنة ١٦١٥ م
٣٦٠/٠٠٠	» » البكري » ١٦٢٦ م
١٧٤/٥٨٨	» » كورنيل لي بران » ١٦٨٠ م
٢٦٠/٠٠٠	» » مايه في القرن السابع عشر
١٥٨/٧٢٥	» » استيف في القرن الثامن عشر
	الأسرة المحمدية العلوية :
٦٠/٠٠٠	الوالي محمد علي في سنة ١٨٣٣ م
٣٥٤/٦٨٨	» » » » ١٨٤١ م
٦٦٥/٠٤٠	الخديوى اسمعيل » ١٨٦٦ م

الحكومة	الأتاوة بالجنيهات المصرية
الخديوى اسمعيل فى سنة ١٨٧٥ م	٦٧٨/٤٠٥
من سنة ١٨٨٩ إلى الآن	٦٦٥/٠٤٠

القسم الثالث

الخراج والمساحة المفروض عليها

الفصل الأول

عصر الفراعنة

إذا استثنينا ما ذكره مؤلفو العرب عن هذا العصر نجد أن التاريخ لا يذكر لنا كما هو الحال فى قسم الإيرادات أى رقم نهى منه إلى معرفة ما كان مفروضاً على مصر من الخراج فى هذا العهد، ولا إلى معرفة المساحة المفروض عليها. ومع كل فسنحاول استخراج ذلك بما أورده المؤلفون فى هذا الصدد: قال هيرودوت فى المجلد الثانى الفقرة ١٠٩ عند الكلام على توزيع عموم الأراضى فى عهد سيزوستريس (١) :

(١) ويقال له أيضاً رمسيس الثانى . خلف والده سقلى الأول فى الحكم حوالى عام ١٣٣٠ ق . م ومات ما بين سنة ١٢٧٠ و ١٢٦٠ ق . م

وقصر على الكهنة أيضا أن هذا الملك قسم القطر بين جميع الأهالي فأعطى كلا منهم بالتساوى مربعا من الأرض ، واتخذ هذه القسمة أساسا لتقدير دخله وتحديد ما يصيب كل واحد من الممولين من الخراج سنويا . فاذا جرف النيل جانبا من أرض أحد الأهالي ذهب هذا ورفع أمره إلى الملك . وعندئذ يرسل سيزوستريس مفتشين لقياس الأرض ومعرفة ما نقص منها حتى يمكن تخفيض الخراج وجعله مناسبا لما بقى منها . ويظهر أن فن الهندسة اخترع في ذاك الوقت وانتقل من مصر إلى بلاد اليونان . اه

وما يؤسف له أن هيرودوت لم يذكر مساحة المربع الذى خص به كل شخص من الأهالي كما فعل مع رجال الجندية ولم يذكر كذلك قيمة الخراج الذى كانوا يؤدونه . أما رجال الجندية فقد قال بـصدهم فى المجلد الثانى الفقرة ١٦٨ :

ومنح رجال الحرب الامتيازات الآتية ولم يمنح غيرهم من المصريين نظيرها اللهم إلا الكهنة :

خص كل واحد من أولئك بملكية اثنى عشر أربانا arpent من الأراضى الخصبة معفاة من الضرائب . والأربان المصرى عبارة عن مربع ضلعه مائة ذراع . وهذا الذراع هو نفس الذراع المستعمل فى ساموس . اه

أما استرابون فقد تناول فى الجزء السابع عشر من مؤلفه

الفقرة ٢ الكلام على القطر المصرى من حيث نظامه البديع
ويسره فقال :

كان المصريون المقيمون فى بلادهم الشهيرة للغاية يكوّنون
حكومة نظامية متمدينة لدرجة أن معاهدها العلمية كانت مضرباً
للائمال وأتمودجا ينسج على منواله . ولقد يسر المرء حينما
يعلم أن هؤلاء القوم استطاعوا بتقسيمهم الأرض والسكان
تقسيماً مبنيّاً على الفطنة والذكاء وبإدارتهم المقامة على اليقظة
والحذر أن يحصلوا على أوفر نصيب يمكن الحصول عليه من
الكنوز الطبيعية للأرض التى يعيشون عليها

ومن المعلوم أن المصريين بعد أن نصبوا عليهم ملكاً
انقسموا إلى ثلاث طبقات : طبقة الجندية ، وطبقة المزارعين والصناع
وطبقة الكهنة . وقد اختصت هذه الطبقة الأخيرة بكل
ما يتعلق بالأمور الدينية . وانحصرت مهمة الطبقتين الأخريين
فى المحافظة على المصالح الدنيوية المحضة . فطبقة الجند كانت
تُحافظ على هذه المصالح فى زمن الحرب . والطبقة الثانية
كانت تحافظ عليها فى زمن السلم بعكوفها على الأعمال الزراعية
والصناعات الأخرى . وكانت هاتان الطبقتان مكلفتين فوق
ذلك بأن تدفعا للبلوك بطرق منظمة إيرادات بصفة ضرائب .
أما الكهنة فكانوا لا يعملون شيئاً أكثر من اختصاصات
وظائفهم اللهم إلا دراسة الفلسفة وعلم الفلك ومسامرة الملوك

وقسمت مصر أولاً إلى أقسام إدارية . عشرة بمصر العليا ، وعشرة بمصر السفلى (الدلتا) ، وستة عشر بمصر الوسطى . ويزعم بعض المؤلفين أن عدد هذه الأقسام كان مساوياً لعدد قاعات قصر التيه (لابرنتا) لكن فاتهم أن عدد قاعاته كان أقل بكثير من عدد هذه الأقسام وهو ٣٦ . ثم جزئت الأقسام تجزئات مختلفة جزئياً معظمها إلى نواحي toparchies وجزئت هذه النواحي بدورها إلى جهات صغيرة وهكذا دواليك إلى الأورور aroure (١٨ سهماً ١٥ قيراطاً) . ورب سائل يسأل ما الذى أوجب هذا التقسيم المحكم الدقيق ؟

فالجواب على ذلك هو أن فيضانات النيل كانت تحدث باستمرار حيرة وارتباكاً في حدود الأملاك بجرفها لها تارة وبزيادة مساحتها تارة أخرى وطوراً بتغييرها أوضاع أرضها هذا وإزالتها معالم أرضها ذاك مما كان يستدعى دواماً إعادة قياس الحقول ومسحها حتى أنه يقال إن هذا العمل هو الذى أنشأه عند المصريين فن الهندسة كما أنشأت الضرورة عند الفينيقيين علم الحساب لاحتياجهم إليه في تجارتهم البحرية

وتقسيم السكان إلى ثلاث طبقات سرى بطبيعته إلى كل مركز كما هو الحال في كل قسم من أقسام المملكة

والإليك بيان التدابير العجيبة التي كانت تتخذ
حيال النيل ومنها يستطيع الإنسان أن يحكم بان المصريين
تغلبوا بقوة الفن على الطبيعة . ذلك أن زيادة
المحصول ترتبط بزيادة الفيضان ارتباطا مباشرا . فكلما ارتفع
منسوب الفيضان زاد مسطح الأراضي التي يعلوها الماء . ومع
ذلك فقد حدث أكثر من مرة أن الفن سد نقص الطبيعة
وتوصل بواسطة حفر الترع وعمل الجسور أن يجعل المياه
تغمر في أقل الفيضانات وأردئها نفس المسطحات التي كانت
تغمرها في أكبر الفيضانات وأحسنها . اهـ

وقال ماسبيرو Maspero في المجلد الأول من

(تاريخ شعوب الشرق القديم ص ٣٢٧) :

إن حالة الفلاح الذي لا يملك أطيانا في الزمن القديم
تمائل حالته في عصرنا الحاضر . فبعضهم كان لا يملك من
حطام الدنيا سوى كوخ من الطين لا يسع غير الرجل
وزوجه وكان يعمل في المزرعة باليومية أو السنوية .
وبالبعث كان يدفع فيستأجر أطيان عين من الأعيان أو
جندى من جيرانه . ومن اشتروا أرضا لم ينتفعوا
بغير ريعها وهؤلاء هم أسعد الجميع حظاً . أما ملكية أراضيهم
فبقي بأسرها في يد فرعون في البداية ثم تنتقل منها إلى أبدي
الملتزمين المدنيين أو الكهنوتيين . وكان في إمكان هؤلاء أن

يتصرفوا فيها بطريق الوصاية أو الهبة أو البيع وشراء غيرها بلا معارضة . وكانوا يؤدون غير العوائد الشخصية ضريبة عقارية بنسبة مساحة أراضيهم ونوع تربتها . ولم ينسب الأقدمون بجمعهم اختراع علم الهندسة إلى المصريين عفا . فداومة النيل على جرف الأراضي وتنقل مجراه وسهولة محوه لعلامات حدود الحقول وتغييره أوضاع بعض نواح برمتها في مدى فصل صيف واحد ، كل ذلك اضطرهم منذ بزغت شمس العصور القديمة أن يدققوا ويتحروا مساحة الأرض التي تطعمهم خيراتها . فكانوا يقيسون أراضي كل مدينة وكل قسم مرارا وتكرارا ثم تضم الادارة الملكية عمليات القياس هذه إلى بعضها وتنسقها . وبذلك يتمكن فرعون من أن يعرف بالتدقيق مساحة ولاياته . والوحدة التي كانت مستعملة في المقاس هي الأورور وهو عبارة عن مربع طول أحد أضلاعه مائة ذراع ويمادل ثمانية وعشرين آرا (١) تقريبا . وكان يشغل عدد عديد من الكتبة والمساحين بلا انقطاع في مراجعة المساحة القديمة وإعادتها وتقييد كل تغيير يطرأ في سجلات الحكومة . وكان يقام عند حدود كل عقار خط من القوائم يكتب عليه في أغلب الأوقات اسم المالك الأخير وتاريخ آخر تحديد عمل . ومتى تم كل ذلك يطلق على العقار اسم علم حتى لكأنه شخص حي مستقل وكان هذا الاسم يتم

إما عن طبيعة الأرض أو موقعها أو إحدى العوارض الطبيعية التي تميزها مثل بحيرة الجنوب أو المرج الشرقى أو الجزيرة الخضراء أو بركة الصيادين أو غابة الصفصاف أو الكروم أو عريش العنب أو أرض الجميز . وهذه الأسماء تبقى علما على مسمياتها أجيالا . فلا البيع ولا القسمة ولا الثورات ولا تغير الأسر المالكه تستطيع أن تغير هذه الأسماء نسيا منسيا

أما مصلحة المساحة فتقيد في سجلاتها اسم العقار واسم مالكة وأسماء الملاك الواقعة أطيانهم على حدوده ومحتويات ذلك العقار وطبيعة أرضه وتكتب المساحة التقريبية بالأذرع للأراضي الرملية والمستنقعات والبرك والترع وغابات النخيل والحدائق والبساتين والكروم والأراضي الصالحة لزراعة القمح وتقسم هذه الأراضي الأخيرة أيضاً إلى جملة أنواع . ويراعى في قسمتها الأرض التي يغمرها ماء النيل بانتظام سنويا والتي لاتغمرها المياه حتى في أكبر الفيضانات فيروى ربا صناعيا بواسطة آلات قد تكلف كثيراً أو قليلا . وهذه كلها مستندات يعتمد عليها الكتبة ويتخذونها أسسا في تقدير الخراج بالعرش . وكل الأحوال تحمل على الظن بأنه كان يؤخذ من المحصول قبل حصيده ولكن هذا المحصول كان لا يستقر على حالة واحدة

فكان يزيد وينقص حسب الفيضان السنوى وكانت تطوراتها
تتبع بدقة حساية سواء زاد هذا الفيضان عن الحد
اللازم أم قل عنه . وعلى ذلك كان ينقص الخراج بغتة .
وقد يتلاشى بالمرّة عندما يبلغ الفيضان الحد الأدنى .
وبلغ من الاهتمام بالنيل أن أقام الملك في عاصمة ملكه
والأعيان في قطائعهم مقاييس يتنبئون منها يوميا ارتفاعه
وانخفاضه خصوصا في أسابيع التحريق . وكان يحمل الرسل
أنباءه في أرجاء القطر المصرى فكان الشعب دواما
على علم بمجرى الأمور بطريقة منظمة وكان يأخذ احتياطاته
في الحال ويعلم ما سيؤول اليه أمره في نهاية العام ويتمكن من
معرفة مايجب عليه دفعه بوجه التقريب

ومن الوجهة النظرية كانت تربط جباية العشور على
الأراضى التى تغمرها المياه بالفعل . وهذه محصولها لا يكون
دواما على حالة واحدة . أما عمليا فكان هذا الخراج يؤدي
بحسب متوسط السنين السالفة بعد أن يستبعد من هذا المتوسط
قدر معين لايجيدون عنه إلا في الظروف الشاذة . ويشترط
للخروج عن هذه القاعدة وتخفيض الخراج أن يكون المحصول
بلغ الغاية في الانحطاط . وكانت تستوى الحكومة القديمة
والمعاصرة في النفور من التنازل عن أى شئ من الخراج
مهما صغر . فتحسّم دفع هذه الضريبة من محاصيل الأطيان
إما قمحا أو ذرة أو قولا أو غير ذلك . وكانت هذه

المحاصيل تكسأ أكداساً في المستودعات . والظاهر أن خصم
العشر ليس بالشئ الكثير بالنسبة إلى مجموع المحصول وإن
أقصر فلاح كانت حالته تسمح له بأن يدفع ما عليه بلا عناء . اه
ويستنتج مما ذكره هؤلاء المؤلفون أنه كان يوجد في
مصر في عهد الفراعنة مصلحة مساحة بلغت الغاية في النظام
إلا أننا مع الأسف لم تصلنا تفاصيل ترتيبها . أما مارووه
لنا عن المنازعات التي كانت تقع بين الأهالي بشأن الأرض
فهى هى بعينها الحاصلة الآن ولم يغير من طبيعتها شيئاً مرور
أربعة أو خمسة آلاف سنة

أما المربع الذى وزعه سيزوستريس على كل ساكن
من ساكني ديار مصر حسبما روى هيرودوت (والأقرب
إلى الصواب أنه وزعه على كل أسرة لا على كل ساكن)
فكان الأورور على رأى ماسبيرو وهو عبارة عن مربع طول كل
ضلع منه مائة ذراع . ولما كان الذراع يساوى ٥٢٥ ملينرا
فيكون مسطح الأورور ٢٥ ر ٢٧٥٦ ملنرا مربعا أى
١٨ سهما ١٥ قيراطا

وأما ضريبة الخراج بنسبة العشر كما روى ماسبيرو
فيلوح أن هذه النسبة نسبة معقولة . وهذا هو رأى لمبروزو بعينه
(راجع كتاب مباحث في الاقتصاد السياسى بمصر في عهد
اللاجيدين ص ٣٩٣) إذ حدد هذه الضريبة بنفس هذه

النسبة أيضا . ثم قال في ص ٢٨٩ :

وفوق ذلك فقد تغيرت الضريبة على عمر الدهور
وتبدل الأحوال ولكن الذى بقى ثابتا على حاله ولم يتغير
هى قواعد ترتيب ضريبة الخراج وقد اتبع البطالسة نفس هذه
القواعد إلا أنهم نظموها . اهـ

واستدل على صحة روايته بأن ذكر فى ص ٢٩٣
نقلا عن لترون Letronne (المجموعه الأولى ص ٢٩٥)
أن كتابة حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) تنهى بأن الحكومة
كانت تأخذ ارتبا عن كل مساحة قدرها « أورو » من
الأطيان المخصصة للزراعة وحددت هذه النسبة بجزء واحد من
خمسة عشر جزءا من محصول الأطيان الجيدة واستخلص
من ذلك أن الأراضى التى لم تبلغ مبلغا كبيرا فى الجودة كانت
تدفع العشر

ولما كانت ضريبة العشر معقولة فللوقوف الآن على
مبلغ الخراج يتعين علينا أن نحدد ما يأتى :

١ — مساحة الأرض المزروعة

٢ — المحصول

٣ — عدد السكان

المبحث الأول - إن المساحة المزروعة فى مصر كانت

فى الزمن القديم كما هى الآن محصورة بين صحراء العرب
من الشرق وصحراء لوية من الغرب . فهى هى لم يطرأ عليها تغيير
منذ تكوينها . أما الذى طرأ عليه التغير فهو السطح
المزروع فعلا ، وقوة الانتاج فيه . فكلا هذين كثر أو قل
وقوى أو اضمحل تبعاً للعناية أو الإهمال فى أمر انشاء
الزراع وصيانتها وبالتبعية أيضاً للسكان من حيث
زيادتهم أو قلتهم

والمساحة المعدة للزراعة بالفعل الآن هى ٥/٦١٥/٧٠٠ فدان
وجميع هذه المساحة - وهى بلا مرأى أخصب أراضي مصر -
كانت مزروعة فى الأزمان القديمة بل كان المزروع فى تلك
الأزمان أكثر من هذه المساحة . وينبغى ألاّ نخامرنا أقل شك فى
ذلك . وأنصح برهان عليه الأكوام الكثيرة فى شمال الدلتا التى هى
أطلال مدن كانت فى العصور الغابرة منتشرة فى تلك الناحية وهذه
المنطقة كانت أقل خصبا فى الزمن السالف من الأرض المعدة للزراع
الآن . بلا ريب . والبرهان على قلة خصبها هو أن سكانها جلوا
عنها فى مقدمة المناطق التى نزح عنها أهلها . فوجود
هذه التلال فيها برهان قاطع على أنها كانت مزروعة
وإلا ما استطاع ديار أن يقطنها ولكانت كما هى الآن
غير مسكونة . فهذا الجزء القاحل والحال الآن
من الزرع والضرع كان إذن فى العصور الماضية
مزروعا وكان بالضرورة ينتج مايفى بحاجات عدد

كبير من السكان

وما يجب ألا يغيب عن الأذهان وأن بوضع نصب الأعين وجود كثير من المناطق في القطر المصرى الآن عدد سكانها أقل مما يجب أن يكون حتى يصبح في حيز الاستطاعة القيام بزرها بصفة مرضية . فلو لم يكن السكان في العصور المنصرمة كانوا أكثر عددا منهم الآن لما كان هنالك حاجة لفلاحة المنطقة القاحلة السالف ذكرها . وفوق ذلك كان هؤلاء السكان لقلتهم يعجزون عن تهية هذه المنطقة وزرعها . وهذا البرهان الذى سقناه على أن عدد السكان فى تلك الأزمان كان أكثر منهم فى عصرنا هذا غير قابل للجدل

أما عدد الأفدنة التى كانت تزرع فى الأيام الخالية فلا نظن أننا مبالغون إذا قدرناه بـ ستة ملايين فدان بضم ٣٨٤/٣٠٠ فدان إلى ال ٥/٦١٥/٧٠٠ فدان المزروعة الآن لتكون الستة ملايين عددا إجماليا بصرف النظر عن الكسور التى لا يخلو منها الحال عادة

هذا هو مقدار كمية الأفدنة التى كانت تزرع فى الأزمنة الفرعونية

أما جملة مسطح الأراضى الصالحة للزراعة فى القطر المصرى فهى ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان يحذف منها مسطح

البحيرات الآتية :

بحيرة مريوط ٩٠/٠٠٠ فدان

» أبي قير ٣٥/٠٠٠ »

» أدكو ٣٥/٠٠٠ »

» البرلس ١٤٠/٠٠٠ »

» المنزلة ٤٠٠/٠٠٠ »

الجملة ٧٠٠/٠٠٠ فدان

وهذه البحيرات كلها في شمال الدلتا وكانت على عمر العصور والدهور بحيرات . فبحيرة مريوط روى لنا وصفها اسنرابون (المجلد السابع عشر الفقرة السابعة) باسم مريوطس . وبحيرتا أبي قير وأدكو وجدنا كما هما على الدوام . وبحيرة البرلس تكلم عنها هيرودوت (الجزء الثاني الفقرة ١٥٦) فقال إنها بحيرة واسعة الأرجاء عيقة القاع ويوجد في وسطها معبد (ابلون) Appollon في جزيرة قرب مدينة بونو (ابتوا الحالية) . وبحيرة المنزلة قص لنا عنها اسنرابون (المجلد ١٧ الفقرة ٢٠) فقال إنها بحيرة كبيرة فوق مصبي فرعى النيل المندبزي والتانيقي . ثم ذكر في (الفقرة ٢١) أنه يوجد سلسلة بحيرات ومستنقعات بين مصبي الفرعين التانيقي واليلوزي

لجميع هذه الأوصاف تنطبق الآن على القسم الشمالي

من الدلتا انطباقا تاما وتذهب بنا إلى القول بضعف النظرية
القائلة بخسف هذا القسم

وعلى ذلك نحذف مسطح هذه البحيرات وهو
٧٠٠/٠٠٠ فدان من الأرض الصالحة للزراع وهي ٧/٣٠٠/٠٠٠
فدان فيكون الباقي ٦/٦٠٠/٠٠٠ فدان . ومن ثم فالعدد
٦/٠٠٠/٠٠٠ يجب اعتباره الحد الأدنى لا الأعلى

المبحث الثاني — إن الشرطين الأساسيين اللازمين
لأنجاح الزراعة وعدم ضياع ما يذلل فيها من الجهود سدى
هما كثرة السكان وخصب الأرض . وهذان الشرطان كانا
متوافرين في مصر في عصر الفراعنة إذ أنه كان يوجد بهما من
السكان ما لا يقل عن ثمانية عشر مليون نسمة كما سنبين
ذلك فيما بعد . ومن الأفدنة المزروعة ما مساحتها ستة ملايين
وهذا القدر كان ضروريا لأعالهم وتغذيتهم

أما من حيث خصب الأرض فبرهن عليه بالحصائل الآتية :

ذكر لمبروزو في كتابه ص ٩٧ أن الحبة من الحنطة
كانت تأتي بمائة وهذا القول فيه مبالغة كبيرة . لأن الفدان
الواحد يلزمه من البذر نصف إردب من الحب . فعلى الحساب
المتقدم تكون غلته خمسين إردبا وهذا أمر يصعب تصديقه

وقال اميان مرسيلان Ammien Marcellin (المجلد ٢٢

الفصل ١٥) وقد زار القطر قبل نصف القرن الرابع بعد الميلاد

ورأى الشيء عيانا ، إنه ليس من الأمور النادرة إذا
زرعت الأرض زراعا جيدا أن تأتي البذرة الواحدة
بسبعين مثلها يعنى أن الفدان يغل على هذا خمسة
وثلاثين إردبا

وقال ابن بمانى فى كتابه (قوانين الدواوين ص ٢٩) :

كانت قطيعة خراج القمح الى آخر سنة ٥٦٧ هـ (١١٧٢ م)
عن كل فدان واحد ثلاثة أراذب . ولما أصبحت الديار المصرية فى
سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة (١١٧٦ م) تقرر الخراج اردنين
ونصف اردب . ومقدار مايتحصل فيه من إردنين إلى خمسة إلى
عشرة إلى عشرين إردبا على مايقدره الله تعالى . وبذره من أربع
ويات إلى ماحولها . وأما الشعير فالأمر فيه على ماشرح فى القمح
وربما كان المتحصل منه أكثر بمقتضى جودة الأرض . اهـ

ولنفرض أن متوسط غلة الفدان عشرة أراذب
مع مراعاة أن مسطح الفدان فى ذلك الوقت كان ٥٩٢٩ مترا
مربعا . وبتحويله إلى فدان مسطحة ٤٢٠٠ متر مربع فهذا
المتوسط يهبط إلى سبعة أراذب وكيلة . وهذا المحصول
المتوسط الذى لايمكن الحصول عليه فى هذه الأيام كانت
تنتجه الأرض فى عصر كانت فيه مصر منحدرية فى سلم
الهبوط باعتراف مؤلفى العرب أنفسهم . وهالك ماقاله
القاضى أبو الحسن الخزومى حوالى سنة ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م)

نعنى بالتدقيق فى عصر ابن ممانى ، فى كتابه
(المنهاج فى الخراج) ونقل عنه المقرئى فى
خططه ج ١ ص ١٧١ :

بين مشارق الفرما من ناحية جرجير وفاقوس
وبين آخر ما يشرب من خليج الاسكندرية مسيرة شهر كان
عامراً كله فى محلول ومعقود إلى مابعد الحسين وثلاثمائة
من سننى الهجرة (٩٦١ م) وقد خرب معظم ذلك . اهـ
وهذه المنطقة هى على التحقيق المنطقة التى سبق
بيانها نعنى إقليم شمال الدلتا برمتها

وهاك ما ذكره ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور
ص ٢٥) قيل سنة ٩٢٠ هـ (١٥١٤ م) قال :

وقد تغيرت أحوال مصر فى دولة الاسلام إلى الغاية
وخرب غالب قراها وانحطت قراها واستمرت إلى الآن فى
كل سنة يتلاشى أمرها إلى الخراب . اهـ

/ وينتج من الوصفين السالفين أننا إذا قارنا
بين عصر الفراغنة وعصر ابن ممانى الذى كان فيه الفدان
متوسط غلته سبعة أراذب وكيلة مع كون هذا المتوسط لا
يمكن الحصول عليه الآن ، نجد عصر الفراغنة أوفر غلة
من عصر ابن ممانى .

ومن رايانا أنه يمكن الاقتناع والتسليم بعد هذه

البيانات بأن الفرق في الخصب بين العصرين هو الفرق بين محصول فدان مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً وآخر مساحته ٤٢٠٠ متر مربع، وأن هذه المساحة الأخيرة يقدر محصولها بعشرة أراذب في عصر الفراغنة بدون مبالغة

ونحن نورد هنا محصولاً شاذاً لم نعهد مثله ذكره المقریزی في خططه ج ١ ص ١٠١ قال :

ولما كان في سنة ست وثمانمائة (١٤٠٤ م) انحسر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم التي يقال لها اليوم بحر يوسف فزرعت وجاء زرعها عجياً رمى الفدان منها أحداً وسبعين إردبا من شعير بكيل الفيوم وإردبها تسع ويات . اهـ وهذا الارذب الذي يبلغ مقداره تسع ويات يعادل إردبا ونصف إردب بمكيالنا الحالي . ويكون محصول الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً $١٠٦\frac{١}{٢}$ من الأراذب بمكيالنا و محصول الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع $\frac{١}{٢}$ من الأراذب . ويظهر أن هذا المحصول خارق جداً للعادة حتى اني لم أذكره إلا لأنه مستغرب

ويلزمنا الآن بعد أن حددنا هذا المحصول أن نعرف مساحة الأراضي التي كانت مزروعة حتى نعين ضريبة العشر . غير أن هناك أمراً وهو أنه كان يوجد بمصر أنواع كثيرة من المزروعات يتم نضجها في أوقات مختلفة على طول

السنة وهذا ما أثبتته الآنسة روبرد في كتاب (إدارة مصر المدنية في عصر البيزنطيين ص ٨٦) إذ قالت :

كان النظام الذى وضعه الامبراطور انتاس Anastase لم يزل باقيا معمولاً به فى القرن السادس . ومن مقتضى هذا النظام دفع جميع الضرائب على ثلاثة أقساط (قانون جوستينيان ١٠ ، ١٦ ، ١٣) فيدفع أول قط فى أوائل يناير والثانى فى أوائل مايو والثالث فى أوائل سبتمبر . وكان هذا النظام معمولاً به فى مصر باحكام ودقة دون أن تراعى فيه العادات المحلية . اهـ

ومن الواضح أنه لا معنى لتعين دفع الأقساط فى الآجال التى ذكرت إلاّ إذا نظر بعين الاعتبار إلى وقت جني المحاصيل فى مصر

ولقد سبق لنا القول بأن المساحة المزروعة كانت ستة ملايين من الأفدنة . ومن رأى أن المساحة التى كانت تزرع حبوا فى الشتاء من هذه الكمية هى أربعة ملايين من الأفدنة أى يزرع مقدار من هذه المساحة الأخيرة قمحا وشعيرا ويترك الباقي برسياً أو أى مادة أخرى لتغذية المواشى . أما الفول فما كان يزرع منه شئ . والشاهد على ذلك ما رواه هيرودوت فى المجلد الثانى الفقرة ٢٧ إذ قال :

لا يزرع الفول قط فى سائر أنحاء مصر وإذا زرع

لا يؤكل نيئا ولا ناضجا . والكهنة لا يستطيعون أن يروه
لأنهم يعتبرونه نجسا . اهـ

أما الذرة فكان بلا جدال يزرع فيها . والدليل على
ذلك ما رواه هيرودوت في الكتاب الثانى الفقرة ٧٧ إذ قال :
إن المصريين كانوا يقتاتون من الخبز المصنوع من
الذرة وكانوا يسمونه (سيلستيس cylestis) . اهـ

وهذا القول يبين لنا أن زراعة الذرة كانت كثيرة
الانتشار غير أنها لم تبلغ فى انتشارها الدرجة التى بلغتها فى
عهدنا هذا . والسبب فى ذلك هو عدم وجود آلات رافعة
قوية فى الزمن القديم . لأن هذا النوع ما كان يزرع إلا
فى زمن التحاريق . ومن ثم كان من الضرورى إيجاد
الآلات الرافعة لريه . وكانت هذه الآلات فى ذلك العهد
الساقية والشادوف المستعملين فى وقتنا الحاضر . وكانت زراعة
هذا الصنف محصورة فى ضفاف النهر وحواف الترعة التى
كانت كثيرة فى ذلك الوقت كما روى هيرودوت فى الكتاب
الثانى الفقرة ١٠٨ قال :

لما رجع سيزوستريس الى مصر من البلاد التى
غزاها عاقب أخاه واستخدم جموع الأسرى الذين أحضرهم
معه فى جر الأحجار التى نقلت الى معبد فولكان . وبعد
ذلك أمر هؤلاء الأسرى أن يحفروا جميع الترعة المنبثة فى

نواحي القطر والباقية إلى الآن . وهذا العمل الذي قاموا به طوعا أو كرها جعل السير بالخيول والعربات غير مستطاع فيه وكان قبل ذلك ممكنا في كل وجهة منه فأُمتست مصر مع كونها مستوية السطح لا خيل لديها ولا عجل والسبب في ذلك كثرة عدد ترعها ومساقيا وتعاريجهما . وإليك السبب الذي من أجله قرر الملك تقطيع أوصال مملكته بهذه الكيفية :

كان المصريون الذين يسكنون مدائن في داخل الأرض بعيدة عن النهر يضطرون لعدم استطاعتهم الارتواء بماء النيل إلى شرب ماء الآبار . فلدفع هذا الشر وتدارك هذه الحالة أنشئ كثير من الترع والمساقى فكانت عائقا في سبيل المواصلات بين النواحي . اهـ

وأرى أن مساحة الأرض التي كانت تزرع ذرة تقدر بمليون فدان تقريبا حتى يمكن أن تنتج المقدار الكافي لصنع خبز الأهالي الذي ذكره هيرودوت . وأما محصوله فمن المسلم به في مصر على وجه العموم أن الفدان الذي يزرع ذرة ينتج ٥٠ ٪ زيادة على ما ينتجه نفس هذا الفدان من القمح . وهذه النتيجة وصلت إليها أيضا مصلحة الإحصاء بوزارة الزراعة

وبما أننا سلمنا بأن محصول الفدان من القمح هو

عشرة أرداب فعلى ذلك يكون محصول الفدان من الذرة ١٥
إردبا . وبضرب مليون الفدان في ١٥ ينتج ١٥/٠٠٠/٠٠٠
إردب وهذا المقدار هو محصول الذرة جميعه

ومن رأى وجود زراعة الأرز في ذلك العهد حتما
وهذا رأى وان اختلف فيه بعض المؤرخين فاني
أقره وأرى أن أقدر لزراعته خمسمائة ألف فدان

أما محصوله في عصرنا الحال فقد قدرت مصلحة الاحصاء
بوزارة الزراعة أن ما ينتجه الفدان الواحد في زمننا هذا
تسعة أرداب باعتبار الارذب ١٢ كيلة

فاذا سلطنا بأن الفدان كان لا ينتج في العهد الماضي
سوى عشرة أرداب وضرينا هذا المقدار في ٥٠٠/٠٠٠
فدان المساحة التي رأينا تقديرها لهذه الزراعة نتج لنا محصول
قدره ٥/٠٠٠/٠٠٠ . إردب أرز

وبناء على ما تقدم تكون المحاصيل الزراعية للقطر
كما يأتي :-

قمح وشعير	٤٠/٠٠٠/٠٠٠	إردب
ذرة	١٥/٠٠٠/٠٠٠	»
أرز	٥/٠٠٠/٠٠٠	»
الجملة	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	»

وهذه الكمية كانت بالطبع تختلف حسب ارتفاع النيل وانخفاضه . فالفيضان الذى يتجاوز الحدود والفيضان الذى يقل عن الحد اللازم كلاهما جالب للضرر . وأرى أن هذا المحصول ينبغي اعتباره محصولا معتدلا بل الأقرب إلى الصواب اعتباره محصولا جيدا

ومما يدل على أن هذا التقدير غير مبالغ فيه الرواية الآتية :

نقل على مبارك باشا عن المسعودى فى كتابه (الخطط التوفيقية ج ١٨ ص ٥) :

ان عمرو بن العاص بنى مقياسا بجلوان . وسبب بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل إلى علم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ما يلقى أهلها من الغلاء عند وقوف النيل عن الحد الذى فى مقياس لهم وان الاستبصار بدعوتهم إلى الاحتكار وبدعو الاحتكار إلى تصاعد الأسعار بغير قحط فكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص يسأله عن شرح الحال فأجابه عمرو انى وجدت ما تروى به مصر حتى لا يقحط أهلها أربعة عشر ذراعا . والحد الذى يروى منه سائرهما حتى يفضل عن حاجتهم ويبقى عندهم قوت سنة أخرى ستة عشر ذراعا والنهاتان المخوفتان فى الزيادة والنقصان وهما الظما والاستبحار اثنا عشر ذراعا فى النقصان وثمانية عشر ذراعا

في الزيادة . اهـ

ولا بد أن يكون عمرو قد بنى حسابه في حالة
الفيضان البالغ ستة عشر ذراعا على سكان يبلغ عددهم ١٨ مليوناً
وعلى محصول قدره ٧٢ مليون إردب

واليك جدولاً بالمحاصيل الحالية من الحبوب ومساحة
الأراضي التي تنتج هذه المحاصيل نقلاً عن تقدير وزارة الزراعة
في سنة ١٩٢١ م :

نوع المحصول	مقداره بالآرداب	مساحة أرضه بالآفدنة
قمح	٦/٧١٥/١٢٢	١/٤٠٤/٧٩٨
شعير	٢/١٦٤/٥٩٣	٣٧٩/٥٤٠
فول	٢/١٩٩/٠٨٠	٤٩٣/٥٦٤
ذرة صيفي	٩٣/٨١٩	١٥/٦٤٩
ذرة نيلي	١٢/٩٢٣/٧١٣	١/٩٩٣/٥٦٣
أرز صيفي	٢/٥١٦/٨٧١	٢٩٠/٧٢٩
أرز نيلي	١١٩/٣٢٦	٢١/٤٢٣
الجملة	٢٦/٧٣٢/٥٢٤	٤/٥٩٩/٢٦٦

المبحث الثالث — يمكن تعيين عدد سكان مصر قديماً

بطرق أربع هي :

- (١) — عدد الأفدنة المزروعة
(ب) — د البلاد الآهلة
(ج) — د الأنفس التي دفعت الجزية عند فتح العرب لمصر
(د) — ما يستهلكه أهل مصر من الغلال

١ — لقد سبق لنا القول بأن عدد الأفدنة المزروعة الآن هو ٧٠٠/٦١٥/٥ وعدد السكان ٢٥٥/٧١٨/١٢ نسمة أى باشتراك رجلين وربيع رجل فى الفدان الواحد تقريبا . غير أن عدد السكان فى الأزمان الفارسة كان يفوق بلا ريب عددهم فى زماننا هذا . والدليل على ذلك أن عدد البلاد فى الوقت الحاضر هو ٣/٨١١ بينما كان فى الزمن القديم ١٠/٠٠٠ وقد ذكر قدماء المؤرخين هذا العدد باعتباره الحد الأدنى . ولدينا أيضا دليلان آخران على زيادة كثافة السكان فى تلك الأزمان وهما إنتاج القطن واستهلاكه كما سنبين ذلك فيما بعد

وبناء على ما تقدم نرى أننا نكون قد أصبنا كبد الحقيقة إذا قدرنا للفدان الواحد ثلاثة أشخاص . وبضرب هذا العدد فى ٦ ملايين عدد الأفدنة ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر فى ذلك العهد

— ب — إن عدد البلاد الذى أورده قدماء المؤرخين تغير

كثيرا وهذا أمر يمكن إدراكه بسهولة . وهاك مقالته هؤلاء
المؤرخون :

روى هيرودوت في الكتاب الثاني الفقرة ١٧٧ أنه في مدة
حكم أمازيث كان بمصر عشرون ألف ببلد أهل بالسكان

ومن رأينا أن هذا العدد مبالغ فيه ولا يتصوره عاقل
لأسيما ان مصر لم تكن عند زيارة هيرودوت لها بهذه الحال
التي وصفها وإنما يروى روايته هذه عن حالها في زمن
سابق لعصره بآماد طويلة ، وقد تناقلت أخبارها الأجيال جيلا
بجيلا إلى أن اتصلت به . ومن المعتاد أن الروايات التي
تنقل بهذه الكيفية لا تخلو من المغالاة

وقال ديودور في الكتاب الأول الفقرة ٣١ :

كانت مصر في العهد القديم كثيرة السكان ، وهي من
هذه الوجهة كانت متفوقة كثيرا على جميع الأمم المعروفة في
ذلك العهد ، ولا يظهر حتى في أيامنا هذه أنها تقل عن الأمم
الأخرى من جهة كثرة السكان ففي الأزمان الحالية كان
يوجد بها أكثر من ثمانية عشر ألف ببلد عدا كثير من البلدان
الكبيرة . ويمكن الاطلاع على البيان الخاص بذلك المودع في
السجلات المصرية بدار المحفوظات (الدقرخانة) . وفي عهد بطليموس
لاغوس كان يوجد أكثر من ثلاثين ألف ببلد وهذا العدد
الكبير لا يزال باقيا إلى الآن . ومجموع عدد السكان كان

يبلغ في العصور القديمة سبعة ملايين نسمة وفي أيامنا
هذه لا يقل عن ثلاثة ملايين . وبواسطة هذا العدد الكبير
من الرجال تمكن ملوك مصر القدماء من القيام بهذه الأعمال
العظيمة المدهشة لكثرة الأيدي التي اشتغلت في ذلك.
وتركوا لذريائهم من بعدهم تلك الآثار الدالة على قوتهم وجبروتهم . اهـ
وهذا القول أيضا ينبذه العقل بل أبعد احتمالا من
القول الذي ذكره هيرودوت لا سيما فيما يخص بالثلاثين
ألف بلد لأنه عندما يكون عدد السكان سبعة ملايين كما ذكر
ديودور يكون في كل بلد ٢٣٣ نسمة وهو عدد قليل جدا
وأما رواية الثمانية عشر ألف بلد فهي وإن
كان فيها شيء من المبالغة إلا أنها تقرب من الحقيقة .
أما عدد الثلاثة الملايين نسمة الذي قال ديودور أنه كان عدة
سكان مصر في عصره فيظهر لي أنه قليل جدا خصوصا إذا
قابلناه بعدة سكانها في عصر العرب الذي كان أقل عمارة من
عهد البطالسة

قال ابن عبد الحكم في كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالا حدثنا
الليث بن سعد قال لما ولي ابن رفاعة مصر خرج ليحصى
عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم فأقام في ذلك ستة
أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان

والكتاب يكفونه ذلك بجحد وتشمير وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية فلم يحص فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية. ١ هـ

وابن رفاعة هذا كان عاملا على مصر في خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك سابع خلفاء بني أمية بدمشق. وكان قد تولى عمل هذا التعداد حوالى سنة ٩٦ هـ (٧١٥ م) أى فى القرن الأول للفتح العربى . وبما أن الأعداد السابق ذكرها هى نتيجة إحصاء فيجب اعتبارها صحيحة . وحيث إنه كان يوجد فى أصغر ناحية ٥٠٠ نفس من الذين يجب عليهم دفع الجزية فإذا جعل متوسط عدد الذين فرضت عليهم الجزية فى كل قرية ستمائة نسمة كان ذلك تقديرا مقبولا . وإذا فرضنا أن هذا العدد هو ثلث سكان كل قرية كما سنبين ذلك فى الطريقة (ج) يكون مجموع سكان كل قرية ١٨٠٠ نسمة . وبضرب هذا العدد فى ١٠/٠٠٠ عدد القرى ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر المصرى قديما

(ج) إن عدد الأنفس المفروض عليهم الجزية وقت الفتح العربى كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نسمة كما ذكرنا فى القسم الخاص بالارادات . وهذه الجزية لم تكن مفروضة إلا على الذكور الذين بلغوا الحلم ومن جاوزت أعمارهم خمس عشرة سنة . أما النساء والأطفال والشيوخ فكانوا معفين منها

وفي الاحصاء الذى عمل بمصر فى سنة ١٩١٧ م كان عدد الرجال الذين أعمارهم من خمس عشرة الى ستين سنة ٣/٤٣٥/٧١٠ ، وشموع السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة . أى أن نسبة العدد الأول الى الثانى بين الثلث والرابع . ولما كان الاحصاء الذى عمل عند الفتح الاسلامى لغرض مالى فلا يستطيع انسان أن يزعم أنه روعيت فيه الرأفة أو التساهل . ومن هنا يكون من المؤكد أنه قد أدخل فى عداد دافعها أشخاص تقل أعمارهم عن الخمس عشرة سنة أو تزيد على الستين . واننا بناء على ذلك لانكون مغالين اذا قدرنا أن الستة ملايين نسمة المفروض عليهم الجزية هم ثلث سكان مصر فى ذلك العهد . وبذلك يكون عدد السكان ثمانية عشر مليون نسمة على أقل تقدير

ولو اتبعنا نفس النسبة التى وجدناها فى الاحصاء الأخير لجاوز عدد السكان ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ نسمة

ولزيادة الاقناع نذكرها مارواه ابن عبد الحكم فى كتابه ص ٨٧ قال :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبى حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمى قال : لما فتح عمرو ابن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال من القبط من راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي

ولا شيخ على دينارين دينارين فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم
ثمانية آلاف ألف . اهـ

ويرى من هذا القول أن العدد (١٨/٠٠٠/٠٠٠)
ليس فيه شيء من المبالغة

(د) - إن كمية الحبوب التي نثرتم كل شخص من
السكان هي كما ذكرنا آنفا إردبان . ودليلنا على ذلك استهلاك
الوقت الحاضر عن سنة ١٩٢١ م إذ كان هذا الاستهلاك
كما يأتي :

محصول القطن من الغلال ٥٢٤ / ٧٣٢ / ٢٦ إردبا

يستبعد منه الصادر وهو ٤٧٨ / ٣٦٣

فيكون الباقي ٢٦ / ٢٥٤ / ١٦١

يضاف الى ذلك الكمية
الواردة من الخارج من
حب ودقيق محول إلى
أرداب بعد استبعاد المعاد
تصديره

١ / ٤٨١ / ٥٢٠

فيكون المجموع ٢٧ / ٧٣٥ / ٦٨١ إردبا صافي محصول القطن

وبما أن عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير هو
١٢ / ٧١٨ / ٢٥٥ فبضرب هذا في ٢ (إردبين) ما يستهلكه
الشخص الواحد في السنة من الحبوب يكون الناتج ٢٥ / ٤٣٦ / ٥١٠
أرداب . وباستبعاد هذه الكمية من الكمية التي سبق ذكرها

تكون الزيادة ١٧١/٢٩٩/٢ إردبا . وهذه الزيادة استهلكتها المواشي حتما وكذلك الاشخاص الذين زادوا على عدد السكان ما بين عام ١٩١٧ م الذي عمل فيه الاحصاء وعام ١٩٢١ م الذي اتخذناه مقياسا لكمية الاستهلاك . وتقدر زيادة الانفس في هذه المدة ب ٤٢٩/٦٣٧ نسمة

ويرى بما تقدم أن مصر كان يلزمها كمية من الحبوب لا تقل عن ٣٦ مليون إردب لتغذية عدد من الانفس لا ينقص عن ثمانية عشر مليون نسمة غير ماتستهلكه المواشي وما يدخر للسنتين المجردة ، إذ أننا نعرف أن هذا كان جاريا في الأزمنة القديمة لعدم التعويل على مايرد من البلاد الأجنبية لقلة وسائل النقل وحصره في دائرة ضيقة كما كان ذلك حاصلًا حتى عصر حكم العرب وهو عصر متأخر كثيرا عن العصر الذي نتكلم الآن بصدده . والدليل على ذلك ما رواه المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ إذ قال مامعناه إنه في عهد حكم خمارويه بن احمد بن طولون المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) كانت تباع العشرة أراذب من القمح بدينار واحد (٦٠ قرشا) أي الارذب بستة قروش

بينما يقول ابن اياس في كتابه (نشق الأزهار ص ٧٨ و ٧٩) إنه في سنة ٤٥١ هـ (١٠٥٩ م) في دولة الخليفة المستنصر بالله الفاطمي بيع اردب القمح بمائة دينار (٦٠٠٠ قرش)

ومن الواضح أنه لو كانت هنالك صادرات وواردات
تذكر لكان الثمن ارتفع في الحالة الأولى وانخفض في
الحالة الثانية

ويؤخذ مما سبق إيضاحه أنه يلزم لاستهلاك المحصول
الذي قدر بستين مليون إردب شعب لا يقل عدده عن ثمانية
عشر مليون نسمة

ويتلخص جميع ما ذكر فيما يأتي :

أولاً - أن مساحة الأرض التي كانت مزروعة في
عهد الفراغة لابد أن تكون ستة ملايين من الأفدنة على أقل
تقدير حتى تنتج مايقوم بتغذية القوم الذين كانوا يسكنونها .
ودليلاً على ذلك أطلال القرى الباقية الى الآن

ثانياً - أن محصول هذه المساحة لابد أن يكون
ستين مليون إردب من الحبوب حتى يكفي تغذية سكانها
ويمكن ادخار مقدار منه احتياطاً لوقت الحاجة

ثالثاً - أن عدد السكان لابد أن يكون ثمانية عشر مليون
نسمة بل لانتكون مبالغين إذا قلنا إن الأقرب الى الصواب
أنه كان عشرين مليون نسمة . والذي يرجح لدينا كفة
هذا التقدير الأخير هو ذلك المحصول الكبير والمساحة الشاسعة
الذان أقتنا عليهما الدليل في الموضعين السابقين

ولقد أفضى بحثي . بالوش في مؤلفه (سكان

العالم اليونانى ص ٢٥٤) إلى أن الثلاثين ألف
بلد التى ذكرها دبودور يجب اعتبارها ثلاثة آلاف
فقط ، وأن عدد سكان ديار مصر كان يبلغ على أكثر
تقدير فى عهد الرومان خمسة ملايين نسمة أى أن لكل
مائة وثمانين ساكنا كيلومتر مربع واحدا

أما من جهة عدد البلاد فنحن نشاطر « بالوش »
فى ذلك رأيه ونوافقه تمام الموافقة . ولقد قلنا فيما سبق إننا
نرى أن العدد ٣٠ ألفا هو عدد فيه مبالغة . أما العدد ٣٠٠٠
ففيه تناسق مع العدد الذى وجد دواما فى القطر

وأما عدد السكان فنحن وهو فيه على طرفى
نقيض . وعلاوة على الأدلة التى قدمناها فيما سلف لتقدير
سكان مصر فى العصر الفرعونى نقول :

بما أن انحدار الأرض الزراعية فى مصر يتجه من
الجنوب إلى الشمال ومعلوم أنه كلما كانت الأرض مرتفعة كانت
أجود فعلى هذا يكون سطح الدلتا الشمالى الذى كان مأهولا
جميعه ومزروعا فى قديم الزمان على خلاف ما هو عليه
الآن ، أكثر انخفاضاً من جميع سطح أراضى مصر ، وبذلك
يكون أردأ أراضها من الوجهة الزراعية

وبما لا جدال فيه أن ازدياد عدد السكان فى إقليم
خصب لا يدفع من يزيدون فيه إلى تركه والرحيل
إلى منطقة أخرى أقل منه خصبا إلا إذا زاد

عدهم عن القدر اللازم وتعذرت عليهم المعيشة فيه . وبغير ذلك لا ينزحون عنه قط

ولما كان عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير الذى تم فى سنة ١٩١٧ هو ١٢/٧١٨/٢٥٥ أى بنسبة اشراك $\frac{1}{2}$ من السكان فى كل فدان مزروع أو بعبارة أخرى باشراك كل ٥٣٥ شخصا فى كيلو متر واحد مربع أو ٢٣٨ فدانا والمديرية التى تفوق فى كثافة سكانها باقى المديريات الأخرى هى مديرية المنوفية . فقها يشترك كل ثلاثة أشخاص فى فدان واحد أو بعبارة أخرى كل ٧١٤ نفسا فى كيلو متر واحد مربع

والآن يوجد — كما سبق ذكر ذلك — مناطق مأهولة بسكان يقل عددهم عن العدد اللازم لزراعتها زراعة مرضية . لما كان الأمر كما ذكر ، فكيف استطاع سكان يكون عددهم فى الزمن القديم أقل منه اليوم زراعة الأراضى المزروعة وغير المزروعة الآن ؟

إننا لا يمكننا القول بضعف التربة وقلة المحصول فى ذلك الحين والزعم أنها هما اللذان استوجبا تشتت الأهالى ونزوحهم عن الأراضى التى كانوا يزرعونها الى أخرى حتى يستطيعوا استغلالها . لأننا لو ذهبنا الى ذلك لاعترضتنا المحاصيل التى ذكرها مؤلفو العرب فى عصرهم الذى وصفوه لنا بأنه كان عصر انحطاط بالقياس إلى العصر السابق .

وقد أيد ذلك اميان مارسلان الذى يعتبر شاهد عيان تأييدا تاما مع أن محاصيل ذلك العصر الذى سموه عصر انحطاط لم نحصل نحن على مثلها أو مايقرب منها فى أيامنا هذه . وبما يبرهن على أن قوة الانتاج كانت فى الزمن الغابر أعظم مماهى عليه الآن ، استطاعة القطر أن يدير ويسع عددا من السكان إن لم يكن أزيد منهم فى وقتنا الحاضر فلا ينبغي أن يكون أقل منهم

ولرب معترض يعترض علينا بأن الزراعة المتكررة فى الوقت الحاضر (الصيفية والشتوية) تستلزم من الأبدى العاملة أكثر مما كانت تستلزمه الزراعة القديمة أى زراعة الحياض . فنقول إن هذا لحق ولكن إلى حد محدود وعلى أى حال فذلك لا يمنع من أن المنطقة التي تروى بواسطة الحياض تسع ونمير سكانا لا يقلون فى كثافتهم عن سكان المنطقة التي تروى أكثر من مرة . ونضرب لذلك مثلا بما هو جار فى وقتنا الحاضر فى مديرتي جرجا وقنا اللتين ترويان بواسطة الحياض ولا تختلفان الآن من حيث الري والزراعة عما كانتا عليه منذ ستة آلاف من السنين . فقد أظهر الإحصاء الأخير الذى عمل فى سنة ١٩١٧ م أن متوسط عدد الاشخاص الذين يشتركون فى الفدان الواحد فيما هو $\frac{2}{3}$ أو ببساطة أخرى أن الكيلو متر المربع الواحد يشترك فيه ٦٣٥ نفسا . وهذا المتوسط يزيد على متوسط جميع القطر وهو اشتراك $\frac{2}{3}$ من

الأشخاص في فدان أو ٥٣٥ نفسا في كيلو متر مربع واحد وهو يكاد يدنو منه في مديرية المنوفية التي يشترك في كل فدان منها ٣ اشخاص أى في الكيلو متر المربع الواحد ٧١٤ نفسا . هذا وإن جميع اطيان هذه المديرية بزرع صيفا وشتاء وبروى ربا متكررا وهى تفوق في كثافة سكانها مديريات القطر جميعها

وبناء على ماتقدم لو اتخذنا حنى متوسط هاتين المديريتين والسته ملايين فدان اساسا لتقديرنا لوجدنا أن عدد سكان القطر يبلغ ستة عشر مليون نسمة

ولكن ماذا يقال عن الجزية التي جباها العرب عند فتحهم مصر من ستة ملايين من الأشخاص الذكور الذين يبلغون الحلم وجاوزت سنهم الخمسة عشر عاما الى الستين ، ولم يدخل في هذا الاحصاء الشيوخ الذين جاوزوا هذه السن الأخيرة ولا النساء ولا الأولاد المعفون من دفع هذه الجزية ؟ فهذا العدد المفروض عليه هذه الجزية لابد أن يبلغ ثلث السكان على أن بعض المؤرخين قد ذكر أن عدد الأشخاص الذين فرضت عليهم الجزية بلغ ثمانية ملايين نسمة

ولدينا غير ذلك ، الاحصاء الذى عمله ابن رفاعه بعد الفتح العربى ب ٧٥ سنة ويستخلص منه أنه كان بالقطر المصرى عشرة آلاف قرية تحتوى أصغرها على خمسمائة نسمة

من أولئك الذين تجب عليهم الجزية

فاذا فرضنا أن هذا العدد هو متوسط تلك السكان كان
عدد سكان القطر المصرى فى ذلك العهد خمسة عشر مليون
نسمة

وخير ما نستطيع ذكره هنا ما ذكره أبو الحسن الخزومى من
أن المنطقة الواقعة بين الفرما ونهاية نرعة الاسكندرية كانت
تكسوها المزروعات إلى ما بعد سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م) . غير أنه فى
الوقت الذى كان يكتب فيه وهو عام ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م) كان
القسم الأكبر منها قد أدركه العفاء وخربت مزارعه . وهذه
الناحية هى بالدقة اقليم الدلتا الشمالى أى المنطقة التى تربتها
أقل جودة من سواها . وهذا الذى حدث هو أمر طبيعى
وقد كان يحدث عكس ذلك لو زاد عدد السكان .
أى أنه عندما نقص عدد السكان فى عهد العرب نقصا
كبيرا وقل عددهم فى المناطق الجيدة التربة ترك أولئك
الذين كانوا يعيشون فى مناطق أراضيها أقل جودة أطيانهم
ونزحوا الى المناطق التى تربتها جيدة لاستغلالها

ونختتم هذا الفصل مقررين أن الفتح العربى أتى فى نهاية
العصر البيزانطى الذى كان عصر تأخر واضمحلال وأقل
يسارا من عصر الرومان . فمن غير المعقول كما يلوح لنا ان يكون
عدد سكان مصر فى عهد الرومان أقل منه عندما فتحها العرب

ولم يبق علينا بعد ذلك إلا أن نقدر قيمة الخراج في عهد الفراعنة . فاذا روعى انه عندما فتحت العرب مصر لم يكن الخراج يفرض إلا على الحبوب وان ذلك لم يكن بدعة ابتدعوها بل كان شيئا مقررًا وجدوه فأقروه كما ذكر ذلك ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر ص ١٥٣) بمكتان نقول ان الخراج في عهد الفراعنة كان لا يفرض الا على الحبوب ايضا

وبما أن محصول الحبوب كان ٦٠ مليون إردب فيكون عشره حسبما روى ماسيرو ولمبروزو ٦ ملايين إردب . وبضرب هذا العدد في ٣٥ قرشا ثمن الارذب يكون الناتج ٢/١٠٠/٠٠٠ ج. م وهو قيمة خراج الحبوب ويكون على الفدان الواحد ٣٥ قرشا

وقالت الآنسة هارتمان M^{lle} Hartmann في كتاب (الزراعة في مصر في الزمن القديم ص ١٤٢) إنه جاء في سفر التكوين بالتوراة (٦١ — ٥٦) أن خمس المحصول في عهد الامبراطورية الوسطى كان يؤخذ فورًا عن ضريبة الخراج ويفهم من هذا أن ضريبة الخراج في ذاك الوقت كانت ضعف الضريبة السابقة أي أنها تساوى ٢٠٪ وبضرب ١٢/٠٠٠/٠٠٠ إردب في ٣٥ قرشا ثمن الارذب تكون جملة الخراج السنوى لهذا العهد هي ٤/٢٠٠/٠٠٠ ج. م باعتبار أن ضريبة الفدان الواحد ٢٠ قرشا

أما مؤلفو العرب فقد نهجوا في هذا القسم مانهجوه

في قسم الايرادات ودونوا لمبالغه أرقامها هي إلى الخيال
أقرب منها إلى الحقيقة وإليك مقالته هؤلاء :

قال ابن خرداذبة في كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :

كان خراج مصر في أيام فرعون ستة وتسعين ألف
ألف دينار (٥٦/٠٠٠/٠٠٠ ج. م.) ١٠ هـ

وقال أبو صالح الأرمي في تاريخه (الكنائس ص ٣٠) :

بلغ خراج مصر على يد يوسف بن يعقوب بعد
عمارها بعزمه أربعة وعشرين ألف ألف وسبعمائة ألف دينار
(١٤/٧٦٠/٠٠٠ ج. م.) ١٠ هـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (الخطط

المقريظة ج ١ ص ٧٥) :

كان منقاوس قسم خراج البلاد أرباعا فرج للبلد
خاصة يعمل فيه مايريد ، وربع ينفق في مصالح الأرض
وما تحتاج إليه من عمل الجسور وحفر الخلل وتقوية أهلها
على العمارة . وربع يدفن لحادثة تحدث أو نازلة تنزل .
وربع للجند . وكان خراج البلد ذلك الوقت مائة ألف ألف وثلاثة
آلاف ألف دينار (٦١/٨٠٠/٠٠٠ ج. م.) وقسمها على مائة وثلاث
كور بعدة الآلاف . ويقال ان كل دينار عشرة مثاقيل من
مناقلنا الاسلامية . وهي اليوم خمس وثمانون كورة . أسفل

الأرض خمس وأربعون كورة . والصعيد أربعون كورة . وفي
كل كورة كاهن يدبرها وصاحب حرب . ١ هـ

وقال ابن وصيف شاه ايضا كما جاء في كتاب بدائع
الزهور لابن ابياس ص ١٧ :

إن خراج مصر كان في زمن فرعون موسى يجي في
كل ستة اثنين وسبعين ألف ألف دينار (٢٠٠ / ٤٣ / ج ٣٠ م) . ١٠ هـ
وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٧٥ :

بلغ خراج مصر في أيام الريان بن الوليد وهو فرعون
يوسف عليه السلام سبعة وتسعين ألف ألف دينار
(٢٠٠ / ٥٨ / ج ٣٠ م) فأحب أن يتمه مائة ألف ألف
دينار (٢٠٠ / ٦٠ / ج ٣٠ م) . فأمر بوجوه العبارات واصلاح
جسور البلد والزيادة في استنباط الأرض حتى بلغ ذلك
وزاد عليه . ١ هـ

وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ص ٤٩) :
أما خراج مصر قديما فقليل : إن كيقاوس أحد ملوك
القبط الأول جى خراجها فجاء مائة ألف ألف وثلاثين ألف
دينار (٢٠٠ / ١٨ / ج ٦٠ م) . ١٠ هـ

وأما من حيث الأراضي المزروعة ومساحتها فقد ذكر
العرب أرقاما عنها تضاهي التي ذكروها عن الخراج . فهي
أيضا أقرب الى الخيال بلاريب . واليك ما ذكره هؤلاء بهذا
الصدد :

قال المسعودى كما جاء فى كتاب نشق الأزهار لابن

اياس ص ٣٨ :

آخر ما اعتبر من احوال اراضى مصر فوجد حرثها ستين يوماً
ومساحة أرضها مائة ألف ألف وثمانين ألف فدان وانه لا يتم
خراجها حتى يكون فيها أربع مائة ألف وثمانون ألف حراث يلزمون العمل
دائماً . فاذا أقيم بها ما ذكرنا تمت عمارتها وكل خراجها . ٥١

وهذا النص لم نعثر عليه فى أى كتاب من كتب

المسعودى التى نشرت

وقال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

كانت مساحة اراضى مصر فى زمن الفراعنة مائة
ألف ألف فدان وثمانين ألف ألف فدان تزرع غير
البور . ٥١

ملخص

ونلخص لك فى هذا الجدول مبالغ الخراج فى هذا

العصر مقدرة بالجنيهات المصرية

الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
جنيهات مصرية	أفدنة	قروش
١٠ / ٢ / ١٠٠ / ٠٠٠	٦ / ٠٠٠ / ٠٠٠	٣٥
٢٠ / ٤ / ٢٠٠ / ٠٠٠	»	٧٠

ماسيرو ولبروزو تقدير ١٠ / ٢ / ١٠٠ / ٠٠٠

الآنسة هارتمان ٢٠ / ٤ / ٢٠٠ / ٠٠٠

الخارج	المساحة المزروعة	متوسط خراج افندان
جنيهات مصرية	افدنة	قروش
ابن خرداذبه		
الفراغة	٥٦/٠٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الارمني		
يوسف بن يعقوب	١٤/٧٦٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه		
منقاوس	٦١/٨٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠
فرعون موسى	٤٣/٢٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠
المقریزی		
الريان بن الوليد	٥٨/٢٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠
د د د	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو المحاسن		
كيقاوس	٦٠/٠١٨/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠
المسعودی	—	١٨٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	—	٦/٠٠٠/٠٠٠

(حاشية) بعد ما اتممتنا هذا الكتاب كتب مسيو براتشيا مدير المتحف اليوناني الروماني بالاسكندرية وقد اطلع عليه قبل نشره إلى الأستاذ بلوخ ليستعلم منه عما إذا كانت آراؤه في تقدير سكان مصر قديما مازالت الآراء التي جاهر بها في مؤلفه المطبوع عام ١٨٨٦ م وقد أخبرني مسيو براتشيا مع المصرة أن ذلك للوثائق النابتة رد عليه بأن استكشافات أوراق البردي اليونانية الرومانية تدعو إلى الاعتقاد بأن عدد سكان مصر كان أوفر عما أخذ عن كتب الأدب وهو العدد المعول عليه إلى الآن

وها هو الأستاذ بلوخ قد أظهر في الباب الثالث من مؤلفه الذي طبع عام ١٩٠٤ م أنه يحيل إلى تقدير عدد لا يقل كثيرا عن عشرة ملايين (والمؤلف ولكن يعتبر السكان ٧ ملايين تقريبا في عصر البطالسة) والآن يرى الأستاذ بلوخ أن هذه المسألة يجب دراستها على أسس جديدة بالتعميل على جميع الأدلة التي في أوراق البردي مع عدم إغفال محاصيل الحبوب

الفصل الثانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق م إلى ٣٠ ق م

لم يذكر قدماء المؤرخين أى رقم نقف منه على مقدار الخراج فى هذا العصر ومع ذلك فسنبذل الجهد للوقوف عليه بالاستنتاج بما روه لنا

ذكر ديودور وهو المؤرخ الذى زار القطر قيل نهاية هذا العصر فى (الكتاب الأول الفقرة ٧٣) أن الأراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام . فالقسم الأول وهو أكبرها كان للكهنة وكان إيراده يدفع ثمنا للذبايح التى تقدم قرايين فى انحاء القطر كله . والقسم الثانى كان ملكا للتاج وكان الملك ينفق من إيراده فى الحروب وما يلزم لحفظ أبهة بلاطه وعظمته . وبواسطة دخله العظيم كان فى استطاعته أن يكافئ الذين يمتازون عن غيرهم بعمل من الاعمال المجيدة وذلك بدون أن يلتجئ إلى إرهاب الأهالى بفرض ضرائب باهظة عليهم . والقسم الثالث كان يملكه رجال الحرب الذين كانوا بالنسبة الى مركزهم الممتاز ولما يتمتعون به من القوائد مضطرين أن يلبوا كل نداء يوجه إليهم ويكون له اتصال بالخدمة العسكرية . ا هـ

ثم ذكر ديودور فى (الفقرة ٧٤) أن المزارعين كانوا

يستأجرون الأراضي المخصصة التي في حوزة الملوك والكهنة ورجال الحرب بايجار زهيد وكانوا في سائر الأزمان يستخدمون في فلاحها

ويتضح من ذلك أن توزيع ملكية الأراضي لم يسر على وتيرة واحدة في كل من عهدي الفراعنة والبطالسة . فقد كانت الأطيان توزع على الأهالي في العصر الأول كما ذكر هيرودوت عند الكلام على هذا العصر بينما كانت ملكيتها في العصر الثاني تنحصر كما ذكر دiodorus في ثلاث طبقات هم الكهنة والملوك ورجال الحرب . أما الأهالي فما كانوا إلا مستأجرين لها

ويظهر أن الخراج في هذا العهد لم يكن سائرا على الطريقة التي كانت متبعة في عصر الفراعنة . إذ بينما يقول هيرودوت إن أراضي الكهنة ورجال الحرب كانت معفاة منه في عصر الفراعنة يقول لمبروزو في الصفحة ٢٩٣ من مؤلفه إن الكتابة التي على حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) - أي في أواسط عهد البطالسة - تنبئ بأن الحكومة كانت تبجي إرتبا واحدا عن كل أروور من أراضي الكهنة المخصصة للزراعة أي خمس إردب عن كل ١٥ قيراطا و ١٨ سهما . أو بعبارة أخرى ثلاث كيلات ونصف كيلة (٦٠ ١/٢ لثرا) عن كل فدان تقريبا

فاذا قدرنا متوسط محصول الفدان بعشرة أرايب

كما هو الحال في عصر الفراعنة - وليس يوجد ما يمنعنا من هذا التقدير - كانت نسبة الخراج على الاراضى الممتازة ٣٪ تقريبا

ويظهر أن هذه النسبة مع كونها فرضت على أراض حقها نعمة الامتياز منخفضة جدا . ومع ذلك فلا يجوز لنا استصغارها لاسيما انه لا يعزب عن بالنا أن الملوك كما روى ديودور كانوا يمتلكون جزءا من ثلاثة أجزاء من الأرض وكانوا لا ينفقون من ريعه إلا في حوائجهم التى كانت قليلة ، وأن طبقتي الكهنة ورجال الحرب كاتبا تنفقان من ريع الجزئين الباقيين فيما يلزم محال العبادة والحروب . وبهذه الطريقة لم يكن الملوك فى حاجة إلى دخل جسيم . ولذلك نرى إيرادات مصر وفى مجلتها الخراج أقل كثيرا فى عصر البطالسة منها فى العصور الأخرى

وبما أن الاراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام غير متساوية - كما سبق قول ذلك - فسنحاول الوصول إلى معرفة مساحة كل قسم منها على حدة بوجه التقريب

لقد سبق أن قدرنا المساحة المزروعة فى مصر فى عصر الفراعنة بستة ملايين من الأفدنة . وبما أنه ليس ثم من داع يدعونا إلى الظن بأن هذا القدر من المساحة

حدثت فيه زيادة أو نقص فينبغي أن نعتبره المساحة التي كانت مزروعة في عهد البطالسة وأن نعتبر محصول المزروعات على تباين أنواعها الذي كان يؤخذ عنه الخراج ستين مليون أردب ، وبذلك يكون متوسط محصول الفدان السنوي عشرة أردب

ومتى تقرر ذلك ينبغي لنا أن نعين مقدار كل حصة من هذه الحصص الثلاث التي لم تكن متساوية

فالأولى خاصة بالكهنة وهي أهمها حسب شهادة دهودور وكانت حينها أكثر من الثلث ولتقدرها نحن ب $٢٥٠٠/٠٠٠/٠٠٠$ فدان ونقدر محصولها ب $٢٥٠٠/٠٠٠/٠٠٠$ أردب . أما قيمة المربوط من الخراج على هذا القسم فمعلوم لدينا بكيفية لا يتطرق إليها الشك كما سبق الايضاح وهذه القيمة هي ٣% . وعلى هذا تكون جملة خراج ال ٢٥ مليون أردب بواقع ٣% هي $٧٥٠/٠٠٠$ أردب . وبضرب هذا العدد في ٣٥ قرشا ثمن الارذب ينتج $٢٦٢/٥٠٠$ ج . م وهو جملة خراج هذه الحصة بالنقود

وأما الحصة الثانية الخاصة بالملوك فهي وإن كانت مساحتها أقل من مساحة الحصة الأولى وذلك لمراعاة حرمة رجال الدين الواجبة إلا أنها كانت أزيد من الحصة الثالثة بلانزاع ونحن نقدر مساحتها بالثلث أي $٢٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠$ فدان ونقدر محصولها ب $٢٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠$ أردب .

ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذا القسم كان ولامرأى معفى من الخراج

والحصة الثالثة الخاصة برجال الجيش والتي كانت بالضرورة أقل مقداراً من الحصتين الأوليين كانت مكونة من باقى المساحة أى من $١/٥٠٠/٠٠٠$ فدان وكان محصولها $١٥/٠٠٠/٠٠٠$ إردب . أما الخراج الذى كان مربوطاً عليها فليس لدينا أى مستند نقف منه على تقديره . إلا أنه يلوح لنا أنه إذا كان مركز رجال الكهنوت المشرف الذى خول لهم الحصول على حصة تزيد فى المساحة على حصة الملوك جعلهم يدفعون $٣/١٠$ فلا تكون مغالين إذا قدرنا نسبة ما كان يدفعه رجال الحرب ب $١٠/١٠$ أى $١/٥٠٠/٠٠٠$ إردب وبضرب هذه الكمية فى ٣٥ قرشاً ثمن الإردب الواحد يكون الناتج $٥٢٥/٠٠٠$ ج . م وهو قيمة خراج هذه الحصة السنوى

وعلى ذلك تكون جملة الخراج فى هذا العصر $٧٨٧/٥٠٠$ ج . م وذلك عن الأربعة ملايين الفدان المربوط عليها الخراج . وهذا المبلغ هو جملة خراج حصتين ويكون متوسط خراج الفدان الواحد فيهما $١٩ \frac{٧}{١٠}$ من القروش

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

زار استرابون مصر في عصر الرومان ووصفها من الوجهة الجغرافية وصفا غاية في الدقة لكنه مع الأسف أمسك عن الكلام على مواردها المالية إمساكا تاما وقصر وصفه على أنها أصبحت الآن ولاية رومانية تدفع جزية جسيمة (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ١٢)

ثم روى في (الكتاب ١٧ الفقرة ١٣) أن دخل القطر في عهد بطليموس أوليت بلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٢٠٠٠/٧٠٠/٠٠٠ ج.م) . وعندئذ جالت بفكره ضخامة هذا الإيراد فقال : أية المبالغ ياترى كان هذا القطر يعجز عن توريدها في عهد حكومة الرومان القديرة وقد كان يورد من قبل قدرا طائلا كهذا في عهد أسوأ الملوك وأردتهم ؟

هذا ومع ما كاله استرابون من عبارات الثناء والمدح على الادارة الرومانية فانه لم يذكر أى رقم عن ايرادات مصر في عهدها

ومع التسليم بأن هذه الادارة كانت أجل وأرق كثيرا

من إدارة أواخر ملوك البطالسة فانه يلوح لنا أن ضخامة الدخل التي ذكرها استرابون لا يمكن أن تعزى كلها الى هذا السبب

وقد كان حكم الرومان لمصر يختلف كثيرا عن حكم اليونان لها . لأنه بينما كان ملوك البطالسة يعتبرون أنفسهم ملوكا وطنيين ويقنعون بما تدره أملاكهم عليهم من الخيرات دون التجأهم الى ربط ضرائب باهظة كان الرومانيون على العكس لاسيما أغسطس الذي صير البلد ملكا خاصا له واصطبغ بصبغة الفاتح والسيد الأجنبي ورمى وراء ظهره مصلحة الأهالي ورفاهتهم . وكان قلبا يعبأ بمصالحهم أو ينظر إليها . ووجه كل همه لتسيير أحكامه عليهم بكيفية تجلب له كل ما يستطاع من المنافع

وأيد استرابون مسألة وفاء النيل وغمر مائه جميع الاراضى ، الأمر الذى كان يسوغ جباية الخراج بتمامه بانتظام (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ٢) فقال :

في الأزمان السابقة لحكم بيترون Pétrone لما كانت مياه النيل ترتفع إلى أربعة عشر ذراعا كان الناس يعتبرون أن الفيضان بلغ النهاية القصوى وأنه أصبح في حيز الامكان إنتاج أكبر محصول . ولما كانت المياه تصل الى ثمانية أذرع فقط كانوا على العكس يتوقعون نزول القحط . فتبدلت هذه الأحوال جميعها في عهد بيترون بحيث أصبح فيضان النيل

إذا وصل إلى اثني عشر ذراعا كان لابد من الحصول على اعظم محصول حتى أنه حدث في ستة من السنين أن الفيضان لم يجاوز الثمانية أذرع ومع ذلك لم يشعر انسان بمحدث مجاعة وليس في ذلك من عجب لأن هذا هو النتيجة الطبيعية للإدارة الرشيدة . اهـ

وقال رينيه Reynier في هذا الصدد (راجع كتاب مصر في عهد حكم الرومان ص ١٣٧) :

لم يحدث أى تبديل أو تغيير في نظام الزراعة بمصر لأن النظام السالف روعى في وضعه الحالة الطبيعية للأقليم في فصول السنة مراعاة دقيقة جعلته مرتبطا بها ارتباطا وثيقا لدرجة أنه لم يكن في حيز الامكان إحداث تغيير أو تبديل فيه دون أن يجر ذلك الى إفساده . ولقد استطاع الرومان تبديل الالفاظ إلا أنهم اضطروا إلى إبقاء الأشياء على ما هي عليه ومع ذلك فإن مجاوزتهم حد السلطة والمفاسد التي تركها ارتشاء الأشخاص الذين أظلمتهم المحسوية وعدم جدارة الامبراطرة ألحقت الأذى والضرر بالمزارعين والفلاحة

ومجازرة حد السلطة هذه كانت تعديا على القانون ولم تكن بمثابة نظام جديد . اهـ

ومن الواضح الجلي أنه لم يحدث أى تغيير من الوجهة الادارية . ولكن يلوح لنا أنه لابد من أنه حدث

تغير كل في ملكية الأراضى . فأغسطس حل بحكم الطبع محل البطالسة وامتلك جميع أراضهم . ومن ثم يشك المرء في أن طبقة الكهنة قد نالت في عصره نفس المراعاة والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل

أما طبقة رجال الحرب فبالطبع قد توارت أشباحها أمام جيش الاحتلال الرومانى الظافر . وما حل بأرض هاتين الطبقتين فغامض وغير معلوم لدينا

أما من جهة تقدير الخراج فان ماركاردت روى عنه في كتاب (دليل المؤلفين الرومانيين ج ١٠ ص ٢٩٤) ما يأتى :

استمر فرض الخراج الذى بواقع خمس المحصول لغاية القرن الخامس بعد الميلاد . ولما كان في عهد البطالسة جانب من هذا الخراج يدفع نقدا والجانب الآخر يدفع عينا فلا يستبعد أن الجانب العيني في عصر الرومان كان أكبر منه في عصر البطالسة وأنه كان يستزل من أصل الجزية كما كان الحال في هذا العصر . وكذلك كان الشأن في باقى المستحققات العينية بمصر في زمن الامبراطورية مثل البلور وأوراق البردى والمنسوجات الكتانية والمشاقة وغير ذلك مما كان يحتاج إليه البلاط الملكى والمصالح

ويؤخذ من النص المتقدم أن مقدار ضريبة الخراج

الذى كان مقررا فى هذا العصر هو ٢٠٪ من المحصول
وأن أسلوب الرى الذى كان معمولا به فى هذا الحين هو ذلك
الأسلوب العجيب الذى وصفه لنا استرابون . وكان من
فوائده أنه متى بلغ الفيضان اثنى عشر ذراعا يكون الوصول إلى جني
أكبر محصول من الأمور المحققة . وأنه إذا لم يصل إلا إلى ثمانية
أذرع فقط لا يشعر أحد بحلول مجاعة . ومن ثم ينبغى أن
نكون واثقين من أن المساحة التى كانت تغمرها المياه والمحصول
الذى كان ينتج منها لا يقلان بلامراء عنهما فى عصر الفراعنة إن
يكونا أزيد من ذلك . هذا ومع الاسترشاد بما جنى فى عصر
العرب الذى كان بلا نزاع أقل عمراننا وازدهارا من عصر
الرومان نقدر أن القطر كان فى حالة تمكنه من أن يدفع
بلا عناء خراجا قدره ٤/٥٠٠/٠٠٠ ج.م عن مسطح قدره
سته ملايين من الأفدنة أى بواقع ٧٥ قرشا عن الفدان الواحد

الفصل الرابع

عصر البيزنطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى سنة ٦٤٠ م

لا يوجد لدينا أى دليل نسترشد به بطريقة عامة فى
معرفة الخراج أو المساحة التى كان مربوطا عليها فى هذا العهد .

فكيفينا أن نقنع ببعض معلومات جزئية في هذا الشأن :
تقول الآنسة روبرد في كتاب (إدارة مصر المدنية
في عصر البيزنطيين ص ٨٢) :

إن مقدار الخراج الذى كان يجب نقدا من الولاية لم
يكن بمعدل واحد لأن القاعدة التى بنى عليها هى مقدار
صلاحية الأرض ودرجات خصبها . والدليل على ماتقدم عريضة
الشكوى التى قدمها سكان افروديتو إلى أمير طيانيد (١) . فقد قالوا
فيها إن تربة قريتهم رملية قليلة الخصب والخراج المربوط
عليها مساو للخراج المفروض على باقى أراضي المنطقة أى بواقع
قيراطين عن الأورور من الأرض الزراعية ، وثمانية قراريط
عن الأورور من أرض الكروم . وهذا الذى ربط عليها وضعه
مفتشون من قبل الامبراطورية كلّفوا بتقدير الخراج على
سائر أراضي الولاية

وتج من قاعدة تقسيم ضريبة الخراج الى فئات متفاوتة
حسب خصب التربة أن صار في حيز الامكان تخفيض خراج
قرية كذا أو كذا من قرى الولاية سواء أكان ذلك
بصفة نهائية أو استثنائية أم بسبب رداءة المحصول . وكان
مضى تم تقدير الخراج على كل قسم من أقسام الولاية
لا يبقى لأجل تعيين الخراج الذى يفرض على كل قرية إلا
تقدير مساحة أراضيها

(١) طيانيد اسم اعلى مصر في ذلك العهد

ومنذ عهد قسطنطين كانت القاعدة في توزيع الخراج على النواحي عدة أطيان كل ناحية حتى لو كانت بلقعا يابا وليس لها مالك ، مراعاة للتضامن في المسؤولية التي كانت ملقاة على عمولى الامبراطورية . وكانت الحكومة للوثوق من تحصيل الخراج ولدفع انحطاط الزراعة الذى كان آخذا في الازدياد تلزم المزارعين الباقين بالقرية بعد هرب أصحاب الأطيان وتركهم الأراضى تخلصا من دفع خراجها ، أن يضعوا أيديهم على الأرض التي زایلها ملاكها والأرض البور . وعندما قرر جوستينان نظام الخراج توسع فيه وأدمجه في مجموعة قرارات كبار المشرعين الرومانيين . واليك ترجمة مثال منقول من ورقة بردى وجدت بالقاهرة (رقم ٦٧٣١٣) بصدد نقل مسؤولية الخراج :

عندما يترك ذوو الأطيان أرضا عديمة الانتاج ليضعوا خراجها على كاهل أهل القرية كانوا يفقدون بعملهم هذا حقوقهم في جميع ممتلكاتهم بها . وبما أن السكان الآخرين الباقين في تلك القرية كانوا ملزمين بدفع خراج الأرض المنروكة كانت الحكومة تعوض هؤلاء بعض التعويض بمنحهم الأراضى الخصبة التي ألزم ملاكها بالتنازل عنها . اهـ

وقالت المؤلفة أيضا في الصفحة ١٢٤ :

إن مصر بسبب أن مزروعاتها تحت رحمة

فيضانات النيل وأخطارها أصبحت أقل الأقطار استعدادا لتوزيع الخراج العيني بنسبة مساحة الاملاك . ولقد راعى قانون ديوكليتيان Dioclétien في ذلك التقاليد المصرية القديمة واستمرت مراعاة خصب الأراضي المربوط عليها الخراج إلى القرن السادس . ففي مدينة انطايوبوليس مثلاً قسمت الأطيان بحسب حالتها إلى أرض معدة للزراعة وجزر ومستنقعات وكروم وبساتين

وعمل حساب أراتب القمح التي يجب جبايتها عن كل أرور من هذه الأقسام . ففرض على الأرور من الأرض المعدة للزراعة $\frac{1}{4}$ من الأراتب . وعلى الأرور من الجُزُر $\frac{1}{2}$ من الأراتب . ومن المستنقعات $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ من الأرتب . ومن البساتين $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{2}$ من الأرتب (راجع ورقة بردى القاهرة رقم ٦٧٠٥٧) . اهـ

ويستخلص مما سبق إيضاحه أن ضريبة الخراج كانت نجحي كما كان الحال في كل الازمان نقدا وعينا

أما بلدة افروديتو (كوم اشقاو من قرى مديرية جرجا مركز طهطا) التي يتظلم سكانها من ربط قيراطين (٨ قروش) على كل أرور (١٥ قيراطا و ١٨ سهما) من أرض الزراعة (أى بواقع ١٥ قرشا عن الفدان الواحد تقريبا) فكان معدن تربتها كما يفهم من هذه الشكوى أدنى من المتوسط العام

لأطيان القطر

وأما ناحية انطايو بوليس (قاو الكبيرة من قرى جرجا
مركز طهطا) فكانت الضريبة العينية على كل أروور من أراضي الزراعة
ارتبا وربع ارتب من القمح (٣ كيلات تقريبا) أى بواقع
خمس كيلات عن الفدان الواحد بوجه التقريب . فإذا
فرضنا أن ثمن الارdeb ٣٥ قرشا كان خراج الفدان الواحد
أيضا ١٥ قرشا

ويظهر أن أراضي هاتين الناحيتين الواقعة كلتاهما
على تخوم الأخرى لم تكن معدودة من الأراضي التي بلغت
من الجودة مبلغا كبيرا كما يتبين ذلك من تظلم أهالى الناحية
الأولى بل كانت أحط من المتوسط العام وإن كانت تعد
في أيامنا هذه من الأطيان الجيدة

وعلى ذلك نرى أن متوسط جباية الخراج عن
الفدان الواحد في ذلك الوقت كان نحو الثلاثين قرشا.
وبضرب هذا المتوسط في ٦/٠٠٠/٠٠٠ فدان مساحة الاراضى
المزروعة يكون الناتج ١/٨٠٠/٠٠٠ ج.م وهو جملة الخراج
في هذا العهد

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٥٢٠ هـ (٦٤١ م) الى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

تمهيد

الخراج

عندما تفتح البلاد عنوة يجوز للخليفة على مقتضى
الشريعة الاسلامية أحد هذين الأمرين :

١- وضع يده على أرضها وقسمتها بين الفاتحين

٢- تركها تحت أيدي أهل البلاد ونوظيف الخراج عليها

أما إذا فتحها صلحا فيجب احترام ماصالح عليه أهلها
احتراما كليا

ولما فتح العرب مصر أثار هذا الفتح مسألة معرفة
ما اذا كانت فتحت عنوة أو صلحا مبنيًا على عهد وشروط .
وتتج عن ذلك جدل بين مختلفي المؤرخين فيما بعد . فبعضهم
يميل إلى الرأي الأول وبعضهم ينتصر للثاني . على أننا نعترف
بأنه يوجد ما يدعو للاتصار لرأي كل فريق منهما

فرأى الفريق الأول مبني على أن البلد دافع عن
نفسه بالقوة ، ثم رجع وسلم بعهد أبرم بين المقوقس وعمرو ،

وذلك حقيقة ماحصل . وبمقتضى هذا العهد التزم الأول بالنيابة عن أهل مصر أن يدفع جزية قدرها ديناران (١٢٠ قرشا) عن كل شخص . ولكن بما أنه قامت فيها بعد وقائع حرية في ترنوط وكوم شريك وسلطيس والكريون وكثير من المدن ثم الاستيلاء عليها بقوة السلاح مثل سخا والخيس وسلطيس وقرطاسة ومصيل وبلهيب واسكندرية . فأنصار هذا الرأي يعتبرون العهد المبرم مع المقوقس قد أصبح في حكم الملغى وأن البلاد يجب أن تعامل بحكم المفتوحة عنوة

وأما أنصار الرأي الثاني فينبونه على أن العهد قد ربط البلاد كلها ولا يمكن أن تلغيه المقاومة فيما بعد ، وقد نفذ الشرط الاساسى فيه وهو جباية دينارين عن كل شخص . وهذا دليل على احترام هذا العهد . أما الاسكندرية فالحل أجمعوا على أنها أخذت عنوة وأن معاملتها يصح أن تكون على هذا الاعتبار

وقد عقد ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر) فصلين لهذه المسألة ، خصص كلا منهما لكل من الرأيين السابقين . فجاء عن الرأي الأول بالصفحة ٨٨ وما بعدها تحت العنوان الآتى مانصه :

(ذكر من قال فتحت مصر عنوة)

وقال آخرون بل فتحت مصر عنوة بلا عهد ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالا حدثنا ابن لهيعة

عن يزيد بن أبي حبيب عن سمع عبيد الله بن المغيرة بن
أبي بردة يقول سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول إننا لما
فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : أقسمها
يا عمرو بن العاص . فقال عمرو : والله لأقسمها . قال الزبير :
والله لتقسمنها كما قسم رسول الله صلعم خيبر . قال عمرو :
والله لأقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين . فكتب إليه عمر
أقرأها حتى يغزوها جبل الحبلة^(١) . قال ابن لهيعة وحدثني يحيى
ابن ميمون عن عبيد الله بن المغيرة عن سفيان بن وهب بهذا
إلا أنه قال فقال عمرو لم أكن لأحدث فيهم شيئا حتى أكتب
إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه فكتب إليه بهذا . قال عبد الملك
في حديثه وإن الزبير صولح على شيء أرضى به . حدثنا عبد
الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالا حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله
ابن هبيرة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك حدثنا ابن وهب عن عبد
الرحمن بن زياد بن أنعم قال سمعت أشياخنا يقولون إن مصر فتحت عنوة
بغير عهد ولا عقد . قال ابن أنعم منهم أبي يحدثنا عن أبيه وكان ممن شهد
فتح مصر . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب عن ابن
أنعم قال : سمعت أشياخنا يقولون فتحت مصر عنوة بغير عهد
ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن
أبي الأسود عن عروة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك

(١) قال ابن الأثير في النهاية : لما فتحت مصر أرادوا قسمها . فكتبوا إليه
(أى إلى عمر رضي الله عنه) فقال : لا حتى يغزوها جبل الحبلة . يزيد حتى يغزوها
ولاد الأولاد ويكون عاما في الناس واللواب أى يكثرون المسلمون فيها بالتواجد

ابن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن أبي قنان أيوب بن أبي العالصة
عن أبيه وأخبرنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن وهب عن داود
ابن عبد الله الحضرمي أن أبا قنان حدثه عن أبيه أنه
سمع عمرو بن العاص يقول: لقد قعدت مقعدى هذا وما
لأحد من قبط مصر على عهد ولا عقد إلا أهل انطا بلس
فإن لهم عهدا يوفى لهم به . قال ابن لهيعة في حديثه
إن شئت قتلت وإن شئت خست وإن شئت بعت . حدثنا
عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد
الله الفهري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عمرو بن
العاص فتح مصر بنير عقد ولا عهد وأن عمر بن الخطاب
حبس درها وصرها أن يخرج منه شيء نظراً للإسلام وأهله .
حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن
ابن شريح عن يعقوب بن مجاهد عن زيد بن أسلم قال : كان
تابوت لعمر بن الخطاب فيه كل عهد كان بينه وبين أحد
من عاهده فلم يوجد فيه لأهل مصر عهد . قال عبد الرحمن
ابن شريح فلا أدري أعن زيد حدث أم شيء قاله . فمن
أسلم منهم فأمه ومن أقام فذمة . حدثنا أبو الأسود النضر
ابن عبد الجبار وعبد الملك بن مسلمة قالا حدثنا ابن لهيعة
عن عبد الملك بن جنادة كاتب حيان بن شريح من أهل
مصر من موالى قريش قال كتب حيان إلى عمر بن عبد
العزيز يسأله أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم فسأل

عمر عراك بن مالك فقال عراك : ماسمعت لهم بعهد ولا عقد
وانما أخذوا عنوة بمنزلة العبيد . فكتب عمر الى حيان بن
سريج أن يجعل جزيرة موتى القبط على أحيائهم . قال وسمعت
يحيى بن عبد الله بن بكير يقول : خرج أبو سلمة بن عبد
الرحمن يريد الاسكندرية في سفينة فاحتاج الى رجل يقذف
به فسخر رجلا من القبط فكلم في ذلك فقال انما هم بمنزلة
العبيد إن احتجنا اليهم . حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن
لهيعة عن الصلت بن أبي عاصم أنه قرأ كتاب عمر بن عبد
العزیز الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد
ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن
عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبي جعفر أن كاتب
حيان حدثه أنه احتجج الى خشب لصناعة الجزيرة . فكتب
حيان الى عمر يذكر ذلك له وأنه وجد خشبا عند بعض أهل الذمة
وأنه كره أن يأخذ منهم حتى يعلمه . فكتب اليه عمر خذها
منهم بقيمة عدل فاني لم أجده لأهل مصر عهدا أفي لهم به .
حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال حدثنا
ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال : كتب عمر بن عبد العزيز
الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا
عقد . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أيوب عن
عبد الرحمن بن كعب بن أبي لبابة أن عمر بن عبد العزيز قال
لسالم بن عبد الله : أنت تقول ليس لأهل مصر عهد ؟ قال نعم

حدثنا أسد بن موسى حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمرو بن العاص كتب الى عمر بن الخطاب في رهبان يترهبون بمصر فيموت أحدهم وليس له وارث. فكتب اليه عمر أن من كان منهم له عقب فادفع ميراثه الى عقبه، ومن لم يكن له عقب فاجعل ماله في بيت مال المسلمين فان ولاء للمسلمين . حدثنا يحيى بن خالد عن رشدين ابن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال : كان فتح مصر بعضها بعدد وذمة وبعضها عنوة فجعلها عمر بن الخطاب رضى الله عنه جميعا ذمة وحملهم على ذلك فضى ذلك فيهم الى اليوم . اهـ وجاء عن الرأى الثانى بالصفحة ٨٤ وما بعدها تحت العنوان الآتى مانصه :

(ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح)

قال ثم رجع الى حديث موسى بن أبوب ورشدين ابن سعد عن الحسن بن ثوبان عن حسين بن شئب ان عمرا لما فتح الاسكندرية بقي من الأسارى بها ممن بلغ الخراج وأحصي يومئذ ستمائة ألف سوى النساء والصبيان . فاختلف الناس على عمرو في قسمهم . فكان اكثر المسلمين يريدون قسما فقال عمرو : لا أقدر على قسما حتى أكتب الى أمير المؤمنين . فكتب اليه يعله بفتحها وشأنها وأن المسلمين طلبوا قسما . فكتب اليه عمر : لا تقسمها وذرم يكون خراجهم فينا

للسلمين وقوة لهم على جهاد عدوهم . فأقرها عمرو وأحصى أهلها وفرض عليهم الخراج . فكانت مصر كلها صلحا بفريضة دينارين دينارين على كل رجل لايزاد على أحد منهم في جزية رأسه أكثر من دينارين . الا انه يلزم بقدر ما يتوسع فيه من الأرض والزرع الا الاسكندرية . فانهم كانوا يؤدون الخراج والجزية على قدر ما يرى من وليهم . لأن الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد ولم يكن لهم صلح ولا ذمة . حدثنا عثمان أخبرنا الليث قال : كان يزيد بن أبي حبيب يقول مصر كلها صلح إلا الاسكندرية فانما فتحت عنوة . حدثنا عثمان ابن صالح عن بكر بن مضر عن عبيد الله بن أبي جعفر قال حدثني رجل ممن أدرك عمرو بن العاص قال : للقبط عهد عند فلان وعهد عند فلان فسمى ثلاثة نفر . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أبوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن شيخ من كبار الجند أن عهد أهل مصر كان عند كبارهم . حدثنا هشام بن اسحق العامري عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر قال : سألت شيخا من القدماء عن فتح مصر فقال : هاجرنا الى المدينة أيام عمر بن الخطاب وأنا محتلم فشهدت فتح مصر . قلت له فان ناسا يذكرون أنه لم يكن لهم عهد . فقال : ما يبالي ألا يصلى من قال انه ليس لهم عهد . فقلت : فهل كان لهم كتاب ؟ فقال : نعم . كتب ثلاثة - كتاب عند طلحة صاحب اخنا ، وكتاب عند قزمان صاحب رشيد ، وكتاب عند بحنس

صاحب البرلس . قلت : كيف كان صلحهم ؟ قال : دينار بن علي كل انسان جزية وأرزاق المسلمين . قلت : فعلم ما كان من الشروط ؟ قال : نعم . ستة شروط — لا يخرجون من ديارهم ، ولا تنزع نسائهم ، ولا كفورهم ، ولا أرضهم ، ولا يزداد عليهم . وحديثنا يحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أنه حدثه عن أبي جمعة مولى عقبة قال كتب عقبة بن عامر الى معاوية بن أبي سفيان يسأله أرضا يسئرق فيها عند قرية عقبة . فكتب له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع فقال له مولى له كان عنده : انظر أصلحك الله أرضا صالحة . فقال عقبة ليس لنا ذلك . إن في عهدهم شروطا ستة — ألا يؤخذ من أنفسهم شيء ، ولا من نسائهم ، ولا من أولادهم ، ولا يزداد عليهم ، ويدفع عنهم موضع الخوف من عدوهم ، وانا شاهد لهم بذلك . حدثنا عبد الملك ابن مسلمة حدثنا ابن وهب عن أبي شريح عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي جمعة حبيب بن وهب قال : كتب عقبة بن عامر الى معاوية يسأله بقيعا في قرية يبنى فيه منازل ومساكن . فأمر له معاوية بألف ذراع في ألف ذراع . فقال له مواليه ومن كان عنده : انظر الى أرض تعجبك فاخط فيها وايتن . فقال : انه ليس لنا ذلك . لهم في عهدهم ستة شروط منها أن لا يؤخذ من أرضهم شيء ، ولا يزداد عليهم ، ولا يكلفوا غير طاقهم ، ولا يؤخذ ذرارهم ، وأن يقاتل عنهم عدوهم من ورائهم . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى

ابن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن رجل من كبراء الجند قال: كتب معاوية بن أبي سفيان الى وردان أن زد على كل رجل منهم قيراطا. فكتب وردان الى معاوية كيف يزيد عليهم وفي عهدهم أن لا يزداد عليهم شيء؟ فعزل معاوية وردان. ويقال ان معاوية انما عزل وردان كما حدثنا سعيد بن عفيرة أن عتبة بن أبي سفيان وفد الى معاوية في نفر من أهل مصر وكان معاوية ولي عتبة الحرب ووردان الخراج وحويت بن زيد الدبوان. فسأل معاوية الوفد عن عتبة. فقال عبادة بن صمّل المعافري: حوت بحر يا أمير المؤمنين ووعل بر. فقال معاوية لعتبة: اسمع ما تقول فيك رعيتك. فقال: صدقوا بأمر المؤمنين. حجبتني عن الخراج ولهم علىّ حقوق واكره أن أجلس فأستل فلا أفعل فأبخل. فضم اليه معاوية الخراج

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب وابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يزيد ابن أبي حبيب عن عوف بن حطان أنه قال: كان لقربات من مصر منهم أم دنين وبلهيب عهد، وأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما سمع بذلك كتب الى عمرو بن العاص يأمره أن يخيّرهم. فان دخلوا في الاسلام فذلك. وان كرهوا فارددهم الى قراهم. قال وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال: لما فتح عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال

من القبط من راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي ولا شيخ على دينارين دينارين . فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف

حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب قال : سمعت حيوة بن شريح قال سمعت الحسن بن ثوبان الهمداني يقول حدثني هشام بن أبي رقية اللخمي أن عمرو بن العاص لما فتح مصر قال لقبط مصر ان من كتمني كنزا عنده فقدرت عليه قتلته ، وأن نبطيا من أهل الصعيد يقال له بطرس ذكر لعمرو أن عنده كنزا فأرسل اليه فسأله فأنكر وجحد فحبسه في السجن وعمرو يسأل عنه هل يسمعونه يسأل عن أحد فقالوا لا انما سمعناه يسأل عن راهب في الطور . فأرسل عمرو الى بطرس فنزع خائمه من يده ثم كتب الى ذلك الراهب : أن ابعث اليّ بما عندك وختمه بخاتمه . فجاءه رسوله بقلّة شامية محتومة بالرصاص ففتحها عمرو فوجد فيها صحيفة مكتوبا فيها مالكم تحت الفسقية الكبيرة . فأرسل عمرو الى الفسقية فحبس عنها الماء ثم قلع البلاط الذي تحنها فوجد فيها اثنين وخمسين اردبا ذهباً مضروبة . فضرب عمرو رأسه عند باب المسجد . فذكر ابن أبي رقية أن القبط أخرجوا كنوزهم شفقاً أن ييغى على أحد منهم فيقتل كما قتل بطرس . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمرو بن العاص استحل مال قبطي من قبط مصر لأنه

استقر عنده أنه يظهر الروم على عجورات المسلمين ويكتب اليهم بذلك . فاستخرج منه بضعة وخمسين اردبا دنانير .

قال ثم رجع الى حديث يحيى بن أيوب وخلد بن حميد قال ففتح الله أرض مصر كلها بصلح غير الاسكندرية وثلاث قريات ظاهرت الروم على المسلمين سُلَطَيسَ ، وَمَصِيلَ وبنسريب . فانه كان للروم جمع فظاهروا الروم على المسلمين . فلما ظهر عليها المسلمون استحلوها وقالوا هؤلاء لنا في مع الاسكندرية . فكتب عمرو بن العاص بذلك الى عمر بن الخطاب . فكتب اليه عمر : أن تجعل الاسكندرية وهؤلاء الثلاث قريات ذمة للمسلمين ، ويضربون عليهم الخراج ، ويكون خراجهم وما صالح عليه القبط كله قوة للمسلمين ، ولا يجعلون فينا ولا عبيدا . ففعلوا ذلك الى اليوم . اهـ

ويستنتج من تلاوة ماتقدم أن عمر بن الخطاب أبي أن يحجب مطالب أولئك الذين كانوا تحت إمرة عمرو من مصادرة الاراضى وتقسيمها بينهم ، وأنه تركها لذويها وفرض عليهم الخراج

وبما أنه لم يذكر في حكمه هذا الأسباب التي حملته على اصداره بطريقة واضحة فقد أدى ذلك الى حدوث الخلاف الذى سبقت الاشارة اليه بين مختلفي المؤلفين . إذ يرجح أنه بناء على ماله من الحق المخول له من الشريعة فى اتخاذ ماتقضى به المصلحة كما يحتمل انه بناء على أن البلد سلم بموجب معاهدة

ونحن نرى أن هذه المسألة تفسر بالطريقة الآتية وهي:

أن فتح العرب لمصر تم في طورين :

الأول يتبدى من وقت الاغارة عليها وينتهي بإبرام المعاهدة مع المقوقس . وكانت مصلحة الروم فيه مرتبطة بمصلحة القبط كما كان العرب في حالة حرب مع الاثنين بلا نزاع

والثاني يتبدى من إبرام المعاهدة مع المقوقس وينتهي بالاستيلاء على الاسكندرية . وفيه فصل العرب القبط عن الروم فظلوا في حالة حرب مع هؤلاء وعدوا القبط مرتبطين بالمعاهدة التي أبرمت مع المقوقس فكفوا عن قتالهم

وما ذكره ابن عبد الحكم في كتابه بالصفحة ٧٠ وما بعدها حجة يركن إليها في هذا الموضوع قال راويا عن عثمان بن صالح :

حدثنا عبد الملك بن مسleme حدثنا ابن لهيعة عن يحيى بن ميمون الحضرمي قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط عن راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين دينارين فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف. قال وحدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث بن سعد

عن يزيد بن أبي حبيب أن المقوقس صالح عمرو بن العاص
على أن يفرض على القبط دينارين دينارين على كل
رجل منهم

ثم قال : وشرط المقوقس للروم أن يخيروا . فمن أحب منهم
أن يقيم على مثل هذا أقام على ذلك لازما له مفترضا
عليه بمن أقام بالاسكندرية وما حولها من أرض مصر كلها .
ومن أراد الخروج منها الى أرض الروم خرج . وعلى أن
للمقوقس الخيار في الروم خاصة حتى يكتب الى ملك الروم
طلبه مافعل . فان قبل ذلك ورضيه جاز عليهم وإلا كانوا
جميعا على ما كانوا عليه . وكتبوا به كتابا وكتب
المقوقس الى ملك الروم كتابا يعلمه على وجه الأمر كله .
فكتب إليه ملك الروم يقبح رأيه ويعجزه ويرد عليه مافعل
ويقول في كتابه : إنما أناك من العرب اثنا عشر ألفا
وبمصر من بها من كثرة عدد القبط مالا يحصى . فان كان
القبط كرهوا القتال وأحبوا أداء الجزية الى العرب
واختاروهم علينا ، فان عندك بمصر من الروم بالاسكندرية
ومن معك أكثر من مائة ألف معهم العدة والقوة والعرب
وحالهم وضعفهم على ما قد رأيت . فعجزت عن قتالهم
ورضيت أن تكون أنت ومن معك من الروم في حال
القبط أذلاء ألا تقاتلهم أنت ومن معك من الروم حتى

تموت أو تظهر عليهم . فانهم فيكم على قدر كثرتم وقوتكم
وعلى قدر قلتهم وضعفهم كأكلية . فهاضمهم القتال ولا يكون
لك رأى غير ذلك . وكتب ملك الروم بمثل ذلك كتابا
الى جماعة الروم . فقال المقوقس لما أتاه كتاب ملك الروم :
والله إنهم على قلتهم وضعفهم أقوى وأشد منا على كثرتنا
وقوتنا . إن الرجل الواحد منهم ليعادل مائة رجل منا
وذلك أنهم قوم الموت أحب الى أحدهم من الحياة . يقاتل
الرجل منهم وهو مستقل يتمنى الا يرجع الى أهله ولا
بلده ولا ولده ، ويرون أن لهم اجرا عظيما فيمن قتلوا
منا ، ويقولون إنهم إن قتلوا دخلوا الجنة وليس لهم رغبة
فى الدنيا ولا لذة إلا قدر بلغة العيش من الطعام واللباس .
ونحن قوم نكره الموت ونحب الحياة ولذتها فكيف نستقيم
نحن وهؤلاء وكيف صبرنا معهم ؟ واعلموا معشر الروم والله
إنى لا أخرج مما دخلت فيه ، ولا صالحت العرب عليه . وإنى
لأعلم أنكم سترجعون غدا الى رأى وقولى وتمنون أن
لو كنتم أطمعتمونى . وذلك أنى قد عاينت ورأيت وعرفت مالم
يعاين الملك ولم يره ولم يعرفه . ونحكم أما يرضى أحدكم أن
يكون آمنا فى دهره على نفسه وماله وولده بدينارين فى
السنة ؟ ثم أقبل المقوقس الى عمرو بن العاص فقال له :
إن الملك قد كره ما فعلت وعجزنى وكتب إلى وإلى جماعة
الروم أن لا يرضى بمصالحتك وأمرهم بقتالك حتى يظفروا

بك أو تظفر بهم . ولم أكن لأخرج مما دخلت فيه وعاقبتك عليه ، وإنما سلطاني على نفسي ومن أطاعني . وقد تم صلح القبط فيما بينك وبينهم ولم يأت من قبلهم نقض . وأنا متم لك على نفسي والقبط متمون لك على الصلح الذي صالحتهم عليه وعاهدتهم . وأما الروم فأنا منهم برى . وأنا أطلب إليك أن تعطيني ثلاث خصال . قال له عمرو : ماهن ؟ قال : لاتنقض بالقبط وأدخلني معهم وألزمي ما لزمهم وقد اجتمعت كلمتي وكلتهم على ما عاهدتك عليه فهم متمون لك على ما تحب . وأما الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم حتى تجعلهم فينا وعييذا فانهم أهل ذلك لأنني نصحتهم فاستغشوني ونظرت لهم فانهموني . وأما الثالثة أطلب إليك إن أنا مت أن تأمرهم بدفوني في أبي يحنس بالاسكندرية . فأنعم له عمرو بن العاص بذلك واجابه إلى ما طلب على أن يضمنوا له الجسرين جميعا وقيموا لهم الانزال والضيافة والاسواق والجسور ما بين الفسطاط الى الاسكندرية ففعلوا . وقال غير عثمان وصارت لهم القبط أعوانا كما جاء في الحديث . اهـ

فيعلم من مطالعة ماتقدم أن المقوقس عندما أبرم المعاهدة مع عمرو حفظ حق الخيار فيها للروم فأبوها . واستمروا في محاربة العرب حتى استولى هؤلاء على الاسكندرية . ورتب على رفضهم هذا أن

انفصل المقوقس ومعه القبط عن الروم ، وطلب من عمرو أن يعده والقبط مرتبطين بالمعاهدة فأجابه الى طلبه . ثم طلب منه أن يواصل الحرب مع الروم بلا مهاذنة . وثبت بعد ذلك حصول هذا ثبوتاً كلياً من تحصيل الجزية بفريضة دينارين أى ١٢٠ قرشا عن كل نفس . وهذا كان الشرط الأساسى فى إبرام المعاهدة

وقال ابن عبد الحكم أيضاً فى كتابه ص ٨٣ :

إن أهل سُلَيطِيس ومَصِيل وبلييب ظاهروا الروم على المسلمين فى جمع كان لهم . فلما ظهر عليهم المسلمون استحلوم وقالوا هؤلاء لنا فى مع الاسكندرية . اهـ

وهذا يدل على أن استحلهم كان لهذا السبب الخاص دون أن يكون له سبب آخر عام

أما مدينة الاسكندرية فقد أجمع مؤلفو العرب على أن استحلها كان لاعتبارها مدينة رومية صرقة لا مصرية . ولهم الحق فى ذلك

ويظهر من جهة اخرى أن هذه الطريقة التى اتبعها عمر بن الخطاب كانت مبدأ سار عليه فى بلاد أخرى قال أبو يوسف فى كتابه (الخراج ص ٣٧) عن أراضى سورية والعراق :

وقد سأل بلال (بن رباح) وأصحابه عمر

ابن الخطاب رضى الله عنه قسمة ماأفاه الله عليهم من
العراق والشام ، وقالوا اقسم الأرضين بين الذين افتحوها
كما تقسم غنيمة العسكر . فأبى عمر ذلك عليهم ، وتلا
عليهم هذه الآيات وهى :

١ — (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول
ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين
الأغنياء منكم)

٢ — (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم
يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم
الصادقون)

٣ — (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من
هاجر اليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على
أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم
المفلحون)

٤ — (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين
آمنوا . ربنا انك رؤوف رحيم)

ثم قال عمر : قد اشرك الله الذين يأتون من بعدكم فى
هذا الفىء ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شىء . ولئن
بقيت ليلغن الراعى بصنعاء نصيبه من هذا الفىء ودمه فى وجهه

قال أبو يوسف: وحدثني بعض مشايخنا عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد (بن أبي وقاص) حين افتتح العراق: أما بعد، فقد بلغني كتابك نذكر فيه أن الناس سألوكم أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم. فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أوجب الناس عليك به إلى العسكر من كراع ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين. فانك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء. وقد كنت أمرتك أن تدعو من لقيت إلى الإسلام قبل القتال. فمن أجاب إلى ذلك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم وله سهم في الإسلام. ومن أجاب بعد القتال وبعد الهزيمة فهو رجل من المسلمين وماله لأهل الإسلام لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه. فهذا أمرى وعهدى إليك

قال أبو يوسف: وحدثني غير واحد من علماء أهل المدينة قالوا: لما قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه جيش العراق من قبل سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه شاور أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في تدوين الدواوين. وقد كان اتبع رأى أبي بكر في التسوية بين الناس. فلما جاء فتح العراق شاور الناس في التفضيل ورأى أنه الرأي فأشار عليه بذلك من رآه. وشاورهم في

قسمة الأرضين التي أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام . فتكلم قوم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلوها قد اقتسمت وورثت عن الآباء وحيزت ، ما هذا برأى . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه : فما الرأى ، ما الأرض والعلاج إلا بما أفاء الله عليهم . فقال عمر : ما هو إلا كما تقول ولست أرى ذلك . والله لا يفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلاً على المسلمين . فاذا قسمت أرض العراق بعلوها ، وأرض الشام بعلوها فما يسد به الثغور وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق ؟ فأكثروا على عمر رضى الله تعالى عنه وقالوا : أتقف ما أفاء الله علينا بأسيافا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ، ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضى الله عنه لا يزيد على أن يقول : هذا رأى . قالوا : فاستشر . قال فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا . فأما عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم . ورأى عثمان وعلى وطلحة وابن عمر رضى الله عنهم رأى عمر . فأرسل إلى عشرة من الأنصار : خمسة من الأوس ، وخمسة من الخزرج من كبارهم وأشرفهم . فلما اجتمعوا حمد الله

وأنتى عليه بما هو أهله ثم قال : إني لم أزعمكم إلا لأن
تشاركوا في أماتى فيما حلت من أموركم . فاني واحد
كأحدكم وأتم اليوم تقرون بالحق . خالفنى من خالفنى
ووافقنى من وافقنى ، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذى هوأى .
معكم من الله كتاب ينطق بالحق . فوالله لئن كنت نطقت بأمر
أريده مأريد به إلا الحق . قالوا : قل نسمع ياأمير المؤمنين .
قال : قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أنى أظلمهم
حقوقهم . وإنى أعوذ بالله أن أركب ظلما . لئن كنت
ظلمتهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم ، لقد شقيت . ولكن رأيت
أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى . وقد غنمنا الله أموالهم
وأرضهم وعلوجهم . فقسمت ماغنموا من أموال بين أهله
وأخرجت الخمس فوجته على وجهه وأنا فى توجيهه . وقد رأيت
أن أحبس الأرضين بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخراج ،
وفى رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فينا للسلبين — المقاتلة ،
والذرية ، ولئن يأتى من بعدى . أرايتم هذه الثغور
لابد لها من رجال يلزمونها ؟ أرايتم هذه المدن العظام
كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لابد لها من
أن تشحن بالجيوش وإدراة العطاء عليهم ؟ فمن أين يعطى
هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج ؟ فقالوا جميعا : الرأى
رأيك ، فنعم ماقلت وما رأيت . إن لم تشحن هذه الثغور
وهذه المدن بالرجال وتجرى عليهم مايتقوون به رجوع أهل الكفر

الى مدنها . فقال : قد بان لى الامر فن رجل له جزالة وعقل يضع الارض مواضعها ويضع على العلوج مايمثلون ؟ فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف وقالوا : تبعه الى اهم ذلك ، فان له بصراً وعقلاً وتجربة . فأسرع اليه عمر فولاه مساحة أرض السواد . فأدت جباية سواد الكوفة قبل أن يموت عمر رضى الله تعالى عنه بعام ، مائة ألف ألف درهم . والدهرم يومئذ درهم ودانقان ونصف . وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المثقال

قال : وحدثني الليث بن سعد عن حبيب بن أبى ثابت قال : إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من المسلمين أرادوا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يقسم الشام كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ، وأنه كان أشد الناس عليه فى ذلك الزير بن العوام وبلال بن رباح . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : إذن أترك من بعدكم من المسلمين لاشئ لهم . ثم قال : اللهم اكفى بلالا وأصحابه . قال : فرأى المسلمون أن الطاعون الذى أصابهم بعمواس كان عن دعوة عمر . قال : وتركهم عمر رضى الله عنه ذمة يؤدون الخراج للمسلمين

قال : وحدثني محمد بن اسحق عن الزهري أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه استشار الناس فى السواد حين

افتتح . فرأى عامتهم أن يقسمه ، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك ، وكان رأى عمر رضى الله تعالى عنه أن يتركه ولا يقسمه ، فقال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . ومكثوا في ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك . ثم قال عمر رضى الله تعالى عنه : انى قد وجدت حجة - قال الله تعالى في كتابه : (وما أفاء الله على رسوله منهم . فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير) حتى فرغ من شأن بنى النضير . فهذه عامة في القرى كلها . ثم قال : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب) . ثم قال : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم ، فقال : (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) . فهذا فيما بلغنا والله اعلم للأئصار خاصة . ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : (والذين جاموا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين

سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) . فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم .
فقد صار هذا الفء بين هؤلاء جميعا فكيف تقسمه هؤلاء
وندع من تخلف بعدهم بغير قسم . فأجمع على تركه وجمع
خراجه

قال أبو يوسف : والذي رأى عمر رضى الله عنه
من الامتناع من قسمة الارضين بين من افتتحها عندما عرفه
الله ما كان فى كتابه من بيان ذلك توفيقا من الله كان له
فيما صنع وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من
جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم .
لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس فى الاعطيات
والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير فى
الجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خلت
من المقاتلة والمرنزة . والله أعلم بالخير حيث كان . اهـ

المساحة المفروض عليها الخراج

يستفاد مما دونه مؤرخو العرب أن مصر م مسح
أرضها خمس مرات فى عصرهم وهى :

المرة الأولى على يد ابن رفاعه عامل الخراج
فى خلافة الوليد واخيه سليمان بن عبد الملك حوالى سنة ٩٧ هـ
(٧١٥ م) (راجع كتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم ص ١٥٦)

والثانية كانت على يد ابن الجحباب في خلافة
هشام بن عبد الملك حوالى سنة ١١٠ هـ - ٧٢٩ م (راجع
كتاب فضائل مصر للكندى ص ٢٠١)

والثالثة كانت على يد ابن مدير في خلافة المعز
بالله حوالى سنة ٢٥٣ هـ - ٨٦٧ م (راجع كتاب النجوم
الزاهرة لأبى المحاسن ج ١ ص ٤٩)

والرابعة في زمن السلطان المنصور حسام الدين
لاجين في سنة ٦٩٧ هـ - ١٢٩٨ م (راجع كتاب بدائع
الزهور لابن اباس ج ١ ص ١٣٧)

والخامسة في زمن السلطان الملك الناصر محمد بن
قلاوون في سنة ٧١٥ هـ - ١٣١٥ م (راجع خطط المقرئى
ج ١ ص ٨٧ و ٨٨ و كتاب بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩)

وستكلم عن هذه المساحات المختلفة فيما بعد كل
واحدة منها على حدة في الفصل الخاص بالحاكم الذى تمت
في عهده

الفدان

إن وحدة المقاييس التي كانت مستعملة في مصر لقياس
الأراضى عند ما فتحها العرب هي الأرور. ولكن سرعان ما رأينا
مؤلفيهم يتكلمون عن الفدان

فها هو ابن عبد الحكم يذكر في كتابه ص ١٥٣
ان عمرو بن العاص فرض ضريبة على أرض مصر
الزراعية باعتبار الفدان . وهو مقياس لم يدخله العرب معهم
عندما فتحوا مصر لأن المقياس المستعمل في الشام والعراق
كان الجريب لا الفدان

فيلوح من ذلك أن الفدان كان مقياسا وطنيا
يستعمله القبط في مصر وأن العرب أخذوه عنهم ولم يأثروا
به من عندهم

ولم تكن مساحة الفدان في الزمن الغابر مساوية لمساحته
في عصرنا هذا بل كانت أكبر منها . وإليك ما ذكره بعض المؤلفين
عنها :

قال ابن ماتي في كتابه (قوانين الدواوين ص ٣٢) :

اتفق أهل مصر على أن يمسحوا أرضهم بقصة تعرف
بالحاكية طولها خمسة أذرع بالنجاري . فمئى بلغ المسوح من
الأرض أربعمائة قصة سموه فدانا . اهـ

وقال القلقشندي في كتابه (صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦)
تحت العنوان الآتى :

(أرض الزراعة)

قد اصطلح أهلها على قياسها بقصة تعرف بالحاكية كأنها

حررت في زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي فنسبت اليه . وطولها ستة أذرع بالهاشي كما ذكره أبو القاسم الزجاجي في « شرح مقدمة أدب الكاتب » . وخمسة أذرع بالنجاري كما ذكره ابن عماني في « قوانين الدواوين » ، وثمانية أذرع بذراع اليد كما ذكره غيرهما . وذراع اليد ست قبضات بقبضة انسان معتدل . كل قبضة أربعة أصابع بالخنصر والبصر والوسطى والسبابة . كل اصبع ست شعيرات معرضات ظهرا لبطن على ماتقدم في الكلام على الأميال . وقد تقدر القصة ياعين من رجل معتدل وربما وقع القياس في بعض بلاد الوجه البحرى منها بقصة تعرف بالسندفاوية أطول من الحاكية بقليل نسبة الى بلد تسمى سندفا بالقرب من مدينة المحلة . ثم كل أربعائة قصة في التكسير يعبر عنها بفدان وهو أربعة وعشرون قيراطا كل قيراط ست عشرة قصة في التكسير . اهـ

ولأجل تعيين ماتساويه هذه القصة من الامتار يلزمنا أولا أن نقدر ما يساويه الاصبع

لقد قدر جومار في المذكرة العجيبة التي وضعها في الطريقة المنربة عند قدماء المصريين (كتاب وصف مصر ج ١ جدول ٨) مقدار الأصبع المستعمل في ذراع مقياس النيل بالروضة بـ ٠.٢٢ ر من المتر والأصبع المصرى والعربى بـ ٠.١٩ ر من المتر فيكون متوسطها ٠.٢٠ ر من المتر لكل أصبع تقريبا . وهذا المقدار يعادل متوسط أربعة أصابع انسان فعلا . وبضربه في أربعة أصابع وضرب الناتج

في ست قبضات ثم الناتج الثاني في ثمانية أذرع يكون الناتج الأخير ٣٨٤ من الأمتار وهو طول القصة . وهذا المقدار مطابق لما سيذكر بعد مطابقة عجبية :

إن المقياس المئري المحكم لهذه القصة لم يتكلم عنه سوى جاكوتان Jacotin (كتاب وصف مصر جدول مساحة مصر ج ٢ ص ٥٧٣) قال :

الفدان مقياس زراعي بمصر . ونوجد أفدنة متباينة في المساحة . والفدان الآتي يانه هو الأكثر شيوعا في سائر أنحاء مصر والأقرب الى الصحة ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن مربع طول ضلعه ٢٠ قصة . والقصة مقياس طولى يستعمل في قياس الأراضى . ووجدت القصة في عهد الخلفاء وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد الجزيرة وقد اعترفت بها الجمعية التي اختيرت لمسح الأراضى وعابرها فكان طولها $٦ \frac{2}{3}$ من الأذرع البلدية والذراع البلدى يساوى ٥٧٧٥. من المتر. فعلى هذا الحساب يكون مقدار القصة الطولية ٣٨٥ من الأمتار، والمربعة ١٤٨٢٢٥ من الأمتار المربعة. وبضرب هذا المقدار في ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصات المربعة يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان. اهـ

وهذه المساحة يجب اعتبارها المساحة التى ذكرها جميع المؤلفين منذ فتح العرب مصر الى حكم محمد على

أما تخفيض مساحة الفدان الى ٤٢٠٠ متر مربع أو $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة فقد حدث في عهد محمد علي . وهما هو مارواه بهذا الصدد مؤرخو عصره :

قال مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٨) ما ترجمته :

كانت القسبة القديمة طولها ٣٨٥ من الأمتار
نخفضت إلى ٣٦٤ من الأمتار وأصبح الفدان الآن يساوي $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة . اهـ

وقال كلوت بك في كتابه (نظرة عامة حول مصر ج ٢ ص ٥٠٠) :

إن مساحة الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة . والقيمة
المثيرة للقسبة ٣١٥ من الأمتار . فتكون مساحة الفدان
٤٠٨٣ مترا مربعا . اهـ

وقال يعقوب أرتين باشا في كتابه (الملكية
العقارية في مصر ص ١٢٢) :

إن محمد علي لما أمر بمسح الأراضي في سنة ١٨١٣ م
صدرت إرادته بأخذ متوسط لمساحة الفدادين الموجودة .
فقدت مساحة الفدان بـ $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قسبة مربعة . اهـ

وقال جرجس بك حنين في كتابه (الاطيان والضرائب ص ١٠٩ و ١١٠)

وجد الفدان في بعض البلاد بمقدار ٤٣٢ قسبة مربعة . وفي أكثر البلاد بمقدار ٤٠٠ قسبة مربعة . وفي بعض البلاد بمقدار ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ قسبة . فأراد المغفور له محمد علي باشا تقرير وحدة جديدة لأقيسة الاطيان في البلاد . فعقدت بأمره جمعية في سنة ١٢٥٥ هـ (سنة ١٨٣٨ م) تألفت من بعض مشاهير المهندسين وهم لينان باشا وأدهم باشا وبهجت باشا وأزهري أفندي وإبراهيم أفندي وهبي ومحمد بك عبد الرحمن . وقررت القسبة بمقدار ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين جزءا من مائة جزء من المتر . وكان قد تقرر من قبل ذلك في وقت اجراء المساحة العمومية على اطيان بلاد القطر اعتبار الفدان بمقدار ثلاثمائة وثلاث وثلاثين قسبة وثلاث قسبة مربعة . وبذلك أصبح الفدان كما ذكرنا قبل عبارة عن مسطح من الأرض يمتد بمقدار ثمان عشرة قسبة وربيع قسبة تقريبا في كل من جهاته الأربع . وانه وان لم يعلم في الوقت الحاضر على أى أساس بنوا رأيهم في جعل مسطح الفدان بمقدار $٣٣٣\frac{1}{3}$ قسبة مربعة الا ان ذلك في الغالب كان على متوسط الأقيسة المختلفة التي كانت متداولة وهو ما يقرب الى الحقيقة . لأن الخمسة المعدلات المار ذكرها التي هي ٤٣٢ و ٤٠٠ و ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ يتكون من جمعها ١٦٦٦ ، ويقسمتها على

خمسـة ينتج $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ فعدلوا الكسر بجعله ثلثا بدلا من خمس
لسهولة الحساب وجعله كقاعدة راسخة في الذهن بأن كل
ألف قصبة ثلاثة أفدنة . وقد أخرجت الحكومة من حكم هذه
القاعدة جميع الأراضي التي في بعض جهات لم تف مسطحاتها
من الأصل بهذا المعدل . فأمرت بالتعويل فيها على المقاسات
المثبتة في مستندات الملكية . أما تقدير طول القصبة على
معدل ثلاثة أمتار وخمسـة وخمسين سنتيمترا فواضح في أمر
صدر بعد ذلك من المرحوم سعيد باشا الى مدير الفيوم
في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٧ ، بأنه لما طلبت جملة قصبات
من جهات مختلفة ، وجدت أطوالها مختلفة ونذلك أخذ
متوسط هذه الأطوال المختلفة فكان بمقدار ٣٥٥ سنتيمترا .
والظاهر في نفس الأمر أن القصبة بمديرية جرجا كانت
بطول ٣٥٠ . وبمديرية الغربية كانت بطول ٣٥٥ . وطبعا كانت
في جهة أخرى بطول ٣٦٠ حتى ان المتوسط بلغ ٣٥٥ .
وتأيد بأمر عال آخر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ على ان
ذات مقياس القصبة قد أبطلت نظارة المالية استعماله في
أعمالها المساحية من ابتداء سنة ١٨٩٩ بمنشور في ٢٨ ديسمبر
سنة ١٨٩٨ ، قررت فيه استبدال ذلك المقياس بسلسلة
حديدية تسمى جنزيرا طوله مثل طول خمس قصبات . اهـ

فيرى بما تقدم أن مانجان وجرجس بك حين
وان اتفقا في أن عدد قصبات الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ إلا أنهما

اختلفا في طول القصة . فالأول جعله ٣٦٤ ر من الأمتار
والثاني ٣٥٥ ر من الأمتار ومع ذلك فلا ينبغي أن يساورنا
أى شك في صحة ما أبداه كل منهما

فانجان يتكلم بصفة شاهد عيان . وأما رواية
جرجس بك حنين فهي غاية في الدقة وليس هنالك مجال
للشك في صحتها ، لاسيما أن المركز الذى كان
يشغله جرجس حنين بك في وزارة المالية كان يخوله
أكثر من غيره أن يستقى أصح الأنباء وأصدقها
في هذا الموضوع

وقال جيرار Girard في مذكرته عن المقاييس
الزراعية عند قدماء المصريين في (كتاب وصف مصر
المجلد الأول ص ٣٥٠) :

انه علاوة على القصة التى طولها ٣٨٥ ر من
الأمتار التى كان يستعملها الأهالى فيما بينهم كانت توجد
قصة أخرى أقصر من الأولى بثلث ذراع ، طولها
٣٦٥ ر من الأمتار وكانت تستعمل فى المعاملات التى كانت
بين الأهالى والقبط كما كان يستعملها أيضا مساحو الحكومة . اه
وبما لاشك فيه أن مانجان يقصد القصة الأخيرة .
فانه لما أمر محمد على بتخفيض عدد قصبات الفدان
من ٤٠٠ إلى $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ وقبضا صدرت ارادته بمسح الأراضى

أبقى طول القصة المذكورة على حاله . وعلى ذلك تكون مساحة هذا الفدان ٤٤٤١ مترا مربعا

وأما مقدار الفدان الذى ذكره كلوت بك فقد استحال علينا أن نجد ما يؤيده فى أى كتاب من كتب المؤلفين الآخرين . وبما انه ذكره بصفة شاهد عيان فلا يسعنا الا أن ننظر بعين الاعتبار الى مقدار ذلك الفدان وهو ٤٠٨٣ مترا مربعا

معرفة عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

إن هذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعة الذين خلفوا النبي صلى الله عليه وسلم . وفى عهده فتح عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤٠ م)

وقد سبق القول بأن عمر رفض مصادرة أراضي مصر وتقسيمها بين المسلمين وأمر بربط الخراج عليها وأن عمرو بن العاص قام بتنفيذ أوامره . وهالك ما رواه ابن عبد الحكم فى كتابه ص ١٥٢ و ١٥٣ بهذا الصدد قال :

وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر قطرها على جباية الروم . وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم . وان قل أهلها

وخربت نقصوا . فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العماره والخراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور . ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احوال القرى وسعة المزارع . ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة فينبذون فيخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض . ثم يخرج منها عدد الضيافة للسليين ونزول السلطان . فاذا فرغوا نظروا الى ما في كل قرية من الصنائع والأجراء فقسّموا عليهم بقدر احتماهم . فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتماها . وقل ما كانت تكون الا الرجل المتأب أو المتزوج . ثم ينظرون ما بقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض . ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال . وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف . فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم . وكانت قسمتهم على قراريط الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك . وكذلك روى عن النبي صلعم انكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا . وجعل عليهم لكل فدان نصف اردب قمح وويتين من شعير

إلاّ القرط فلم يكن عليه ضريبة . والوية يومئذ ستة أمداد . اه
وقال أيضا بالصفحة ١٥٤ :

حدثنا عبد الملك بن مسلبة حدثنا ابن لهيعة عن
يزيد بن ابى حبيب قال قال عمر بن عبد العزيز : أيما ذى
أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله ، وما كان من أرض
فانها من فء الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك بن مسلبة
حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما قوم
صالحوا على جزية يعطونها فن أسلم منهم كان أرضه وداره
لبقيتهم . قال الليث وكتب الى يحيى بن سعيد أن ماباع
القبط فى جزيتهم وما يؤخذون به من الحق الذى عليهم من
عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة أو دابة فان ذلك جائز عليهم جائز
لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أسروا . وما أكرأوا
من أرضهم فجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزية التى
عليهم . فلعل الأرض أن ترد عليهم إن أضرت بجزيتهم .
وإن كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كراؤها جائزا لمن تكرها
منهم . اه

وقال أيضا بالصفحة ١٥٥ :

حدثنا عبد الملك بن مسلبة حدثنا ابن وهب عن
محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن
الخطاب فقال : ضعوا الجزية عن أرضى . فقال عمر : لا إن

أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس ما باع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فان ذلك لا يشترى منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين ، لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين ، ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها . وليس عليهم إلا ما صالحوا عليه . ولا أرى أن يزداد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب . لأن عمر خطب الناس فقال : قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السنن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لي ولا أدري كيف صنع فيها عمر . غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين افتحوها . فلو نزل هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهل المعرفة منهم والأمانة كيف كان الأمر في ذلك . فان وجد من ذلك علما يشفي وإلا اجتهد في ذلك هو ومن حضره من المسلمين . اهـ

ويستنتج مما رواه ابن عبد الحكم أن عمرو ابن العاص فرض على كل فدان مزروع جبا نصف اردب قح (٣ ويات أو ٦ كيلات) و ويتبين من الشعير (٤ كيلات)

وبمجموع ذلك خمس ويات أو عشر كيلات من
الحبوب عن كل فدان مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا . أى
ثلاث ويات ونصف وية أو سبع كيلات عن كل فدان
مساحته ٤٢٠٠ متر مربع . أما الأرض المزروعة برسيا
فلم يفرض عليها خراج

ولأجل أن نعرف قيمة هذا الخراج العيني يلزمنا
تقدير عدد الأفدنة التى كانت تزرع قمحا وشعيرا
لقد سبق القول بأن عدد الأشخاص الذين فرض
عليهم عمرو الجزية كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نفس . وأبنا أن هذا
العدد لابد أن يكون ثلث السكان . وعلى ذلك يكون
مجموعهم ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وإن كان ابن عبد الحكم قد نقل
عن يحيى بن ميمون الحضرمى فى كتابه (فتوح مصر ص ٨٧) أن
الاحصاء الذى عمله عمرو أسفر عن ٨/٠٠٠/٠٠٠ شخص فرضت
عليهم الجزية . وعلى ذلك يكون مجموع عدد السكان ٢٤/٠٠٠/٠٠٠
نسمة . وسبق لنا القول أيضا بأن مجموعا حاشدا كهذا لابد
له من ٦ ملايين من الأفدنة المزروعة من بينها ٤ ملايين
فدان تزرع قمحا وشعيرا . وبضرب هذا العدد فى ٧ كيلات
خراج الفدان يكون الناتج ٢/٣٣٣/٣٣٣ إردبا . وبضرب
هذا فى ٣٥ قرشا ثمن الارdeb يكون الناتج ٨١٦/٦٦٦ ج . م تقريبا
وهو جملة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد $١٣\frac{1}{٢}$ من القروش

وقال اليعقوبى فى تاريخه ج ٢ ص ١٧٦ و ١٧٧ :

في هذه السنة فتح عمرو بن العاص الاسكندرية وسائر
أعمال مصر واجتباها أربعة عشر ألف ألف دينار (٨٠٠٠/٤٠٠/٨ ج.م)
من خراج رؤوسهم لكل رأس دينارا . وخراج غلاتهم
من كل مائة إردب اردبين . اهـ

وبما أننا قدرنا المساحة المزروعة في هذا العصر
بسته ملايين من الأفدنة فليس يوجد ما لا يجعلنا نعتقد
بأن المحصول كان كما في عصر الفراعنة ستين مليون إردب
حتى يمكن بذلك تموين عدد السكان الجسم في ذلك العصر

هذا وقد ذكر المسعودي كما جاء في كتاب (الخطط
التوفيقية لعلی مبارك باشا ج ١٨ ص ٥ — وقد سبق
ذكر ذلك — أن عمرو بن العاص بنى مقياسا بحلوان .
وسبب بنائه لهذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل الى علم
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مايلقى أهلها من الغلاء عند
وقوف النيل عن الحد الذي في مقياس لهم ، وإن الاستشعار
يدعوهم الى الاحتكار ، ويدعو الاحتكار الى تصاعد الاسعار
بغير قسط . فكتب عمر بن الخطاب الى عمرو بن العاص
يسأله عن شرح الحال . فأجابه عمرو : انى وجدت ماتروى
به مصر حتى لايقط أهلها ، أربعة عشر ذراعا . والحد
الذى يروى منه سائرهما حتى يفضل عن حاجتهم ويبقى
عندهم قوت ستة أخرى ، ستة عشر ذراعا . اهـ

ويعلم بما تقدم أنه عندما يبلغ الفيضان ستة عشر ذراعا يكون تقدير المحصول بستين مليون اردب تقديراً ليس فيه مغالاة . وتكون جملة الخراج باعتبار $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{2000}$ اردب . وبضرب هذا في ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون الناتج $\frac{420}{1000}$ ج . م وهو قيمة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد ٧ قروش

وقال البلاذرى فى كتابه (فتوح البلدان ص ٢١٤ و ٢١٥) :

حدثنى ابراهيم بن مسلم الخوارزمى عن عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى فراس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : اشتبه على الناس أمر مصر . فقال قوم فتحت عنوة ، وقال آخرون فتحت صلحا والثلج فى أمرها أن أبى قدهما فقاتله أهل اليونة ففتحها قهرا وأدخلها المسلمين . وكان الزبير أول من علا حصنها . فقال صاحبها لابی : إنه قد بلغنا فعلكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود واقراركم الأرض فى أيدي أهلها يعمرونها ويؤدون خراجها . فان فعلتم بنا مثل ذلك كان أرد عليكم من قتلنا وسينا واجلائنا . قال فاستشار أبى المسلمين فأشاروا عليه بأن يفعل ذلك الا نفرا منهم سألوا أن يقسم الأرض بينهم . فوضع على كل جالم دينارين جزية إلا أن يكون فقيرا . وألزم كل ذى أرض مع الدينارين ثلاثة أرباب

حنطة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خل رزقا
للمسلمين تجمع في دار الرزق وتقسم فيهم . وأحصى المسلمون
فألزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جبة صوف ، وبرنسا
أو عمامة ، وسراويل ، وخفين في كل عام أو عدل الجبة
الصوف ثوبا قبطيا . وكتب عليهم بذلك كتابا ، وشرط
لهم اذا وفوا بذلك أن لا تباع نساؤهم وأبنائهم ، ولا تسبوا
وان تقرر أموالهم وكنوزهم في ايديهم . فكتب بذلك الى
أمير المؤمنين عمر فأجازته وصارت الأرض أرض خراج .
إلا أنه لما وقع هذا الشرط والكتاب ظن بعض الناس
أنها فتحت صلحا . قال ولما فرغ ملك اليونة من أمر نفسه
ومن معه في مدينته صالح عن جميع أهل مصر على مثل
صلح اليونة . فرضوا به وقالوا هؤلاء الممتعون قد رضوا
وقنعوا بهذا فنحن به أقنع لأننا فرش لامنعة لنا . ووضع
الخراج على أرض مصر فجعل على كل جريب ديناراً
وثلاثة أراذب طعاما . وعلى رأس كل حالم دينارين . وكتب
بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . اهـ

وقد ذكر البلاذرى لفظ الجريب في هذه العبارة
لكنه أخطأ في ذكره هنا . ونحن نرجح أنه خلط بين هذا
والفدان . لأن الجريب الذى هو أقل من الفدان لم يستعمل
في مصر قط . أما ثمن الثلاثة الأراذب التى ذكرها فهو
١٠٥ قروش على اعتبار أن ثمن الأراذب ٣٥ قرشا . وبإضافة

٦٠ قرشا قيمة الدينار المذكور معها إلى هذه القيمة يكون الناتج ١٦٥ قرشا وهو مقدار الخراج عن الفدان ومن المحقق أن هذا الخراج لم يفرض الا على الاطيان المزروعة قحاً . وهذه الاطيان يمكن تقدير مساحتها بملیونی فدان ويكون جملة خراجها ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج.م، ومتوسط خراج الفدان الواحد ٥٥ قرشا في المساحة المزروعة جميعها وهي ستة ملايين فدان وهذا المبلغ وإن كان يبدو لنا جسيماً لاسيما إذا قورن بما ذكره المؤلفان السابق ذكرهما إلا أننا نرى انفسنا مضطربين أن نذكره هنا بجارة لهذا المؤلف

وقد تبدو قيمة هذا الخراج ضئيلة عند قياسها بالقيم التي جيت فيما بعد . والسبب في ذلك هو أن المورد الرئيسي للإيرادات وقتها فتح العرب مصر كان الجزية . وبعد هذا الفتح أخذ الناس يدخلون في الدين الاسلامی، وأخذ هذا المورد على أثر ذلك في النضوب، فدعت الحالة الى إيجاد موارد أخرى . وها هي مبالغ الخراج التي حصلنا عليها في عهد هذا الخليفة :

المؤلف	الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
ابن عبد الحكم	جنيهاً مصرية ٨١٦/٦٦٦	أفدنة ٦/٠٠٠/٠٠٠	قروش ١٣ ¼
اليعقوبي	٤٢٠/٠٠٠	»	٧
البلاذري	٣/٣٠٠/٠٠٠	»	٥٥

فهرز سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

إن هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني أمية بدمشق .
وقد مسحت أرض مصر أول مرة في عصر العرب
على يد ابن رفاعه الذي كان عاملا عليها في خلافة
الوليد وخلافة أخيه وهو هذا الخليفة ، حوالى سنة ٩٧ هـ (٧١٥ م)
واليك ما ذكره عنها ابن عبد الحكم في كتابه
ص ١٥٦ قال :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالا حدثنا
الليث بن سعد قال : لما ولي ابن رفاعه مصر خرج ليحصى
عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم . فأقام في ذلك
سنة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان
والكتاب يكفونه ذلك بجذ وتشمير ، وثلاثة أشهر بأسفل الأرض
فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص
فيها في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال
الذين يفرض عليهم الجزية . اهـ

ولسوء الحظ ليس لدينا غير هذه العبارة أى
مستند نقف منه على نتيجة هذه المساحة حتى ولو
بوجه التقريب . وما ذكرنا هذا الفصل الا ابتغاء الاحاطة

بالتاريخ الذى حصلت فيه أول عملية لمسح الأراضى في
مصر بعد أن فتحها العرب

معرفة هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق، وفي
عهده مسحت أرض مصر على يد ابن الجباج عامل الخراج،
وهي المساحة الثانية التي ذكرها المؤرخون في عهد حكم العرب
قال الكندى في كتابه (فضائل مصر ص ٢٠١) :

وولى خراجها (أى خراج مصر) ابن الجباج لأمير
المؤمنين هشام . فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها
بما يركبه النيل، فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان . اهـ
وقد جباها أربعة آلاف ألف دينار (٢٠٠/٤٠٠/٢٠٠ ج ٢٠٠)

وقال المقريزى في خطه ج ١ ص ٧٥ :

لما ولى عبيد الله بن الجباج خراج مصر لهشام
ابن عبد الملك خرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها
بما يركبه النيل، فوجد فيها مائة ألف ألف فدان . اهـ

وقال بالصفحة ٩٩ :

في خلافة هشام بن عبد الملك عندما ولى الخراج عبيد الله
ابن الجباج خرج بنفسه ومسح العامر من أراضى مصر والعامر

بما يركبه ماء النيل ، فوجد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدان
سوى ارتفاع الجرف ووسخ الأرض . فراكها كلها وعدلها
غاية التعديل ، فعقدت معه أربعة آلاف ألف دينار
(٢/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) . هذا والسعر راخ والبلد بغير
مكس ولا ضريبة . اهـ

وينبغي على مانرى تفسير المائة مليون فدان بأنها
المساحة العمومية لجميع أراضى القطر ، والثلاثين مليون بالجزء
المزروع . ومن الصعب معرفة أى مساحة أريدت للفدان فى هذا العدد
الهائل . ولكن بما ان المؤلفين أوردوه فما علينا الا ان نذكره .
وبذا يصير خراج الفدان ٨ قروش

ولو حذف صفر من مقدار ال ٣٠/٠٠٠/٠٠٠ فدان
اللى ذكرها المقرضى فى عبارته الثانية لكان الباقي معقولا لاسيما إذا
قوبل هذا الباقي بالمساحة المزروعة فى عهد الخلافة الآتية
ولكن حيث إن هذا المقدار مدون بالحروف لا بالأرقام
فلا نرى شيئا يسوغ لنا هذا الحذف

معرفة المأمور .

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بنى العباس ببغداد ، وفى عهده
هبط مقدار المساحة إلى الحد المعقول

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ :

كان خراج مصر إذا بلغ النيل سبع عشرة ذراعا
وعشر أصابع، أربعة آلاف الف دينار ومائتي الف وسبعة
وخمسين الف دينار (٥٥٤/٠٠٠/٢ ج م). والمقبوض عن
الفدان دينارين (١٢٠ قرشا) في خلافة المأمون
وغيره. ١٠ هـ

فيستتج من هذا أن عدد الأفدنة التي كان
مفروضا عليها الخراج هو ٢/١٢٨/٥٠٠ فدان مساحة
كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً. وتحويلها إلى أفدنة مساحة
كل منها ٤٢٠٠ متر مربع تصير ٧٣٢/٠٠٤/٣ فدانا. ويكون
خراج الفدان الواحد ٨٥ قرشا

معرفة المقرئ بالله

سنة ٢٥٥ هـ (٨٦٩ م)

إن هذا الخليفة هو الثالث عشر من خلفاء بني
العباس ببغداد. وقد تم في أيامه على يد ابن المدبر مسح أرض
مصر حوالي سنة ٢٥٣ هـ (٨٦٧ م) وهي المساحة الثالثة في
عصر العرب

وهنا نرجع مرة أخرى إلى تدوين أرقام وهمة

ذكرها أيضا مؤلفو العرب :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب (نشق الأزهار)
لابن اياس ص ٣٧ :

لما ولي الأمير أحمد بن طولون على مصر وجدها
خرابا وقد انحط خراجها حتى بقي ثمانمائة ألف دينار
(٤٨٠/٠٠٠ ج م) . ١٠ هـ

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩

تسلم (أحمد بن طولون) أرض مصر من أحمد
ابن محمد بن مدبر وقد خربت أرض مصر حتى بقي خراجها
ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج م) . ١٠ هـ

وقال في ص ١٠٠ :

وآخر ما اعتبر حال أرض مصر فوجد مدة حرثها ستين يوما
ومساحة أرضها مائة ألف الف وثمانين ألف فدان .
يزرع منها في مباشرة ابن مدبر أربعة وعشرون ألف فدان .
وانه لا يتم خراجها حتى يكون فيها أربعائة ألف وثمانون
الف حرث يلزمون العمل فيها دائما . فاذا أقيم بها
هذا القدر من العمال في الأرض تمت عمارتها وكل خراجها . وآخر
ما كان بها مائة ألف وعشرون ألف مزارع . في الصعيد
سبعون الفا ، وفي أسفل الأرض خمسون الفا . ١١ هـ

وقال أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :
وقيل إن أحمد بن المدير المذكور اعتبر ما يصلح
للزراعة بمصر فوجده أربعة وعشرين ألف ألف فدان والباقي
مستبحر وتلف من قلة الزراعة ١٠ هـ

وبناء على ما تقدم تكون مساحة الارض المزروعة
٢٤ مليون فدان ، وقيمة الخراج ٤٨٠ / ٠٠٠ ج ٠ م ، ويكون
متوسط الخراج عن الفدان الواحد قرشين

ولو حذف صفر من عدد الافدنة البالغ
٢٤ / ٠٠٠ / ٠٠٠ لاصبح هذا العدد معقولا لاسيما اذا قوبل
بالعدد الذى ذكر فى عهد الخلافة السابقة . ولكن أتى
لنا ذلك وهو مدون بالحروف لا بالارقام

وعلى ذلك لا يوجد ما يسوغ لنا هذا الحذف

مكتمة احمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م)

اشتهر عهد هذا الامير بالرفاهية واليسار اللذين جالا
بالبلد ، وزادها اتساعا وانتشاراً تصرفاته الحسنة وادارته
الرشيدة

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب بدائع

الزهور لابن إياس ج ١ ص ٢٦٦ :

جى خراج مصر فى أيام الامير أحمد بن طولون
مع وجود الرخاء أربعة آلاف الف دينار وثلاثمائة الف
دينار (٥٨٠/٠٠٠ / ٢ ج ٠ م) ١٠ هـ

مكومة الاخشيد محمد بن طنج
سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هذا الامير هو أول أمراء الاسرة الاخشيدية

قال المقرئى فى خطه ج ١ ص ٩٩ :

بلغ خراج مصر فى أيام الامير أبى بكر محمد بن
طنج الاخشيد الفى الف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) ١٠ هـ
وقال أيضا فى هذه الصفحة :

والاخشيد أول من عمل الرواتب بمصر . وكان كاتبه
ابن كلا قد عمل تقديراً عجز فيه المرتب عن الارتفاع مائتى
الف دينار . فقال الاخشيد كيف نعمل ؟ قال : حط من
الجرایات والارزاق فليس هؤلاء أولى من الواجب . فقال
غداً تيجئني وندبر هذا . فلما أتاه من الغد قال له الاخشيد :
قد فكرت فيما قلت ، فاذا أصحاب الرواتب الضعفاء وفيهم
المستورون وأبناء النعم . ولست آخذ هذا النقص إلا

منك . فقال ابن كلا : سبحان الله ! فقال : تسليحا . وما زال به
الاشيد حتى أخذ خطه بالقيام بذلك فعوتب على ما صنعه
فقال : يا قوم اسمعوا إيش كان يعمل . جاءه أحمد بن محمد
ابن المارداني فقال له : ما بيني وبين السلطان معاملة ، ولا
للاشيد على طريق . وهذه هدية عشرة آلاف دينار
للاشيد ، والـ ألف دينار لك . فجاءني وقال : لك قبل ابن المارداني
مطالبة ؟ فقلت : لا . فقال : هذه ألف دينار قد جاءتك على
وجه الماء . فأعطاني ألفا ، وأخذ عشرة آلاف دينار . وأهدى إلى
محمد بن علي المارداني في وقت عشرين ألف دينار على يده
فاستقلتها . فلما اجتمعنا عاتبته ، فقال لي : أرسلت إليك مائة ألف
دينار ، ولابن كلا كاتبك عشرين ألف دينار . فأخذ المائة
وأعطاني العشرين ألفا . فذكرت قول محمد بن علي
له فقال : ما أبرد هذا حفظت لك المائة ألف لوقت حاجتك
تربدها ؟ خذها وأنا أعلم أنك تتلفها . اهـ

معرفة المعز لدين الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

ان هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين بمصر . وقد
أورد المؤرخون ما جابه من الخراج في ظرف عدة سنين .
واليك ما قاله هؤلاء :

قال ابن وصيف شاه كما جاء في كتاب نشق
الازهار لابن اباس ص ٣٧ :

لما قدم جوهر القائد من الغرب في أيام الخليفة
المعز الفاطمي جبي خراج مصر في أيام الفاطميين ألف ألف
ومائتي ألف دينار (٧٢٠/٠٠٠ ج. م) وذلك في سنة ثمان
وخمسين وثلاثمائة . اهـ

وأورد المقرئ في خطه ج ١ ص ٩٩ عن السنة نفسها
قيمة أخرى هي ٣/٢٠٠/٠٠٠ دينار (١/٩٢٠/٠٠٠ ج. م)
ونحن نرى أنه أخطأ بلا شك في هذا المبلغ إذ
أن غيره من المؤلفين ذكره بصفة متحصل عن السنين
التي تلي هذه السنة . وهذا بالطبع أقرب إلى الصواب
لأن الفاتح عادة يجبي في أول سنة أقل مما يجبيه في
السنين التالية

وقال ابن حوقل في كتابه (المسالك والممالك ص ١٠٧
ومابعدهما) :

وما لاشك فيه أنها جيت (أى مصر) لسنة ٣٥٩ هـ
(٩٧٠ م) على يد أبي الحسن جوهر عبد أمير المؤمنين
المعز لدين الله ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتي ألف دينار
(١/٩٢٠/٠٠٠ ج. م) . وذلك أنهم كانوا فيما سلف من
الزمان يؤدون عن الفدان ثلاثة دنائير ونصفا (٢١٠ قروش)

وزائدا عن ذلك القليل الى نقص يسير . فقبض منهم في هذه السنة المذكورة عن الفدان سبعة دنائير (٤٢٠ قرشا) ولذلك انعقد هذا المال بهذا الوفور . اهـ

وعلى هذا الحساب لابد أن يكون عدد الافدنة التي مساحة الواحد منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً هو ١٤٣/٤٥٨ فداناً . وتحويلها الى أفدنة مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع تصير ٦٤٦/٧٤٥ فداناً . ويكون خراج الفدان الواحد $\frac{1}{4}$ ٢٩٧ من القروش

ويظهر أن ذلك لايسوغ في العقل الا بصعوبة . إذ أن عدد الافدنة قليل جداً ووحدة الخراج مرتفعة للغاية . ومع ذلك فهذا المؤلف رزين مدقق وكان من الذين عاشوا في ذلك العصر

وذكر أبو المحاسن في كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :

ثم جباه (أى الخراج) جوهر القائد خادم المعز العبيدى ثلاثة آلاف الف دينار ومائى الف دينار (١٠٠٠ / ٩٢٠ / ١ ج . م) في سنة ستين وثلاثمائة (٩٧١ م) . اهـ

ويتضح من ذلك أن خراج السنة الماضية ظل باقيا على ما هو عليه . واليك ملخص

مبالغ الخراج في عهد هذا الخليفة :

السنة	الخراج بالجنيهات المصرية	المساحة بالافدنة	متوسط خراج القدان بالقروش
سنة ٣٥٨ هـ	٧٢٠/٠٠٠		
» ٣٥٩ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	٦٤٦/٧٤٥	٢٩٧ $\frac{1}{2}$
» ٣٦٠ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	»	»

مهرقة المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين بمصر. وقد أورد لنا أبو صالح الارمني في تاريخه (الكنائس) ص ١٠ وما بعدها، يانا بخراج هذا العهد ذا فائدة عظيمة، أوضح فيه النواحي والكفور بكل كورة، لكنه مع الاسف أغفل فيه مساحة كل منها

وقد ذكر في هذا البيان أن الخراج المؤدى عنها هو ٣/٠٦١/٠٠٠ دينار (١/٨٣٦/٦٠٠ ج ٢٠) عدا المقدر عن مدينة الاسكندرية وثغر دمياط وتيس وققط وتقادة وبركة الحبش بظاهر مصر

ومقداره ٦٠/٠٠٠ دينار (٣٦/٠٠٠ ج.م.) ثم ذكر
في ختام يئانه أن ذلك الخراج استخرج في عهد
الخليفة المستنصر بالله الفاطمي أيام ابن الكحال القاضي . وها
هي عدة النواحي والكفور نقلا عن ذلك البيان :

الوجه البحرى

الكلورة أو المديرة	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الشرقية	٢٩٤	١٥٨	٤٥٢
المرتاحية	٤٨	٤١	٨٩
الدقلية	٣٩	٣١	٧٠
الأبوانية	٦		٦
جزيرة قوسنيا	٦٨	٦	٧٤
الغريفة	١٤٩	١٦٥	٣١٤
السمودية	٩٧	٣٢	١٢٩
المنوفيتين	٦٩	٣٢	١٠١
قوة والمزاحمتين	١٠	٣	١٣
النسراوية	٦		٦
نقل بعده	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	بمجموعها
ماقبله	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤
رشيد والجديدة وادكو	٣		٣
جزيرة بني نصر	٤١	٢٣	٦٤
البحيرة	٨٧	٨٩	١٧٦
حوف رمسيس		١٠١	١٠١
المجموع	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	بمجموعها
الجزيرة	٧٠	٢٧	٩٧
الاطفيحية	١٣	٤	١٧
البوصيرية	١٣	١	١٤
القيومية	٥٥	١١	٦٦
الهنساوية	٨٤	٢١	١٠٥
الأشمونين	٥٤	٥٧	١١١
الاسوطية	٢٢	٣٢	٥٤
المجموع	٣١١	١٥٣	٤٦٤

جـمـلـة النـواحي والقرى بالوجه البحرى والقبلى

الجهة	عدد النواحي	عدد القرى	مجموعها
الوجه البحرى	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨
القبلى	٣١١	١٥٣	٤٦٤
الجملة	١٢٢٨	٨٣٤	٢٠٦٢

وها هو خراج كل كورة أو مديرية نقلا عن البيان المذكور:
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الشرقية	٦٩٤/١٢١	٤١٦/٤٧٣
المرتاحية	٧٠/٣٥٨	٤٢/٢١٤
الدقهلية	٣٥٠/٧٦١	٢١٠/٤٥٧
الأبوانية	٤/٧٠٠	٢/٨٢٠
جزيرة قوسنيا	١٥٩/٦٦٤	٩٥/٧٩٨
الغربية	٤٣٠/٩٥٥	٢٥٨/٥٧٣
السمنودية	٢٠٠/٦٥٧	١٢٠/٣٩٤
المنوفيتين	١٤٠/٩٣٣	٨٤/٥٦٠
نقل بعده	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
ماقبله	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩
فوه والمزاحتين	٦/٠٨٠	٣/٦٤٨
النستراوية	١٤/٩١٠	٨/٩٤٦
رشيدوالجديدةوادكو	٣/٠٠٠	١/٨٠٠
جزيرة بنى نصر	٦٢/٥٠٨	٣٧/٥٠٥
البحيرة	١٣٩/٣١٣	٨٣/٥٨٨
حوف رمسيس	٧	٤
المجموع	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الجيزية	١٢٩/٦٤١	٧٧/٧٨٥
الاطفيحية	٣٩/٤٤٩	٢٣/٦٦٩
البوصيرية	٣٩/٣٩٠	٢٣/٦٣٤
القيومية	١٤٥/١٦٢	٨٧/٠٩٧
البهنساوية	٢٣٤/٨٠١	١٤٠/٨٨١
الأشمونين	١٢٧/٦٧٦	٧٦/٦٠٦
الأسوطية	٦٦/٩١٤	٤٠/١٤٨
المجموع	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الوجه البحرى	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠
القبلى	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠
الجملة	٣/٠٦١/٠٠٠	١/٨٣٦/٦٠٠

ولم يذكر أبو صالح الأرمينى فى يمانه خراج كورة
الأسىوطية . والمبلغ الذى نراه أمامها فى الجدول
السابق هو الباقى بعد طرح مجموع خراج الكور الأخرى
من جملة الخراج حيث ظهر لنا بعد مقابلتها أنها تختلفان
وقد ذكر المؤلف المذكور جملة النواحي والكفور وهى
٢١٨٦ ، منها ١٢٩٦ ناحية و ٨٩٠ كفرا وهذه الجملة تزيد ٦٨ ناحية
و ٥٦ كفرا بمجموعها ١٢٤ ، على الجملة التى فى الجدول السابق

حكومة صلاح الدين الأيوبرى

سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

ابتدأت حكومة هذا السلطان من سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م)

قال ابن عثاني في كتابه (قوانين الدواوين ص ٢٩) إنه في هذه السنة المذكورة كان خراج الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا والمزروع قححا هو ثلاثة أراذب. وبضرب هذا المقدار فى ٣٥ قرشا ثمن الارذب ينتج ١٠٥ قروش وهو خراج الفدان الواحد بالنقود . وبتحويل ذلك الفدان الى فدان مساحته ٤٢٠٠ متر مربع يصير خراج هذا الفدان الأخير $\frac{1}{8}$ ٢ من الأراذب عينا أو ٧٨ قرشا نقدا

وأورد لنا هذا المؤلف أيضا بيان الخراج الذى كان مربوطا على المحاصيل على اختلاف أنواعها عن سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م)

وخارج الستة المحاصيل الأولى منها ذكر قيمته بالأراذب فقط . وقد قدرنا هذه القيمة بالنقود حسبما كانت تساوى فى ذلك الوقت تقديرا مرجحا . وهذا هو البيان، والخراج المدون به هو عن الفدان الذى مساحته ٤٠٠ قصبة مربعة أو ٥٩٢٩ مترا مربعا :-

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خواجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قمح	٨٧	$2 \frac{1}{2}$
شعير	٨٧	$2 \frac{1}{2}$
فول	٨٧	$2 \frac{1}{2}$
حمص	٧٥	$2 \frac{1}{2}$
جلبان	٨٧	$2 \frac{1}{2}$
عدس	١٠٠	$2 \frac{1}{2}$
كتان	٣	١٨٠	...
قرط (برسيم)	١	٦٠	...
بصل وثوم	٢	١٢٠	...
ترمس	$1 \frac{1}{4}$	٧٥	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خواجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب شامى	١	٦٠	...

نوع المحصول	خراج القدان نقدا		خراج عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب السكر أول ستة	٥	٣٠٠	...
» » ثاني »	$2 \frac{1}{5}$	١٣٢	...
بطيخ	٣	١٨٠	...
لويكا	٣	١٨٠	...
سمسم	١	٦٠	...
قطن	١	٦٠	...
قلقاس	٤	٢٤٠	...
باذنجان	٣	١٨٠	...
نيل (نيلة)	٣	١٨٠	...
فجل ولفت	١	٦٠	...
خس	٢	١٢٠	...
كرنب	٢	١٢٠	...
بصل	٢	١٢٠	...

أشجار مختلفة

...	٥	٣٠٠	...
...	٣	١٨٠	...
...	٧	٤٢٠	...

وبتحويل خراج الفدان المذكور إلى خراج فدان
مساحته $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ من القصبات المربعة أى ٤٢٠٠ متر مربع
يصير الخراج كالآتى :-

الزراعة الشتوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	خراجه عينا
	قرش	إردب
قمح	٦١	$\frac{2}{3}$ ١
شعير	٦١	$\frac{2}{3}$ ١
فول	٦١	$\frac{2}{3}$ ١
حمص	٥٢	$\frac{2}{3}$ ١
جلبان	٦١	$\frac{2}{3}$ ١
عدس	٧٠	$\frac{2}{3}$ ١
كتان	١٢٧	...
قرط (برسيم)	٤٢	...
بصل وثوم	٨٥	...
ترمس	٥٣	...

الزراعة الصيفية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	خراجه عينا
	قرش	إردب
قصب شامى	٤٢	...

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	
	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة (رأس)	٢١٢	...
» » ثاني » (خلفة)	٩٣	...
بطيخ	١٢٧	...
لوييا	١٢٧	...
سمسم	٤٢	...
قطن	٤٢	...
قلقاس	١٦٩	...
باذنجان	١٢٧	...
نيل (نيلة)	١٢٧	...
فجل ولقت	٤٢	...
خس	٨٥	...
كرنب	٨٥	...
بصل	٨٥	...

أشجار مختلفة

كروم	٢١٢	...
قصب فارسي	١٢٧	...
أشجار	٢٩٦	...

وقال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٧ :

قال القاضى الفاضل فى متجددات سنة خمس وثمانين وخمسة (١١٨٩ م) أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من الاسكندرية إلى عذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسة خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكام والحبس ومنفلوط ومنقبط وعدة نواح أوردت أسماها ولم يعين لها فى الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف ألف وستة ألف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (١١١ / ٧٩١ / ٢ ج . م .) . اهـ

وإليك بيان المديرية وخارجها الذى ذكره :

الوجه البحرى

الخارج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١/١٩٠/٩٢٣	٧١٤/٥٥٤	الشرقية والمرتاحية والدقهلية وبوش
١١٥/٥٧٦	٦٩/٣٤٦	
٩٢/٤٠٣	٥٥/٤٤٢	البحيرة
١/٣٩٨/٩٠٢	٨٣٩/٣٤٢	حوف رمسيس
		نقل بعده

الخارج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١/٣٩٨/٩٠٢	٨٣٩/٣٤٢	ماقبله
١٠/١٢٥	٦/٠٧٥	قوة والمزاحمتين ...
١٥/٣٠٥	٩/١٨٣	النسراوية
١١٢/٦٤٦	٦٧/٥٨٨	جزيرة بنى نصر ...
١٣٠/٥٩٢	٧٨/٣٥٣	جزيرة قوسنيا
٦٧٤/٦٠٥	٤٠٤/٧٦٣	الغرية
٢٤٥/٤٧٩	١٤٧/٢٨٧	السمودية
٤٦/٢٧٤	٢٧/٧٦٤	الدنجاوية
١٤٨/٣٤٧	٨٩/٠٠٨	المنوفية
٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣	المجموع

الوجه القبلى

الخارج		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٣/٢٠٤	٩١/٩٢٢	الجيزة
٥٩/٧٢٨	٣٥/٨٣٧	الاطفيحية ...
٦٠/٤٦٦	٣٦/٢٨٠	البوصيرية
٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩	نقل بعده

الخـراج		الكورة أو المدبرة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩	ماقبله
١٥٢/٦٣٤	٩١/٥٨٠	الفيومية
٣٥٢/٦٣٤	٢١١/٥٨١	البهنسية
٢٥/٠٠٠	١٥/٠٠٠	الواحات
١٤٧/٧٣٢	٨٨/٦٣٩	الاشمونين
٧٢/٥٠٤	٤٣ ٥٠٢	السيوطى عدا منقلوط ومنقباط
١٠٨/٨١٢	٦٥/٢٨٧	الانخميه
٣٦٢/٥٠٠	٢١٧/٥٠٠	القوصيه
١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨	المجموع

جملة خراج الوجهين البحرى والقبلى

الخـراج		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣	الوجه البحرى
١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨	» القبلى
٤/٢٧٧/٤٨٩	٢/٥٦٦/٤٩١	الجملة

وهى من هذا البيان أن جملة المبالغ التى ذكرت أمام كل كورة وهى ٤/٢٧٧/٤٨٩ دينارا (٢/٥٦٦/٤٩١ ج ٠ م) ،

تنقص عن القيمة الاجالية التي ذكرها بمقدار
٣٧٥/٥٣٠ ديناراً (٣١٨/٢٢٥ ج . ٠ م)

حكومة المنصور حسام الدين لا ميين

سنة ٦٨٩ هـ (١٢٩٠ م)

إن هذا السلطان هو الرابع عشر من دولة
المماليك البحرية ، وفي عهده مسحت أرض مصر المرة
الرابعة في حكم العرب

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما أفضت السلطنة الى المنصور لاجين راك البلاد .
وذلك أن أرض مصر كانت أربعة وعشرين قيراطا ،
فيختص السلطان منها بأربعة قرايط ، ويختص الأجناد
بعشرة قرايط ، ويختص الأمراء بعشرة قرايط . وكان
الأمراء يأخذون كثيرا من اقطاعات الأجناد ، فلا
يصل الى الأجناد منها شيء . ويصير ذلك الاقطاع
في دواوين الأمراء ، ويحتجى بها قطاع الطريق ، وتثور بها
الفتن ، ويقوم بها الهوشات ، ويمنع منها الحقوق
والمقررات الديوانية ، وتصير مأكلة لأعوان الأمراء
ومستخدميهم ، ومضرة على أهل البلاد التي تجاورها .
فأبطل السلطان ذلك ، ورد تلك الاقطاعات على أربابها ،

وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء . وأول ما بدأ به ديوان الأمير سيف الدين منكوتمر نائب السلطنة . اهـ

وقال ابن اياس في كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧) :

ثم دخلت سنة سبع وتسعين وستمائة (١٢٩٨ م)
وفيها رآك السلطان البلاد المصرية وهو الروك الحسامي .
وكان ابتداء ذلك في سادس جمادى الأولى من السنة
المذكورة . وكان المتكلم في ذلك شخصا من المباشرين
يقال له التاج الطويل . فشرع في كتب قوائم بمساحة
البلاد وأسمائها . وكانت البلاد المصرية مقسومة يومئذ
على أربعة وعشرين قيراطا . منها أربعة قرايط للسلطان .
ومنها عشرة قرايط للأمراء والاطلاقات ، ومنها عشرة
قرايط للجند كلهم . فرسم السلطان للمباشرين بأن يكفوا
الأمراء بعشرة قرايط مع الأجناد ، وزاد الذين قد
تشكوا من الأجناد قيراطا ، وبقي للسلطان ثلاثة عشر
قيراطا . فشكى الجند وضجوا من ذلك ، وكان المتكلم
في ذلك الأمير منكوتمر النائب . فصار يقابح الأمراء
والجند أنحس مقابحة ، وعادى سائر العسكر بسبب ذلك .
ففرت قلوبهم عن السلطان لا حين ، وتمنى كل أحد
زواله ، وكثر الدعاء عليه من الناس . وكان مملوكه
منكوتمر من سيآت الدهر أظلم خلق الله تعالى وأنحسهم .
فلما كان ثامن رجب من السنة المذكورة فرقت

المثالات بما تقرر عليه المال مع الأمراء والجنود وهم
غير راضين بذلك . اهـ

ولم يذكر المقرئ ولا ابن اياس شيئا آخر عن
تفصيلات هذا الروك . غير أننا بواسطة كتاب
(التحفة السنية) لابن الجيعان الذى هو عن الروك
الذى بعده أى روك السلطان الناصر محمد بن قلاوون
امكننا استنتاج هذه التفصيلات

فقد ذكر ابن الجيعان فى كتابه الآنف الذكر
خراج الروك السابق عن القرى التى حدث فيها
تغير دون أن يذكر مصدر ذلك . غير أنه من النص الذى
نقلناه عن ابن اياس سابقا والنص الآتى له بعد يعرف
بالبداهة أن هذا الخراج يختص بالروك الحسامى

فقد قال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ص ١٥٩)
عند الكلام على حوادث سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) :

انه فى هذه السنة راك الناصر محمد بن قلاوون
البلاد المصرية وهو الروك الناصرى بعد الروك الحسامى ،
فزاد عن الروك الحسامى فى مواضع ونقص
فى مواضع . اهـ

واذن يكون الخراج السابق للذى ذكره ابن الجيعان
هو خراج الروك الحسامى . وسيوضح فيما بعد أن خراج الروك

الناصرى ينقص عن خراج الروك الحسامى بوجه عام

وقد تتبعنا فى وضع تفصيلات الروك الحسامى الطريقة التى وضع بها الروك الناصرى . أما عدد النواحى والفداين فقد أبقيناه على ما هو عليه لعدم وجود ما يفيد حدوث تغيير فيه خصوصا أن المدة ما بين الاثنى عشر سنة (١٧ سنة) لا يتوقع فيها حدوث تغيير كبير . واليك بيان هذه التفصيلات :

عدد النواحى بكل كورة فى

الوجه البحرى

عدد نواحها	الكورة أو المديرية
٢٦	ضواحي مصر
٦١	القليوبية
٣٩٦	الشرقية
٢١٤	الدقهلية والمرتاحية ..
١٤	دمياط
٤٧٧	الغربية
١٣٣	المنوفية
١٣٢١	نقل بعده

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	١٣٢١
أيثار وجزيرة بنى نصر...	٤٩
البحيرة	٢٣١
فوة والمزاحمتين	١٦
النسراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجزيرة	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
الفيومية	١٠٤
الهنساوية	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الاشمونين	١٠٤
المنفلوطية	٥
الاسيوطية	٣٣
الانخميمة	٢٥
القوصية	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة عدد النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى	١٦٣٧
القبلى	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه البحرى

خارجها		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٧/١٧٠	٩٤/٣٠٢	ضواحي مصر
٤٤٢/٤٧٤	٢٦٥/٤٨٤	القليوبية.....
١/٣٧٣/٤٩٣	٨٢٤/٠٩٦	الشرقية.....
٦٤٤/٢٦٦	٣٨٦/٥٦٠	الدقهلية والمرتاحية
٢٧/٠٦٦	١٦/٢٣٩	دمياط.....
٢/١٨٢/٩٣٣	١/٣٠٩/٧٦٠	الغربية.....
٥٦٤/٦٨٨	٣٣٨/٨١٣	المنوفية.....
١١٧/٤٧٥	٧٠/٤٨٥	أبيار وجزيرة بني نصر
٧٥٩/٤٢٨	٤٥٥/٦٥٧	البحيرة.....
٦٤/٤٥٨	٣٨/٦٧٥	فوة والمزاحمتين
٤٠/٦٨٠	٢٤/٤٠٨	النسراوية....
٨٠/٧٩٢	٤٨/٤٧٥	الاسكندرية.....
٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	المجموع

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجه القبلى

خارجها		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٧٨٥/٤٣٤	٤٧١/٢٦٠	الجزية
١٤٠/٧٥٢	٨٤/٤٥١	الاطفاحية
٥٣٣/٠٢١	٣١٩/٨١٣	الفيومية
١/١٧٨/٣٨٣	٧٠٧/٠٣٠	الهنساوية
٦٣٧/٤٩٦	٣٨٢/٤٩٨	الاشمونين
٦٤/٣٧٥	٣٨/٦٢٥	المنفلوطية
٣٨٣/٨٣٢	٢٣٠/٢٩٩	الاسيوطية
١٨٨/٦١٩	١١٣/١٧١	الاشميمية
٤٤٩/٧٤٩	٢٦٩/٨٤٩	القوصية
٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦	المجموع

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الخارج		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤	الوجه البحرى
٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦	الوجه القبلى
١٠/٨١٦/٥٨٤	٦/٤٨٩/٩٥٠	الجملة

عدد الافدنة بكل كورة في
الوجه البحرى

عدد افدتها		الكورة أو المديرية
فدان مائة ٢٠٥٩٢٩	فدان مائة ٢٠٢٤٢٠٠	
٢٠/٥٩٨	٢٩/٠٧٧	ضواحي مصر
١١٣/٣٢١	١٥٩/٩٧٢	القليوبية
٥١٣/٩٧٠	٧٢٥/٥٥٥	الشرقية
١٧٠/٥٨٨	٢٤٠/٨١٤	الدقهلية والمرتاحية
٩/١٩١	١٢/٩٧٤	دمياط
٥٥٧/١٧٦	٧٨٦/٥١٧	الغربية
١٤٦/٠٥٦	٢٠٦/١٨٢	المنوفية
١٠٠/٢٢٤	١٤١/٤٨٣	أبيار وجزيرة بنى نصر
٣١٨/١٩٦	٤٤٩/١٨٧	البحيرة
١٢/٩٢٧	١٨/٢٤٨	فوة والمزاحمين
٧/٣٢٦	٢٠/٣٤٢	النسراوية
٣٢/١٧٢	٤٥/٤١٦	الاسكندرية ..
٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧	المجموع

عدد الافدنة بكل كورة في
الوجه القبلى

عدد أفدتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحه ٢٠٢٤٢٠٠	فدان مساحه ٢٠٢٥٩٢٩	
٢٣٣/١١٧	١٦٥/١٣٦	الجزية
١٧٦/٧٦٣	١٢٥/٢١٦	الاطفيحية
٢١٩/٣٠٥	١٥٥/٣٥٢	الفيومية
٥٠٤/١٤٣	٣٥٧/١٢٦	الهنساوية
٢٩٥/٢٣٥	٢٠٩/١٣٩	الاشمونين
٣٢/١٧٣	٢٢/٧٩١	المنفلوطية
١٨٩/٧٥٩	١٣٤/٤٢٢	الاسيوطية
١٧٠/٢٧٥	١٢٠/٦٢٠	الانخميمة
٤٨٧/١٥٦	٣٤٥/٠٩٣	القوصية
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	المجموع

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد الأفدنة		الجهة
فدان مساحه ٢٠٢٤٢٠٠	فدان مساحه ٢٠٢٥٩٢٩	
٢/٨٢٥/٧٦٧	٢/٠٠١/٧٤٥	الوجه البحرى
٢/٣٠٧/٩٢٦	١/٦٣٤/٨٩٥	القبلى
٥/١٣٣/٦٩٣	٣/٦٣٦/٦٤٠	الجملة

خراج القدان بكل كورة فى
الوجه البحرى

خراج القدان		الكورة أو المديرية
قدان مساحته ٥٩٢٩ م٢	قدان مساحته ٤٢٠٠ م٢	
٤٥٨	٣٢٤	ضواحي مصر
٢٣٤	١٦٠	القليوبية
١٦٠	١١٢	الشرقية
٢٢٧	١٦٠ $\frac{1}{2}$	الدقهلية والمرتاحية
١٧٦ $\frac{1}{2}$	١٢٥	دمياط
٢٣٥	١٦٦ $\frac{1}{2}$	الغربية
٢٣٢	١٦٤	المنوفية
٧٠	٥٠	أيار وجزيرة بنى نصر
١٤٣	١٠١ $\frac{1}{2}$	البحيرة
٢٩٩	٢١٢	فوة والمزاحمتين ...
٣٣٣	٢٣٧	النسراوية
١٥٠ $\frac{1}{2}$	١٠٦ $\frac{1}{2}$	الاسكندرية
١٩٣	١٣٧	متوسط خراج القدان

خراج الفدان بكل كورة في
الوجه القبلى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٢٠٤٢٠٠ م	فدان مساحته ٢٠٥٩٢٩ م	
$\frac{202}{202}$	$\frac{285}{285}$	الجزيرة
٤٨	$٦٧\frac{1}{4}$	الاطفيحية
١٤٦	٢٠٦	الفيومية
١٤٠	١٩٨	الهنساوية
$١٢٩\frac{1}{2}$	$١٨٢\frac{1}{2}$	الأشمونين
١٢٠	١٢٠	المنفلوطية
١٢١	١٧١	الاسيوطية
$٦٦\frac{1}{2}$	$٩٣\frac{1}{2}$	الاخيمية
٥٥	٧٨	القوصية
١١٣	١٦٠	متوسط خراج الفدان

المتوسط العام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقبلى

متوسط خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٢٠٤٢٠٠ م	فدان مساحته ٢٠٥٩٢٩ م	
$\frac{137}{137}$	$\frac{193}{193}$	الوجه البحرى
١١٣	١٦٠	» القبلى
١٢٥	$١٧٦\frac{1}{2}$	المتوسط العام لخراج الفدان

حكومت الناصر محمد بن قلاوون

سنة ٧٤١ هـ (١٣٤١ م)

تولى هذا السلطان حكم مصر ثلاث مرات في
مدد ثلاث مختلفة واذا احتسبنا حكمته في كل مرة كان في المرة
الثالثة الثامن عشر من سلاطين دولة المماليك البحرية

وفي عهد حكمته الثالثة أمر في سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م)
بمسح أراضي الديار المصرية فكانت هذه هي المرة الخامسة
والأخيرة التي تم فيها مسح أراضيها والتي أخبرنا بها
مؤرخو العرب

وهذه المساحة التي تسمى أحيانا بروك ابن الجيعان
نسبة إلى اسم هذا المؤلف ، وأحيانا باسم روك الأشرف
شعبان نسبة إلى هذا السلطان الذي كان متوليا على
مصر عام ٧٧٧ هـ (١٣٧٥ م) وهو العام الذي نوه عنه
ابن الجيعان حيث قال إن كتابه يصف الحالة التي كانت عليها
الأقاليم في العام المذكور ، هذه المساحة لم تك في الحقيقة إلا
روك السلطان الناصر . وهذا الروك هو الذي قال عنه
المقريزي أنه كان من عمل هذا السلطان في سنة
٧١٥ هـ (١٣١٥ م) وأنه بقي معمولاً به إلى سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م) .
وعلى هذا تكون متدرجة في غرضه مدة حكم الأشرف شعبان

قال المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٨ :

لما كانت الأيام الناصرية راك الناصر محمد البلاد .
قال جامع السيرة الناصرية - وفي سنة خمس عشرة وسبعائة
(١٣١٥ م) اختار السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون
أن يروك الديار المصرية وأن يطل منها مكوسا كثيرة
ويفضل لخاص مملكته شيئا كثيرا من أراضي مصر . وكان
سبب ذلك أنه اعتبر كثيرا من أخباز الممالك والحاشية
الذين كانوا للملك المظفر ركن الدين يبرس الجاشنكير
والأمير سلار وسائر الممالك البرجية ، فاذا هي ما بين ألف
دينار الى ثمانمائة دينار . وخشى من قطع أخباز
المذكورين فولد له الرأي مع القاضي نحر الدين محمد
ابن فضل الله ناظر الجيش أن يروك ديار مصر ويقرر اقطاعات
مما يختار ، ويكتب بها مثالات سلطانية . فتقدم الفخر ناظر
الجيش لدواوين الجيش بعمل أوراق بما عليه عبر التواحي ومساحتها
وعين السلطان لكل إقليم من أقاليم ديار مصر أناسا وكتب
مرسوما للأمير بدر الدين جنكل بن البابا أن يخرج لناحية
الغريفة ومعه أعزل الحاجب ، ومن الكتاب المكين بن
فرويته . وأن يخرج الأمير عز الدين أيذر الخطيرى
إلى ناحية الشرقية ومعه الأمير أيتمش الحمدي ، ومن
الكتاب أمين الدولة ابن قرموط . وأن يخرج الأمير
بلبان الصرخدي والقليجي وابن طرنطاي ويبرس الجدار

إلى ناحيتي المنوفية والبحيرة . وأن يخرج البللى والمرتينى إلى
الوجه القبلى . وندب معهم كتابا ومستوفين وقياسين
فساروا إلى حيث ذكر . فكان كل منهم إذا نزل بأول
عمله طلب مشايخ كل بلد ودلائها وعدولها وقضائها
وسجلاتها التى بأيدى مقطعيها ، وفحص عن متحصلها من
عين وغلة وأصناف ، ومقدار ماتحتوى عليه من الفدن
ومزروعها وبورها وما فيها من ترائب وبواق وخرس
ومستبحر ، وعبرة الناحية وما عليها لمقطعيها من غلة
ودجاج وخراف وبرسيم وكشك وكعك وغير ذلك
من الضيافة . فاذا حرر ذلك كله ابتدأ بقياس تلك
الناحية ، وضبط بالعدول والقياسين وقاضى العمل
مايظهر بالقياس الصحيح ، وطلب مكلفات تلك القرية
وغنداقها ، وفضل ما فيها من الخاص السلطانى وبلاد
الأمراء وإقطاعات الأجناد والرزق حتى ينتهي إلى آخر عمله .
ثم حضروا بعد خمسة وسبعين يوما وقد تحرر فى الأوراق
المحضرة حال جميع ضياع أرض مصر ومساحتها وعبرة
أراضيها وما يتحصل عن كل قرية من عين وغلة
وصنف . فطلب السلطان الفخر ناظر الجيش والتقى الأسعد
ابن أمين الملك المعروف بكاتب سرلغى وسائر مستوفى
الدولة وألزمهم بعمل أوراق تشتمل على بلاد الخاص
السلطانى التى عينها لهم وعلى اقطاعات الأمراء . وأضاف

على عبدة كل بلد ما كان على فلاحها من ضيافة
لمقطعيها . وأضاف إلى العبدة مافي الأقطاع من الجوال .
وكتب مثالات للأجناد باقطاعات على هذا الحكم . فاعتد
منها بما كان يصرف في كلف حمل الغلال من
النواحي الى ساحل القاهرة وما كان عليها من المكس . اه
وقد ألغى السلطان الناصر عددا كبيرا من الضرائب
الجارئة وبذلك خفف عن البلاد الأعباء الثقيلة التي
كانت رازحة تحتها . وإليك ما قاله المقرئ أيضا
بالصفحة ٨٨ في هذا الصدد :

وأبطل السلطان عدة مكوس منها مكس ساحل
الفلة . وكان جل متحصل الديوان ، وعليه اقطاعات
الأمراء والأجناد . ويتحصل منه في السنة أربعة آلاف
الف وسثمائة ألف درهم . وعليه أربعائة مقطع ، لكل
منهم من عشرة آلاف الى ثلاثة آلاف ، ولكل من
الأمراء من أربعين ألفا الى عشرة آلاف . وكانت جهة
عظيمة لها متحصل كثير جدا . وينال القبط منها منافع كثيرة
لا تحصى ، ويحمل بالناس من ذلك بلاء شديد وتعب
عظيم من المغارم والظلم . فان مظلما كانت تعدد
مابين نواتية تسرق ، وكيالين تبخس ، وشاذين وكتاب
يريد كل منهم شيئا . وكان مقرر الارذب درهمين
للسلطان ، ويلحقه نصف درهم غير ما ينهب ويسرق .

وكان لهذه الجهة مكان يعرف بنخص الكيالة في ساحل بولاق ، يجلس فيه شاد وستون متعما ماين كتاب ومستوفين وناظر ، وثلاثون جنديا مباشرون . ولا يمكن أحدا من الناس أن يبيع قدحا من غلة في سائر النواحي . بل نحمل الغلات حتى تباع في خص الكيالة ببولاق

وبما أبطل أيضا نصف السمسة . وهو عبارة عن أن من باع شيئا من الاشياء فانه يعطى أجرة الدلال على ما تقرر من قديم عن كل مائة درهم درهين . فلما ولي ناصر الدين الشيخى الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهين . فصار الدلال يعمل معدله ، ويحتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على البائع . فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يغاثوا حتى أبطل ذلك السلطان

وبما أبطل رسوم الولاية . وكانت جهة تتعلق بالولاية والمقدمين ، فيجبهها المذكورون من عرفاء الأسواق وبيوت الفواحش . ولهذه الجهة ضامن ، وتحت يده عدة صبيان ، وعليها جند مستقطعون وأمراء وغيرهم . وكانت تشتمل على ظلم شنيع وفساد قبيح وهتك قوم مستورين وهجم بيوت أكثر الناس

وبما أبطل مقرر الحوائص والبغال من المدينة وسائر أعمال مصر كلها من الوجه القبلى والبحرى .

فكان على كل من الولاة المقدمين مقرر يحمل في كل قسط من أقساط السنة إلى بيت المال . عن ثمن حياصة ثلاثمائة درهم ، وعن ثمن بغل خمسمائة درهم . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين ، ويفضل منها ما يحمل . وكان يصيب الناس من هذه الجهة ما لا يوصف ، ويحل بهم من عسف الرقاصين ما يهون معه الموت

ومن ذلك مقرر السجون . وهو عبارة عما يؤخذ من كل من يسجن . فللسجان على حكم المقرر ستة دراهم سوى كلف أخرى . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين . ويرغب فيها الضمان ، ويتزايدون في مبلغ ضمانها لكثرة ما يتحصل منها . فانه كان لو تخاصم رجل مع امرأته أو ابنه رفعه الوالى إلى السجن . فبمجرد ما يدخل السجن ولو لم يقم به إلا لحظة واحدة أخذ منه المقرر . وكذلك كان على سجن القضاة أيضا

ومن ذلك مقرر طرح الفرائج . ولها ضمان عدة في سائر نواحي أرض مصر يطرحون على الناس الفرائج . فيمر بضعفاء الناس من ذلك بلاء عظيم ، وتقاسى الأراذل من العسف والظلم شيئا كثيرا . وكان على هذه الجهة عدة مقطعين . ولا يمكن أحدا من الناس في جميع الأقاليم أن يشتري فروجا فافوقه إلا من الضامن . ومن عشر عليه أنه اشترى أو باع فروجا من سوى الضامن جاءه الموت من

كل مكان ، وما هو بميت

ومن ذلك مقرر الفرسان . وهو عبارة عما يجييه
ولاية النواحي من سائر البلاد . فلا يؤخذ درهم مقرر حتى
يغرم عليه صاحبه درهمين . ويقاسى الناس فيه
أهوالا صعبة

ومن ذلك مقرر الأتصاب والمعاصر . وهو
ما يجي من مزارعي قصب السكر ومن المعاصر ورجال
المعاصر

ومن ذلك مقرر رسوم الأفراح . ويجي من سائر
النواحي . ولهذه الجهة عدة ضمان . ولا يعرف لهذه الجهة
أصل البتة ، وإنما يجي بضرائب ينال الناس فيها مع المقرر
غرامات وروعات

ومن ذلك حماية المراكب . وهى عبارة عما يؤخذ من
كل مركب بتقرير معين يعرف بمقرر الحماية . وكانت
هذه الجهة أشد ما ظلم به الناس . فيؤخذ من كل من ركب
البحر للسفر حتى من السؤال والمكدن

ومن ذلك حقوق القينات . وهو عبارة عما يجمع من
الفواحش والمنكرات ، فيجبيه مهتار الطشتخاناه السلطانية
من أوباش الناس

ومن ذلك شد الزعماء . وهي جهة مفردة وحقوق
السودان وكشف المراكب ومقرر ماعلى كل جارية أو
عبد حين نزولهم بالخانات لعمل الفاحشة . فيؤخذ من
كل ذكر وأنثى مقرر معين

ومتوفر الجراريف وهو مايجي من سائر النواحي
فيحمل ذلك مهندسو البلاد إلى بيت المال باعانة الولاية
لهم في تحصيل ذلك . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين
من الجند . ومقرر المشاعلية وهو عبارة عما يؤخذ
عن كسح الأفنية وحمل ما يخرج منها من الوسخ إلى
الكيمان . فكان إذا امتلأ سراب جامع أو مدرسة أو
مسقط أو نوبة أو منزل من منازل سائر الناس لا يمكنه
ولو بلغ من العظمة ماعسى أن يبلغ التعرض لذلك حتى
يأتيه ضامن الجهة ويقاوله على كسح ذلك بما يريد .
وكان من عادة الضامن الاشتطاط في السوم وطلب اضعاف
القيمة . فان لم يرض رب المنزل بما طلب الضامن
ولاً تركه وانصرف . فلا يقدر على مقاساة ترك الوسخ ،
ويضطر إلى سؤاله ثانيا . فيعظم تحكمه ويشدد بأسه إلى أن
يرضيه بما يختار حتى يتمكن من كسح قنائه ورفع
ماهناك من الأقدار

ومن ذلك إبطال المباشرين من النواحي . وكانت

بلاد مصر كلها من الوجهين القبلى والبحرى ما من بلد صغير وكبير إلا وفيه عدة من كتاب وشاة ونحو ذلك . فأبطل السلطان المباشرين ، وتقدم بمنعهم من مباشرة النواحي إلا من بلد فيها مال السلطان فقط . فأراح الله سبحانه الخلق بإبطال هذه الجهات من بلاء لا يقدر قدره ولا يمكن وصفه . اهـ

وقال فى ص ٩١ :

وما زال الأمر بمصر على ما رسمه الملك الناصر فى هذا الروك إلى أن زالت دولة بنى قلاوون بالملك الظاهر برقوق فى شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبع مائة . فأبقى الأمر على ذلك إلا أن أشياء منه أخذت تتلاشى قليلا قليلا إلى أن كانت الحوادث والمحن فى سنة ست وثمانمئة حيث حدث من أنواع التغيرات وتنوع الظلم ما لم يخطر ببال أحد . وسيمر بك جمل من ذلك عند ذكر أسباب خراب إقليم مصر إن شاء الله تعالى . اهـ

وقال ابن إياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩) عند الكلام على حوادث سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) أنه فى هذه السنة راك السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية وهو الروك الناصرى

وهذا الروك كان محكما في بابه ولم يكن فقط أكثر استيفاء من المساحات التي سبقتة في العهد العربي بل كان عملا متقنا تفتخر به أى مصلحة من مصالح المساحة الحالية . غير أنه ترك فيه فراغ صغير هو إغفال ذكر خراج بعض النواحي ومساحتها . ومع ذلك فهذا النقص لم يكن لحسن الحظ كبيرا إذ أن خراج معظم النواحي ومساحتها قد ذكرا فيه كما يتضح ذلك في البيان الآتى :

١٨٢٨	النواحي التي ذكر خراجها ومساحتها
٢٣١	و ذكرت مساحتها ولم يذكر خراجها
١٩٧	و ذكر خراجها ولم تذكر مساحتها
٦٣	و لم يذكر خراجها ولا مساحتها
٢٣١٩	الجملة	

وقد استطعنا أن نسد هذا الفراغ بأخذنا متوسط المساحة للنواحي التي ذكرت مساحتها في كل مديرية على حدة ، وضربنا هذا المتوسط في عدد النواحي التي لم تذكر مساحتها

وبما أن النواحي الأولى تكون أغلبية النواحي كلها — ٢٠٥٩ ناحية مقابل ٢٦٠ ناحية — فلا ريب

عندنا أن النتيجة التي حصلنا عليها بواسطة هذه العملية لا تبعد عن الحقيقة كثيرا

وأما الخراج فقد سهل علينا أمره إذ ذكر ابن الجيعان جملة الخراج عن الكور كلها ما عدا المنفلوطية . فاتبعنا في استخراج خراجها الطريقة التي اتبعناها في تعيين مساحة الكور التي لم تذكر مساحتها . وهذا السهو الذي وقع في كورة المنفلوطية لم يكن له تأثير كبير لأن ابن الجيعان ذكر مساحة أربع نواح من النواحي الخمس التي تتكون منها هذه الكورة وخارجها . وإليك بيان الروك المذكور :

عدد النواحي بكل كورة في
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ضواحي مصر	٢٦
القليوبية	٦١
الشرقية	٣٩٦
الدقهلية والمرتاحية	٢١٤
دمياط	١٤
نقل بعده	٧١١

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٧١١
الغريفة	٤٧٧
المنوفية	١٣٣
أيار وجزيرة بنى نصر	٤٩
البحيرة	٢٣١
فوة والمزاحمتين	١٦
النسراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحي بكل كورة فى
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجزيرة	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
الفيومية	١٠٤
الهنساوية	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الأشمونين	١٠٤
المنفلوطية	٥
الأسوطية	٣٣
الأكيميية	٢٥
القوصية	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى	١٦٣٧
القبلى	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه البحرى

خارجا		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
١٥٣/٠٧٥	٩١/٨٤٥	ضواحي مصر
٤١٩/٨٥٠	٢٥١/٩١٠	القليوبية
١/٤١١/٨٧٥	٨٤٧/١٢٥	الشرقية
٥٩٦/٠٧١	٣٥٧/٦٤٣	الدقهلية والمرتاحية
١١/١٠٠	٦/٦٦٠	دمياط
١/٨٤٤/٠٨٠	١/١٠٦/٤٤٨	الغربية
٥٧٤/٦٢٩	٣٤٤/٧٧٧	المنوفية
١٠٠/٢٣٢	٦٠/١٣٩	أبيار وجزيرة بنى نصر
٧٤١/٢٩٤	٤٤٤/٧٧٦	البحيرة
٥٦/٨٤٦	٣٤/١٠٨	فوة والمراحتين
٤٣/٥٠٠	٢٦/١٠٠	النسراوية
١١/٠٠٠	٥/٦٠٠	الاسكندرية
٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١	المجموع

خراج كل كورة أو مديرية في
الوجه القبلى

خارجها		الكورة أو المديرية
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٦٢/٠٠٠	٣٧/٢٠٠	الجيزة.....
١٤٣/٩٩٧	٨٦/٣٩٨	الاطفيحية....
١٦٤/٠٥٠	٩٨/٤٣٠	الفيومية.....
١/٣٠٢/٦٤٢	٧٨١/٥٨٥	البنساولية.....
٧٦٢/٠٤٠	٤٥٧/٢٢٤	الاشمونين.....
٤٧/٥٠٠	٢٨/٥٠٠	المنفلوطية.....
٣٢٣/٩٢٠	١٩٤/٣٥٢	الاسيوطية....
٢٤٣/٩٢٥	١٤٦/٣٥٥	الانخميمة.....
٤١٤/٦٦٣	٢٤٨/٧٩٨	القوصية.....
٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢	المجموع

جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى

خارجها		الجهة
بالدينار	بالجنيه المصرى	
٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١	الوجه البحرى...
٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢	الوجه القبلى....
٩/٤٢٨/٢٨٩	٥/٦٥٦/٩٧٣	الجملة

عدد الأفدنة بكل كورة في
الوجه البحرى

عدد أفدنتها		الكورة أو المديرية
فدان ساحة ٢٠٠٤٢٠٠ م	فدان ساحة ٢٠٠٥٩٢٩ م	
٢٩/٠٧٧	٢٠/٥٩٨	ضواحي مصر
١٥٩/٩٧٢	١١٣/٣٢١	القليوبية
٧٢٥/٥٥٥	٥١٣/٩٧٠	الشرقية
٢٤٠/٨١٤	١٧٠/٥٨٨	الدقهلية والمرتاحية
١٢/٩٧٤	٩/١٩١	دمياط
٧٨٦/٥١٧	٥٥٢/١٧٦	الغربية
٢٠٦/١٨٢	١٤٦/٠٥٦	المنوفية
١٤١/٤٨٣	١٠٠/٢٢٤	أبيار وجزيرة بنى نصر
٤٤٩/١٨٧	٣١٨/١٩٦	البحيرة
١٨/٢٤٨	١٢/٩٢٧	فوة والمزاحتين ...
١٠/٣٤٢	٧/٣٢٦	النستراوية
٤٥/٤١٦	٣٢/١٧٢	الاسكندرية
٢/٨٢٥/٧٦٧	٢/٠٠١/٧٤٥	المجموع

عدد الأفدنة بكل كورة في
الوجه القبلى

عدد أفدنتها		الكورة أو المديرية
فدان مساحه ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحه ٤٢٠٠ م.م	
١٦٥/١٣٦	٢٣٣/١١٧	الجزية.....
١٢٥/٢١٦	١٧٦/٧٦٣	الاطفيحية.....
١٥٥/٣٥٢	٢١٩/٣٠٥	الفيومية.....
٣٥٧/١٢٦	٥٠٤/١٤٣	البنساوية.....
٢٠٩/١٣٩	٢٩٥/٢٣٥	الاشمونين.....
٢٢/٧٩١	٣٢/١٧٣	المنفلوطية.....
١٣٤/٤٢٢	١٨٩/٧٥٩	الاسيوطية.....
١٢٠/٦٢٠	١٧٠/٢٧٥	الاخميمية.....
٣٤٥/٠٩٣	٤٨٧/١٥٦	القوصية.....
١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	المجموع

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفدنتها		الجهة
فدان مساحه ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحه ٤٢٠٠ م.م	
٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧	الوجه البحرى ...
١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦	القبلى
٣/٦٣٦/٦٤٠	٥/١٣٣/٦٩٣	الجملة

خراج الفدان بكل كورة في
الوجه البحرى

خراج الفدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٢٠٢ ٤٢٠٠	فدان مساحته ٢٠٢ ٥٩٢٩	
٣٣٦	٤٤٦	ضواحي مصر
١٥٧ $\frac{1}{2}$	٢٢٢	القليوبية
١١٦ $\frac{1}{2}$	١٦٥	الشرقية
١٤٨ $\frac{1}{2}$	٢٩٥	الدقهلية والمرتاحية
٥١	٧٢ $\frac{1}{2}$	دمياط
١٤٠ $\frac{1}{2}$	١٩٨ $\frac{1}{2}$	الغربية
١١٧	٢٣٦	المنوفية
٤٢ $\frac{1}{2}$	٦٠	أبيار وجزيرة بنى نصر
٩٩	١٣٩ $\frac{1}{2}$	البحيرة
١٨٧	٢٦٤	فوة والمزاحمتين ...
٢٥٣ $\frac{1}{2}$	٣٣٦	النسراوية
١٤ $\frac{1}{2}$	٢٠ $\frac{1}{2}$	الاسكندرية
١٢٦ $\frac{1}{2}$	١٧٨ $\frac{1}{2}$	متوسط خراج الفدان

خراج القدان بكل كورة في
الوجه القبلى

خراج القدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٢٠٢٥٩٢٩ م	فدان مساحته ٢٠٢٤٢٠٠ م	
٢٢٥	١٦٠	الجزيرة
٦٩	٤٩	الاطفيحية
٦٣	٤٥	الفيومية
٢١٩	١٥٥	الهنساوية
$٢١٨\frac{1}{4}$	١٥٥	الاشمونين
١٢٥	٨٨	المنفلوطية
$١٤٤\frac{1}{4}$	١٠٢	الاسيوطية
١٢١	٨٦	الاخيمية
٧٢	٥١	القوصية
$١٢٥\frac{1}{4}$	٨٩	متوسط خراج القدان

المتوسط العام لخراج القدان
بالوجهين البحرى والقبلى

متوسط خراج القدان		الكورة أو المديرية
فدان مساحته ٢٠٢٥٩٢٩ م	فدان مساحته ٢٠٢٤٢٠٠ م	
$١٢٨\frac{1}{4}$	$١٢٩\frac{1}{4}$	الوجه البحرى
$١٢٥\frac{1}{4}$	٨٩	القبلى
١٥٢	$١٠٧\frac{3}{4}$	المتوسط العام لخراج القدان

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) الى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

لا يوجد لدينا عن هذا العصر سوى مبلغين أحدهما
خاص بأوائل حكمهم والثاني بآخره
فالأول ذكره ابن اياس في كتابه (بدائع الزهور
ج ٣ ص ٢٦٦) حيث قال :

وقد بلغني من أثق به أنه كان متحصل خراج
مصر في دولة ابن عثمان لما ملكوها ألف ألف دينار
وثلاثمائة ألف دينار (٧٨٠/٠٠٠ ج.م) ومن المغل ستمائة
ألف إردب منها ثلاثمائة ألف إردب قح وثلاثمائة ألف
إردب شعير وفول وغير ذلك . اهـ

وبما أن هذا المؤلف توفي سنة ٩٣٠ هـ (١٥٢٣ م)
والفتح العثماني كان سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) فيكون
الخراج الذي ذكره هو عن السبع السنوات الأولى من هذا
العصر . فاذا قدرنا ثمن الارذب من ال ٦٠٠/٠٠٠ اردب
التي ذكرها بـ ٣٥ قرشاً كان ثمن هذه الكمية ٢١٠/٠٠٠ ج.م ،
وبإضافة هذا الى المبلغ الأول تكون جملة الخراج ٩٩٠/٠٠٠ ج.م

ولم يذكر ابن اياس المساحة التى فرض عليها هذا الخراج
وأما الثانى فقد ذكره علماء الحملة الفرنسية فى
كتاب (وصف مصر) وإليك ما قاله لانكرت Lancet فى
مذكرته عن طريقة فرض الخراج ص ٢٣٦ من هذا الكتاب :
قد تم ترتيب الأموال الأميرية فى عهد السلطان
سليم على أن الأقرب الى الصواب أن ذلك كان فى عهد
من خلفه كما يعلم مما أبديته فيما سلف . ويظهر
أنه بعد أن فتح الأتراك مصر أرادوا أن
يفرضوا خراجا على الأراضى برسم السلاطين بالآستانة .
فوجدوا أن السجلات أحرقت ، ودعت الحال الى الاسترشاد
بمعلومات الاوجاقلى الجاويشية ، وتقرر الخراج فعلا بناء
على هذه المعلومات ، وتم توزيعه على كل قرية بدون
التفات الى عدد الأفدنة . وبعد ذلك اقسام الملتزمون فيما
بينهم هذه العهدة بحسب اتساع مناطقهم . وهذا التقسيم الذى
تم فى أول عهد الفتح هو الذى ما زال معمولاً به الى الآن .
وقد تم بطريقة غير عادلة مطلقا ، حتى أن الخمسين ميديا
من المال الحر كان عليها من الأموال الأميرية ميدان تارة أو
اكثر الى عشرين ميديا تارات أخرى . وفرض السلطان سليمان
على الوجه القبلى أموالا أميرية تؤخذ عينا من المحاصيل لتزويد
فرقة عساكر الاوجاقلى التى كان أعيد تنظيمها حديثاً . اهـ

وقال في الصفحة ٢٤٦ :

قسمت الضريبة في الوجه القبلى الى قسمين رئيسيين هما المال أو الرسوم المحصلة نقداً والخراج الذى يجبى عينا ، وكلاهما يحصله الملتزمون . فالأول يؤخذ عن الذرة والثانى عن الشعير والقمح وغيره . وعلى ذلك كانت الحالة تستدعى سنوياً مسح أرض هذين النوعين للتمكن من عمل الحساب حسب التقدير المعين لهما فى كل قرية ومعرفة ما يجب أن يدفعه كل مزارع للملتزم . وهذا التقدير كان يختلف باختلاف القرى . اهـ

ثم قال فى الصفحة ٢٥٤ :

ويقسم المال الأميرى الى قسمين رئيسيين المال الشتوى والمال الصيفى . فأبرادات الأول تؤخذ عن محاصيل الفول والشعير والقمح ، وتزيد قيمتها على قيمة المال الصيفى ، وتجبى قبله . وما يحصل منها يخصص للاتفاق على الشؤون الداخلية التى هى دائماً أول ما يتطلب عناية الحكومة . أما دخل المال الصيفى فكان يؤخذ فيما بعد عن مزارع الأرز ، وتخصص قيمته للمصروفات الخارجية . اهـ

وقال استيف فى مذكرته عن المالية المصرية بكتاب

(وصف مصر ج ١ ص ٣٠٦) :

لم يتوصل الترك الى تقرير خراج مصر إلا بعد جهد عظيم وكثير من البحث والتنقيب . وبما أن الممالك كانوا أحرقوا محفوظات الحكومة فقد حاول السلطان سليم أن يعتاض عنها بمعلومات عمال الحكومة القديمة . فاستطاع أن يعرف ما يدره الخراج من هؤلاء العمال الذين كانوا يوزعون على كل عمول يانا بما هو مربوط عليه بالزامهم أن يسلموا السجلات التي كانت تحت أيديهم . ومع ذلك لم تقده هذه الطريقة الفائدة التي كان يرجيها . فأمر بعمل روك عام للقطر في المديریات والمدن والقرى ومسحت كل دائرة منها بالفدان ولكن بحسب الاعتراف بأن أعمال هذه المساحة لم تنم على الوجه المطلوب . فقد كان يوجد بكل المديریات تقريرا بملكات وقرى ما زالت مسطحاتها بمجولة للحكومة الى الآن . اهـ

وقال في الصفحة ٣٣١ :

يرجع الفضل في وجود الزراعة بمصر الى فيضان النيل الذي لولاه لما كانت تربتها خصبة ولأتلفتها الرمال وصيرتها صحراء جرداء . ودرجة الفيضان في هذا البلد الذي لا يسقيه الغمام أبدا هي المقياس الوحيد للأعمال والمحاصيل الزراعية . والقاعدة المتبعة في تحصيل الخراج هي أن الفلاحين لا يلزمون بدفعه الا إذا غمرت المياه الأراضي .

ولكن الحكومة كانت تكتفى بفتح الخليج لهم لاثبات ذلك والزامهم بالخراج . فتشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضى لاتعفى من الضريبة ابدا حتى فى السنين الرديئة الفيضان . وكان الباب العالى لايسمح مطلقا بحدوث أى تخفيض فى الأموال الأميرية ، وكذلك لم يكن الولاة أكثر منه تساهلا فى مال الكشوفية . وعندما يكون الفيضان ناقصا أو زائدا ويكون المحصول تبعا لذلك ضئيلا أو رديئا ، يكف الملتزم عن المطالبة ويؤجل التحصيل . ثم ينشط عادة فى العام التالى الى جبايته مع تحصيل المتأخر فى السنة الماضية . وبما أنه لم يكن هناك نظام يلزم البكوات أو الملتزمين باجراء تخفيض فى الضرائب عندما يكون المحصول سيئا ، كانت العاطفة البشرية وعسر الفلاح فى أغلب الأحيان هما اللذان يقدران المبالغ التى يضعونها عن كاهله . اهـ

وقال استيف بصدد الخراج انه استمر على ما هو عليه من وقت حكم السلطانين سليم وسليمان فلم يحدث فيه سوى زيادة طفيفة فى عهد حكم السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى ، بلغ مقدارها ١٨٩٣/٤١٢/٧ مديها (١٥/٠٠٠ ج . م) تقريبا . وبذلك وصلت قيمة هذا الخراج إلى ٢٧/٢٩٦/١٩٢ فرنكا (١/٠٥٢/٩٥١ ج . م) عينا ونقدا . وبمقارنة هذا المبلغ بالقيمة التى ذكرها ابن اياس وهى ٩٩٠/٠٠٠ ج . م نجد

فى مبلغ استيف زيادة قدرها ٩٥١/٦٢ ج . م وهذا بما يؤيد دقة المعلومات التى رواها استيف . والفرق بين الـ ١٥/٠٠٠ ج . م والـ ٩٥١/٦٢ ج . م يرجح أنه حدث من تقدير ثمن الجيوب أو سعر الميذى الذى لم تكن قيمته ثابتة على حال واحدة

وقال استيف أيضا إن طريقة توزيع الخراج كانت فى أغلب المديرىات غير عادلة والسبب اما فساد عملية التوزيع أو طرء تلف أو إصلاح على الأرض نفسها . لانك بينما ترى أطيان ناحية خصبة مفروضا عليها مبلغ يسير ، ترى أطيان أخرى أقل منها سعة وخصبا مفروضا عليها مبلغ كبير . ولكن متى علمنا أن هذا التوزيع حدث منذ ثلاثة قرون بطل عجبنا وتبين لنا أن ظهور هذا الفساد فى التوزيع لم يكن سوى أمر طبيعى

أما المساحة التى أجراها السلطان سليم فليس لدينا لسوء الحظ أى مستند نقف منه على أى نتيجة لها . ولم يشر التاريخ كذلك الى مساحة أخرى عملت أثناء هذه الفترة . ومع كل فان مهندسى الحملة الفرنسية مسحوا أرض مصر ، ومن المرجح كثيرا أن المساحة المزروعة التى وجدوها هى نفس المساحة التى كانت تزرع قبل ذلك بسنين قلائل

ولقد وجد الفرنسيون مساحة الأرض المزروعة
٦٧١/٢١٧/٣ فداناً مسطح كل منها ٥٩٢٩ متراً مربعاً
أى ٢٧٩/٥٤٢/٤ فداناً مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر
مربع . وبناء على ذلك نكون قد حصلنا مع خراج
قدره ٩٥١/٠٥٢/١ ج . م على متوسط قدره ٣٣ قرشا
للفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعاً و ٣٣ قرشا للفدان
الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) الى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر عندما كان
القطر في أحط درك من الوجهتين الزراعية
والمالية . ولا يخفى أن هاتين المسألتين مرتبطتان
بعضهما بحكم الطبيعة ارتباطاً لا انفكاك له لاسيما في بلد
كصر أساس معيشته الزراعة

ومع أن علماء الحملة الفرنسية قتلوا كثيراً من
المشروعات النافعة بحثاً وتمحيصاً ، واتخذت هذه المشروعات

بعد سفر الحملة اساسا لجميع الأعمال العظيمة التي تمت
بمصر ، فقد تعذر على الحملة نفسها تنفيذ أى مشروع
منها لقصر المدة التي أقامتها بمصر ولاشغالها بصد الغارات
التي كانت تلاحقها من الخارج حتى أن الانسان لا يخطئ
بحجة الصواب إذا قال إن الحملة تركت مصر بالحالة التي
وجدتها عليها . ومع هذا فالعلم لا يستطيع أن ينكر
على أولئك العلماء ما سطرته أيديهم البيضاء من الأعمال
المجيدة ذات النتائج الباهرة التي تركوها مبراثا للخلف ،
وما أسدوه من العوارف بتدوين كتاب « وصف مصر » ،
وغير ذلك من المآثر التي لا يحصى كراياها ومر
الاعوام . أضف الى ذلك دقة نظرهم وبعده لدرجة
يستطيع معها المرء أن يقرر بدون أن يفتات على الحقيقة
أنهم استشفوا بشاقب فكرهم من وراء حجب الغيب
حاجات الأجيال القادمة

وقد وصف مساحة هذا البلد أمير الألاي
جاكوتان (Jacotin) في يسانه الذي وضعه عن مساحة
القطر المصرى في كتاب (وصف مصر ج ٢ ص ٥٧١) فقال :
إن مصر من جزيرة فيله الى القاهرة
لا تعتبر إلا واديا طويلا ضيقا يتجه من
الجنوب الى الشمال بين خطي العرض ٢٥° ١' و ٢٤° ٢٨' و ٣٠° .

وفي وسط هذا الوادى يجرى النيل . ويبلغ طوله من النقطة التى يدخل منها أرض مصر الى أن يصب في البحر مائة وثلاثة وعشرين مريرا متر أى مائتين وستة وسبعين فرسخا وثلاثة أرباع الفرسخ

ويتغير قبيل القاهرة اتجاه الجبال التى تحد هذا الوادى . فالجبال التى على الشاطئ الأيمن للنيل تتجه نحو الشرق وتمتد الى قرب السويس . بينما التى على الشاطئ الأيسر وهى أقل كثيرا من الأولى في الارتفاع تميل نحو الشمال الغربى وتنخفض انخفاضا يينا عند دنوها من البحر

وعلى مسافة ٣١ كيلو متر من شمال القاهرة يتفرع النيل الى فرعين يكونان مع الأراضى المحصورة بين مصيبيها في البحر مثلثا كان يعرف عند القدماء باسم (الدلتا) . ويوجد أيضا ترع أخرى متفرعة من النيل ومن فرعيه تكون مثلثا آخر فيه تنحصر الدلتا من الجهتين وهو يختلف قليلا عن الأول في الارتفاع إلا أن قاعدته أكبر كثيرا . وهذه القاعدة تحدها الأطراف القصوى التي يمكن أن يصل إليها ماء النيل أى من طرف بحيرة مريوط الغربى قرب برج العرب الى مصب الفرع اليلوزى المعروف الآن بفرع الطينة

قرب ييلوز . وتقع هاتان النقطتان بين خطي
الطول $30^{\circ} 14' 27''$ و $30^{\circ} 16' 30''$ والمسافة التي بينهما على خط
مستقيم ومقدارها ٢٩١ كيلو متر أى $65 \frac{47}{100}$ من
الفراسخ . ويبلغ طول شاطئ البحر الذي يفصلها ٣٧٨٩ من
الكيلو مترات أو $85 \frac{1}{4}$ من الفراسخ

ومن الخطأ أن يظن أن هذه المسافة هي اتساع
شاطئ مصر . فهذا الشاطئ يمتد من الشرق الى الغرب
أكثر من ذلك كثيرا . ومصر في خרט فطاحل
علماء تقويم البلدان وبالأخص في خרט اڤيل (Anville)
واقعة بين خطي الطول $30^{\circ} 26'$ و $32^{\circ} 20'$ ومتوسط
عرضها 110 فراسخ وموقعها بين درجتى العرض $25^{\circ} 1'$ و $24^{\circ} 37'$. يجعل طولها ١٩٠ فرسخا . ويمكن تقدير
مسطحها بعشرين ألف فرسخ مربع أى زهاء ثلاثة
أرباع سطح فرنسا الحالى . غير أنه يلزم التمييز
في هذه المساحة الشاسعة بين الأراضى القابلة للزراعة
التي يمكن ردها بماء النيل وتلك التي لا يمكن أن يصل
إليها فيضانه وهي عبارة عن صحراوات رملية قاحلة
قضت عليها الطبيعة أن تظل أبد الدهر عقيمة .
فالذى حسبناه بالهكتار أو المقياس الجديد هو السطح
الذى يمكن أن يستمد الخصب من ماء النيل . ويقدر
مسطحه على أكبر تقدير بحوزه من اثني عشر جزءا

من مجموع أراضي مصر . ولقد قسمنا هذا السطح كالآتي :

١ — الأراضي التي تشغلها المدن والقرى والعرب
والمساكن والمدافن والأراضي الفضاء وغيرها

٢ — الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة على وجه
العموم . وهذه لم يمكن تحديدها إلا بطريقة تقريبية
لأن مساحتها تختلف باختلاف قوة الفيضان

٣ — مساحة الأراضي غير المزروعة والتي
يمكن اصلاحها وزرعها

٤ — مساحة أراضي جزائر النيل التي يجب
اعتبارها على وجه العموم أرضا مزروعة أو قابلة للزراعة .
ومساحة هذه الجزر تتغير أيضا بحسب فيضانات النيل
٥ — مساحة النرع وضافها والجسور والسكك
وكل ما له علاقة بها

٦ — مساحة الخرائب وبقايا المدن والآثار القديمة

٧ — مساحة النهر عند فيضانه

٨ — مساحة البحيرات والبرك والمستنقعات وذلك
عند الفيضان أيضا

٩ — مساحة الرمال والشواطئ وتلال الرمل
الواقعة في الجهات المنقطعة عن الصحراء والتي يمكن

غمرها بماء النيل

وتقسم أجزاء الخريطة إلى ديسيمترات مربعة
يساوى كل منها عشرة آلاف هكتار ، قد سهل كثيرا
عملية استخراج هذه المساحات . فقد رسم على
مادة شفافة ديسيمتر مربع واحد ، ثم قسم كل ضلع من
أضلاعه إلى خمسين جزءا متساوية ومدت من جميع نقط
التقسيم خطوط موازية للأضلاع ، فنشأ من ذلك
انقسام الديسيمتر إلى ٢٥٠٠ جزء كل منها يعادل ٤ هكتارات .
وبعد ذلك نقل هذا المربع بالتوالى على جميع أجزاء
الخريطة وما تحويه ، ثم أحصى ما يوجد بكل جزء من
المربعات ذات الأربعة هكتارات ، وضرب عددها في ٤
فتج المسطح بالهكتارات

وهذه الطريقة فى استخراج المسطحات تكون
قرينة الصحة غاية فى الضبط عندما تكون الرسوم ذات
مقاييس كبيرة . وقد استعملت فى خريطة مصر
فلم تصل إلا إلى نتيجة تقريبية هى ربع مربع أو
هكتار واحد . وفى هذا من الدقة ما هو فوق الكفاية
فى موضوعنا

وتم تحويل النتائج الرئيسية من هذه العمليات
الحسابية إلى مريامترات وفراسخ الفرسخ منها يساوى

٢٥ درجة ، واريانات الواحد منها يساوى ١٠٠ برش
والبرش يساوى ٢٠ قدما ، ثم إلى فدادين

والريامتر المربع يساوى ١٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠ هكتار

والفرسخ ، ، ١٩٧٥ ر ٣٠٨٦

والاريانات ، ، ٠ ر ٤٢٢١

والفدان ، ، ٠ ر ٥٩٢٩

والفدان هو المقياس الزراعي بمصر . وتوجد
أفدنة متباينة فى المساحة . والفدان الذى تكلم عنه
الآن هو الفدان الاصلى والاكثر شيوعا فى سائر
أنحاء مصر . ويعرف بفدان الرزق وهو عبارة عن
مربع طول ضلعه ٢٠ قصبة . والقصبة مقياس طولى يستعمل
فى قياس الأراضى . وقد وجدت القصبة فى عهد الخلفاء
وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد
الجيزة . وقد أقرها اللجنة التى اختيرت لمسح
الأراضى وقاستها فكان طولها $٦\frac{2}{3}$ من الأذرع البلدية ،
والذراع البلدى يساوى ٥٧٧٥ ر . من المتر . فعلى هذا
الحساب يكون مقدار القصبة الطولية ٣٨٥ من الأمتار ،
والمربعة ١٤٨٢٢٥ من الأمتار المربعة . وبضرب هذا
المقدار فى ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعة
يكون الناتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وقال في ص ٥٧٦ :

إذا ألقى الانسان نظرة واحدة على الخريطة علم
أن هذه المساحة لابد أنها كانت عظيمة جدا في الأزمان
التي كانت تخب فيها فيضانات النيل مساحة كبرى . وليست
الصحراء هي وحدها التي أغارت على الأراضي التي لا يصل
إليها ماء النيل الآن بل طغى ماء البحر على جانب آخر
واكتسح السدود التي كانت توقفه عند الحدود التي رسمتها
له يد الانسان فتحولت أجزاء من الأراضي المتجهة إلى
بحيرات ومستنقعات

ومن الأسباب التي أدت أيضاً الى انتقاص أرض
الزراعة الأتربة التي تستخرج من تطهير الترع والقنوات
وانقراض المداين والقرى . فكثير من الترع كان يجف
ماؤها سنة كاملة فكانت تطهر سنويا ويلقى الطمي الذي
يستخرج منها على حافتيها فيكون على مر السنين والأيام
أكواما ومرتفعات هائلة وينتج من جراء ذلك صرف نفقات
طائلة لتطهيرها . حتى لقد وجد أن تركها وحفر ترع أخرى
بجانبيها في أرض صالحة للزراعة أكثر فائدة ، ولكن إذا
استعملت طرق أخرى للرى أحكم من المتبعة الآن
ووضع عليها مراقبة شديدة مع إتقان في الأعمال تلاشت
جميع هذه التصرفات السيئة وأصبح من السهولة بمكان
أن تزرع الأراضي التي تشهد أطلال بلادها وقراها

شهادة صادقة بأنها كانت فيما مضى من الزمن
مزروعة . اهـ

وأورد جاكوتان في يمانه أيضا تفاصيل
لمسطحات القطر على اختلاف أنواعها وتجددها ملخصة
بهذا الجدول ومقدرة بالفدان الذى مساحته ٥٩٢٩
مئرا مربعا وبالفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ مئرا مربع :

مساحة عامة لمديريات القطر

الوجه البحرى

المديرية	مساحتها بالأفدنة	
	فدان مساحه ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحه ٤٢٠٠ م.م
القليوية	١٣٩/٠٩٠	١٩٢/١١٤
الشرقية	٦٧٦/٤٣٨	٩٥٤/٩٠٦
الدقهلية	٣٧٤/٦٢٠	٥٢٨/٨٣٩
دمياط	٤٧٢/٤٥٧	٦٦٦/٩٥٢
الغربية	٧٦٢/٥٨٤	١/٠٧٦/٥١٥
المنوفية	٣٠٥/٨٦٩	٤٣١/٧٨٦
رشيد	٤٠٠/٠٠٧	٥٦٤/٦٧٧
البحيرة	٥٩٣/١٩٩	٨٣٧/٤٠٠
المجموع	٣/٧٢١/٢٦٤	٥/٢٥٣/١٨٩

الوجه القبلى

مساحتها بالآفدنة		المديرية
فدان مساحت ٢٢٤٢٠٠ م	فدان مساحت ٢٢٥٩٢٩ م	
٢١٩/٩٧٠	١٥٥/٨٢٢	الجزيرة
٨٠/٧٩١	٥٧/٢٣١	اطفيح
٣٠٣/٢١٩	٢١٤/٧٩٥	الفيوم
٥٠١/١٥٣	٣٥٥/٠١١	بنى سويف
٣١٥/٥٥٢	٢٢٣/٥٣٢	المنية
٤٤٥/٣٢١	٣١٥/٤٥٨	اسيوط
٣١٣/٩٣٣	٢٢٢/٣٨٥	جرجا
٣٩٠/٦٨١	٢٧٦/٧٥٢	قنا
٢/٥٧٠/٦٢٠	١/٨٢٠/٩٨٦	المجموع

جملة مساحة المديرية بالوجهين البحرى والقبلى

مساحتها بالآفدنة		الجهة
فدان مساحت ٢٢٤٢٠٠ م	فدان مساحت ٢٢٥٩٢٩ م	
٥/٢٥٣/١٨٩	٣/٧٢١/٢٦٤	الوجه البحرى
٢/٥٧٠/٦٢٠	١/٨٢٠/٩٨٦	د القبلى
٧/٨٢٣/٨٠٩	٥/٥٤٢/٢٥٠	الجملة

والجدول الآتي بين مساحة القطر
بحسب طبيعة أرضه :

نوع الأرض		المساحة بالآفدنة	
		فدان مساحته ٠١٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
مدن وقرى ومساكن	٧٣/٠٥٨	١٠٣/١٣٤	
أراض مزروعة وأراض قابلة للزراعة	٣ ٢١٧/٦٧١	٤/٥٤٢/٢٧٩	
أراض غير قابلة للزراعة	٧٤٩/١٤٠	١/٠٥٧/٥٣٦	
جزائر النيل	٣٦/٦١٣	٥١/٦٨٥	
ترع وجسور	١٢٠/٥٦٧	١٧٠/٢٠٠	
خرائب وأطلال ...	١٦/٣١٦	٢٣/٠٣٣	
ترع النهر	١٥٨/٩٤١	٢٢٤/٣٧٢	
بحيرات وبرك ومستقعات	٩٤٢/٨١٠	١/٣٣٠/٠٣٣	
رمال	٢٢٧/١٣٤	٣٢٩/٦٣٧	
المجموع	٥/٥٤٢/٢٥٠	٢/٨٢٣/٨٠٩	

وهذا الجدول يبين مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في كل مديرية:

الوجه البحرى

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة		المديرية
فدان مساحة ٢٠٥٩٢٩ م	فدان مساحة ٢٠٤٢٠٠ م	
١١٥/٣٠٥	١٦٢/٧٧١	القليوبية
٣٢٧/٦٢٣	٤٦٢/٤٩٥	الشرقية
٢٣١/٥٢٠	٣٢٦/٨٢٩	الدقهلية
١٠٠/٩٢٧	١٤٢/٤٧٦	دمياط
٤٠٥/٥٤٦	٥٧٢/٤٩٥	الغربية
٢٧٨/٨٢٦	٣٩٣/٦٠٩	المنوفية
١٤٧/٩٢٤	٢٠٨/٨١٩	رشد
٢٦٩/٥٤٨	٣٨٠/٥١٢	البحيرة
١/٨٧٧/٢١٩	٢/٦٥٠/٠٠٦	المجموع

الوجه القبلى

مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة		المديرية
فدان مساحة ٢٠٥٩٢٩ م	فدان مساحة ٢٠٤٢٠٠ م	
١١٦/١٥١	١٦٣/٩٦٧	الجيزة
٢٤/٦٢٥	٣٤/٧٦٢	أطفيح
١٤٠/٧٧٦	١٩٨/٧٢٩	نقل بعده

مساحة أراضي المزرعة والقابلة للزراعة بالآفة		المديرية
فدان مساحة ٢٠٢٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٥٩٢٩ م	
١٩٨/٧٢٩	١٤٠/٧٧٦	ماقبله
١٤٣/٨٢٩	١٠١/٨٨٥	القيوم
٣٩٤/٦١٤	٢٧٩/٥٤٣	بنى سويف
٢٧٥/٩٢٤	١٩٥/٤٥٩	المنية
٣٨٠/٧٤٣	٢٦٩/٧٠٨	اسيوط
٢٢٧/٨٤٨	١٦١/٤٠٣	جرجا
٢٧٠/٥٨٦	١٩١/٦٧٨	قنا
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	المجموع

جملة مساحة الأراضي المزرعة والقابلة للزراعة

بالوجهين البحرى والقبلى

مساحة الأراضي المزرعة والقابلة للزراعة		الجهة
فدان مساحة ٢٠٢٤٢٠٠ م	فدان مساحة ٥٩٢٩ م	
٢/٦٥٠/٠٠٦	١/٨٧٧/٢١٩	الوجه البحرى ...
١/٨٩٢/٢٧٣	١/٣٤٠/٤٥٢	د القبلى
٤/٥٤٢/٢٧٩	٣/٢٢٧/٦٧١	الجملة

وقال استيف في الجزء الخاص بالابرادات في مدة
احتلال الفرنسيين عن سنة ١٧٩٩ م ماملخصه :

ان الخراج في هذه السنة تقيد بمبلغ ٣٩٩/٥٤٣/٢٢ فرنكا
(١٦٣/٨٦٩ ج . م) نقدا وعينا . اهـ

وانا مع الأسف لم نحصل على بيان ماجي
من كل مديرية . وليس في وسعنا إلا أن نعين لهذا
الخراج المساحة الواردة في الجدول الأخير ونقسمه على
عدد فدادينها فينتج لدينا خارج قدره ٢٧ قرشا وهو
قيمة الخراج عن الفدان الذي مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا .
ويكون مقدار الخراج عن الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠
متر مربع هو ١٩ قرشا

وأما بيان النواحي وعددها فقد وجدناه
في الفهرس الجغرافي لمسيو جومار بالمجلد الثاني
ص ٧٨٩ وها هو :

بيان نواحي المديرية بالوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٧١	القليوبية
٤١٤	الشرقية
٢٤٣	الدقهلية
٢٦٤	دمياط
٢٧٧	المنوفية
٣٠٥	الغربية
١٣٦	رشيد
٢٠٨	البحيرة
٢٠١٨	المجموع

بيان نواحي المديرية بالوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٤٦	الجيزة
١١٨	اطفيح
٢٨٧	بنى سويف
٥٥١	نقل بعده

عدد نواحيها	المديرية
٥٥١	ماقبله
١٠٣	النوم.....
٢٦٩	النبه.....
٣٣٥	أسيوط.....
٢٢٣	جرجا.....
٤٦٣	قنا.....
١/٩٤٤	المجموع

جمله نواحي المديريات في الوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٢/٠١٨	الوجه البحرى.....
١/٩٤٤	القبلى.....
٣/٩٦٢	الجمله

الفصل الثامن

الاسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) الى ١٣٤٣ هـ (١٩٢٣ م)

عصر الوالى محمد على

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

قال مانيجان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٧) :
نزع الوالى محمد على ملكية جميع الملتزمين ورتب
معاشاً لكل منهم يساوى دخله الاصلى الذى كان
مدونا فى سجلات الروزنامجى وكانت كل قرية مقسمة الى اربعة
وعشرين قسما يسمى كل منها قيراطا . وكثيرا ماتكون
هذه القرايط بين عدة أشخاص

ولما مسحت الحكومة اطيان كل ملكية بالفدان
وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التى كانت
فى سجلات المال فقررت ترتيب الخراج على هذه
الزيادة . وقد نتج هذا الفرق من ان الملتزمين فى
المعاملات التى كانت تجرى بينهم كانوا يتحاسبون بمقتضى
ما تحتويه مستندات كل منهم ، متبعين فى ذلك

الأسلوب الذى ألفوه من عمل الحساب بالقراريط . وهى طريقة تنتج دواماً عدداً من الأفدنة أقل بكثير من العدد الحقيقى . وإذا أجريت عملية المساحة فالقياس القبطى وشيخ البلد يتواطأ أن على أن يسلبا جزءا لها

فظهر من كل هذا أن الملتزم الذى كان يورد خراج مائة فدان كان يتمتع فى الحقيقة ونفس الأمر بضعف خراج هذه المساحة . فاستولى الوالى على كل ما كان للملتزمين وأمر الروزنامجى بأن يدفع لهم ابراد النصف حسب ضريبة الخراج القديمة وهو يساوى ثلث ما يدفع الآن

ومع كل فقد حفظ الحق للملتزمين بأن يتصرفوا حسبما يشتهون فى أراضى الوسايا فيمكنهم تأجيرها لغيرهم أو زراعتها دون أن يؤدوا خراجا عنها . وأما المعاش الذى رتبته الوالى لهم ليعوضهم به بعض دخلهم فكان محصورا فى صاحبه طالما عاش ولا يجوز له أن يورثه لبنه

وقد ألغيت جميع الأموال المقررة ولم يبق منها سوى المال الأميرى الذى كان يختلف باختلاف الأرض رداة وجودة ، والذى كان يضعه الدفتردار ثم يعرض نتيجة عمله هذا على الوالى ليوافق عليه

وأما الأراضى الشراق فكانت جميعها معفاة من الخراج .
ومع ذلك فكانت طريقة وضعه عرضة للتغيير والتبديل
وليس فيها شئ ثابت متمش على وتيرة واحدة ، وكان
تبديلها حسب الحاجات والظروف

وفى سنة ١٢٣٦ هـ (١٨٢١ م) كان عدد القرى
والأفدنة التى فرض عليها الخراج وقيمة مايفرض منه على
كل مديرية كالآتى :

عدد القرى

الوجه البحرى

عدد قراها	المديرية
١٤٠	القليوبية
٣١٠	الشرقية
٣١٥	الدقهلية
٣١٢	المنوفية
٣٦٠	الغربية
٢٨٠	البحيرة
١ / ٧١٧	المجموع

الوجه القبلى

عدد قراها	المديرية
١٢٠	الجزيرة
٨٠	الاطفيحية
٣٦٧	بنى سويف
٦٦	الفيوم
٢٥٠	المنية
٣٠٦	أسيوط
٣٧٤	جرجا
١٩٥	اسنا
١/٧٥٨	المجموع

جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى

عدد قراها	الجهة
١/٧١٧	الوجه البحرى
١/٧٥٨	القبلى
٣/٤٧٥	الجملة

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج
الوجه البحرى

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحة ٢٠٠٠ م	فدان مساحة ٤٤٤١ م	
٩٠/٥٩٠	٨٠/٠٠٠	القليوبية
١٧٠/٤٥٤	١٦١/٢٠٤	الشرقية
١٦٤/٨٠٣	١٥٥/٨٦٠	الدقهلية
٢٠٥/٢٩١	١٩٤/١٥٠	المنوفية
٢٣٨/٩٢٦	٢٢٥/٩٦٠	الغربية
١٠٦/٥٧٦	١٠٠/٧٩٢	البحيرة
٩٧٠/٦٤٠	٩١٧/٩٦٦	المجموع

الوجه القبلى

عدد الأقدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحة ٢٠٠٠ م	فدان مساحة ٤٤٤١ م	
٩٠/٨٢٩	٨٥/٩٠٠	الجيزة
٥٨/١٥٦	٥٥/٠٠٠	الاطفيحية
١٣٨/٧٩٢	١٣١/٢٦٠	بنى سويف
٢٨٧/٧٧٧	٢٧٢/١٦٠	نقل بعده

عدد الافدنة المفروض عليها خراج		المديرية
فدان مساحته ٢٠٢٤٢٠٠ م	فدان مساحته ٢٠٢٤٤١ م	
٢٨٧/٧٧٧	٢٧٢/١٦٠	ماقبله
٧٤/٢٢٨	٧٠/٢٠٠	الفيوم
١٥٦/٨٥٢	١٤٨/٣٤٠	المنية
١٨٨/٨٣١	١٧٨/٥٨٤	اسيوط
٢٠١/٣٢٥	١٩٠/٤٠٠	جرجا
١٥٢/٢٥٢	١٤٣/٩٠٠	اسنا
١/٠٦١/٢٦٥	١/٠٠٣/٥٨٤	المجموع

جملة الافدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى

عدد الافدنة المفروض عليها خراج		الجهة
فدان مساحته ٢٠٢٤٢٠٠ م	فدان مساحته ٢٠٢٤٤١ م	
٩٧٠/٦٤٠	٩١٧/٩٦٦	الوجه البحرى
١/٠٦١/٢٦٥	١/٠٠٣/٥٨٤	القبلى
٢/٠٣١/٩٠٥	١/٩٢١/٥٥٠	الجملة

وهذا الجدول يبين جملة الخراج عن كل مديرية وخراج
فدان الذى مساحته ٤٤٤١ مترا مربعا والذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

ومتوسط خراج كل منها:

الوجه البحرى

خراج الفدان		جملة خراجها	المديرية
فدان مساحته ٤٤٤١ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م		
بارة قرش	بارة قرش	جنيه مصرى	
٣٦ ١٦	٣٨ ٢٠	٣٠/٨٠٠	القليوبية....
٢٨ ٢١	٣٥ ٥	٤٨/٦٣٩	الشرقية....
٢٧ ٣٩	٢٩ ٢٥	٤٦/١١٦	الدقهلية....
٢٢ ٣٦	٣٤ ٣٠	٦٧/٥٣٥	المنوفية....
٣٣ ١٠	٣٥ ٥	٧٩/٤٣٦	الغربية....
٢٣ ٢٨	٢٥	٢٥/٢٧٠	البحيرة....
المتوسط	المتوسط		
٣٠ ٢٧	٣٢ ٢٠	٢٩٧/٧٩٦	المجموع

الوجه القبلى

[illegible]

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان

متوسط خراج القدان بالقروش		جملة الخراج بالجنيهات		الجهة
فدان مساحته ٤٣٠٠ م.م	فدان مساحته ٤٤٤١ م.م			
٣٠	٢٧	٢٩٧/٧٩٦		الوجه البحرى
٣٤	٧	٣٦٢/٧٤٥		" القبلى
المتوسط العام	المتوسط العام			
٣٢	٢٠	٦٦٠/٥٤١		الجملة

وأما محصول الفدان الواحد فأورد عنه مانجان
في كتابه ج ٢ ص ٣٤٤ وما بعدها البيان الآتي :

نوع المحصول	محصول الفدان
	أرادب
قمح	من ٢ إلى ٨
شعير	» ٤ » ١٥
فول	» ٤ » ١٠
عدس	» ٤ » ٧
ذرة صيفية	» ٤ » ١٠
» شامية	» ٤ » ٧
حمص	» ٣ » ٧
ترمس	» ٣ » ٧
حلبة	» ٦ » ٨
كتان	» ٣ » ٣ $\frac{1}{4}$
أرز ديماطي	من ٢ إلى ٥ ضريبة وزنها ٤٤٥ أقة
أرز رشيدى	من ٤ إلى ٦ ضريبة وزنها ٣١٠ أقة
قطن	قطار ٤
دخان	١٠
زعفران	قطار أرادب $\frac{1}{4}$ ٢ محصول و ٣ تقاوى

ثم تكلم مانجان عن كيفية استغلال الأرض
في مصر فقال :

إن الطمي الذي يرسب من ماء النيل على الأرض
سنويا يجي موتها ، ويساعد على خصبها ونمو مزروعاتها
دواما . ولهذا لا يريحها الفلاحون ولا يدعونها وقتا بدون زراعة ،
بل يكتفون بتنويع المزروعات فيها . فالأرض التي تزرع
في سنة قمحا مثلا تزرع في السنة التي تليها شعيراً أو فولاً
أو ذرة أو عدسا . ويزرع الشعير في الاراضي التي تقل
رطوبتها عن غيرها . لان الأرض الجافة لا تعوقه
عن النمو

ويزرع الفلاحون البرسيم بعد القمح لأن أرض
المراعي الصناعية تكتسب قوة بسبب مكث البهائم فيها
مدة أشهر الربيع

ويزرعون القرطم مع التبغ ، وفي بعض الأحيان
مع الترمس والجلبة والحمص . وتنمو هذه النباتات
في كل مكان تزرع فيه بلافق

وتلى زراعة قصب السكر زراعة الذرة وبعد
هذه الكتان ثم النيل (التيلة) الذي يبقى نباته في الأرض
ثلاث سنوات .

وأما محاصيل القطر المصري من الجيوب سنة ١٨٢١ م

فقدرها كالآتي :

نوع المحصول	كمية المحصول بالأردب
قح.....	١/٢٠٠/...
فول.....	١/٢٠٠/...
شعير.....	٦٠٠/...
علس.....	١٢٠/...
ذرة صيفية.....	٨٠٠/...
د شامية.....	١٥٠/...
حلبة.....	١٣٠/...
حمص.....	٨٠/...
ترمس.....	٤٠/...
المجموع	٤/٣٢٠/...

وكان ثمن مبيع الأردب منها كالآتي :

نوع المحصول	ثمن الأردب منه بالقروش
قح.....	٥٠
فول.....	٣٠
ذرة.....	٣٢
حمص.....	٢٧
ترمس.....	١٨

وقال كلوت بك فى كتابه (نظرة عامة حول
مصر ج ٢ ص ٢٠٣) :

كان دخل الضرائب الذى يرد خزانه محمد على
ثلاثة أقسام وهى :

(١) الخراج أو ضريبة الأتبان

(٢) فريضة الرؤوس

(٣) إيرادات الجمارك

ثم تكلم عن ضريبة الأتبان فقال :

لما استولى السلطان سليم على مصر قام بمسح القسم الأكبر
من أرضها ، وتقرر ترتيب قيمة الخراج ، وتعيين مايجب على كل
ملتزم تحصيله حسبما أظهرته نتيجة هذه المساحة

وتنقسم ضريبة الأتبان الى ثلاثة اجزاء . الأول
وهو أعظمها خاص بالاميرى والثانى خاص بالكشوفية والثالث
فائض الالتزام . فالمال الاميرى حق للسلطان ومال الكشوفية
حق للبك أو الكاشف حاكم الاقليم . وفائض الالتزام الذى
كان بين الزيادة والنقصان كان دفعه ممتا فى كل سنة
أسوة بالمال الاميرى ومال الكشوفية . وكان يجبى على ذمة
الملتزمين ، ولا يكون لهؤلاء حق فيه الا بعد
سداد مطلوب السلطان وحكام الأقاليم . وهؤلاء الملتزمون
فرضوا ايضا لأنفسهم رسوما على الفلاحين عرفت باسم (البرانى)
كانوا يجتسمون عليهم دفعها

• ولم تكن جميع الأراضي المصرية خاضعة للخراج بل كان بعضها معفى منه والبعض الآخر مفروضا عليه . فالأراضي التي عرفت باسم الرزق كانت معفاة منه ، مثل الأراضي البور التي لا تأتى بمحصول . أما الأراضي الرديئة وهي التي كان يمتلكها الملتزمون أو الفلاحون فكان مفروضا عليها ضريبة متوسطة القيمة أى أقل مما كان مفروضا على الأراضي الجيدة . وأما أراضي الأثر والأوسية فكانت الضرائب تفرض عليها بحسب حالتها . وأراضي الأثر هي التي كان مفروضا عليها الضريبة المسماة بالبراني

أما الآن فلا يوجد فارق بين أرض وأخرى بل جميعها متساو في الغرم ومربوط عليه خراج واحد هو المال الأميري . ويقدر متوسط الخراج في الوقت الحاضر بعشرة فرنكات عن الفدان . فالأرض ذات الخصب المزيـد يفرض عليها عادة من ١٤ الى ١٦ فرنكا عن الفدان . والتي أقل منها خصبا يفرض عليها من ٦ الى ٨ فرنكات . ومنذ زمن يسير أعطى الوالى أناسا قادرين على الزراعة ما يقرب من ٢٠٠/٠٠٠ فدان من الأراضي غير المزروعة وأعفاها من الأموال الأميرية . ويتجمع نصف دخل محمد على من ضريبة الخراج . اهـ

ثم دون كلوت بالصفحة ٢٦٤ بياناً بالأراضي المزروعة
والممكن زرعها في مصر ومساحتها بالآفدنة التي مسطح
كل منها ٤٠٨٣ متراً مربعاً . وقد ذكرنا ذلك في البيان الآتي
مع ما يقابلها من الآفدنة التي مسطح كل منها ٤٢٠٠ متر مربع
ومع أنه أغفل ذكر السنة التي أجرى فيها
احصاء هذه الأراضي فمن رأينا أنها سنة ١٨٣٣ م بلا شك .
لأنها هي السنة التي أورد دخلها في مؤلفه :

بيان أراضي مصر المزروعة والقابلة للزراعة
الوجه البحري

المديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة	
	فدان مساحة ٤٠٨٣ م	فدان مساحة ٤٢٠٠ م
القليوبية	٢٩٠ / ٠٠٠	٢٨١ / ٩٢١
الشرقية	٣٦٠ / ٠٠٠	٣٤٩ / ٩٧١
الدقهلية	٣٢٠ / ٠٠٠	٣١١ / ٠٨٦
المنوفية	٣٠٠ / ٠٠٠	٢٩١ / ٦٤٣
الغربية	٤٥٠ / ٠٠٠	٤٣٧ / ٤٦٤
البحيرة	٢٤٥ / ٠٠٠	٢٣٨ / ١٧٥
المجموع	١ / ٩٦٥ / ٠٠٠	١ / ٩١٠ / ٢٦٠

الوجه القبلى

مساحة أراضي المزرعة والقابلة للزراعة		المديرية
فدان مساحة ٢٠٢٤٠٠	فدان مساحة ٢٠٢٤٠٨٣	
٢٤٦/٩٢٤	٢٥٤/٠٠٠	الجيزة
١٣٥/٥١٧	١٣٩/٤٠٠	بنى سويف
١٢٠/٥٤٦	١٢٤/٠٠٠	الفيوم
١٥٦/٥١٥	١٦١/٠٠٠	الفيشن
١٤٤/٠٧٢	١٤٨/٢٠٠	بنى مزار
١٤٨/٥٤٣	١٥٢/٨٠٠	المنية
٩٧/٥٧١	١٠٠/٣٦٧	ملوى
٩٦/٢٠٨	٩٨/٩٦٤	منفلوط
١٥٨,٩٩٨	١٦٣/٥٥٤	اسيوط
١٣٠/٤٣٢	١٣٤/١٦٩	سوهاج
٩٨,٣٩٧	١٠١/٢١٧	جرجا
٩٦/٠٧٥	٩٨/٨٢٨	فرشوط
٩٩/٥٣٧	١٠٢/٣٩٠	قنا
٤٦/٠١٨	٤٧/٣٣٧	اسنا
١,٧٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	المجموع

جملة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة
بالوجهين البحرى والقبلى

مساحة أراضي المزروعة والقابلة للزراعة		الجهة
فدان مساحته م.م ٤٢٠٠	فدان مساحته م.م ٤٠٨٣	
١/٩١٠/٢٦٠	١/٩٦٥/٠٠٠	الوجه البحرى
١/٧٧٥/٣٥٣	١/٨٢٦/٢٢٦	القبلى
٣/٦٨٥/٦١٣	٣/٧٩١/٢٢٦	الجملة

أما مساحة الأراضى غير المزروعة فقد ذكرها
جملة واحدة وذلك كالآتى :

مساحة أراضي غير المزروعة		الجهة
فدان مساحته م.م ٤٢٠٠	فدان مساحته م.م ٤٠٨٣	
١/٥٣٦/٩٥٨	١/٥٨١/٠٠٠	الوجه البحرى
١/٥٩٦/٠٣٩	١/٦٤١/٧٧٤	القبلى
٣/١٣٢/٩٩٧	٣/٢٢٢/٧٧٤	الجملة

وبإضافة مساحة هذه الأراضي الى مساحة الأراضي
المزروعة يكون مجموع المساحين كالآتي :

أراضيها المزروعة وغير المزروعة		الجهة
فدان مساحة ٢٠٠ ٤٢٠ م	فدان مساحة ٤٠٨٣ م	
٣/٤٤٧/٢١٨	٣/٥٤٦/٠٠٠	الوجه البحرى
٣/٣٧١/٣٩٢	٣/٤٦٨/٠٠٠	» القبلى
٦/٨١٨/٦١٠	٧/٠١٤/٠٠٠	المجموع

وأما محاصيل الأراضي في سنة ١٨٣٣ م فقد أورد
عنها مانجان في كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٣ ص ١٦٢)
البيان الآتى :

نوع المحصول	كمية المحصول
قح	بأرانب القاهرة
فول	١/٤٥٠/٠٠٠
شعير	٧٠٠/٠٠٠
ذرة	٦٥٠/٠٠٠
	١٦٠/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
بأرانب القاهرة	
ذرة صيفية.....	٧٥٠/٠٠٠
عدس.....	٧٠/٠٠٠
حمص.....	٢٥/٠٠٠
ترمس.....	٢٠/٠٠٠
حلبة.....	٦٠/٠٠٠
أرز رشيدى.....	٣٠/٠٠٠
أرز دمياطى.....	٥٠/٠٠٠
بذر كتان.....	٢٢/٠٠٠
بذر خس.....	٨/٠٠٠
سمسم.....	١٨/٠٠٠
بذر قرطم.....	١/٥٠٠
بالقناطير	
قطن شجيرات.....	١١٠/٠٠٠
قطن نبات.....	٤/٥٠٠
سكر.....	٨/٥٥٨
زعفران.....	٥٨٣
خاء.....	٣٥/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
كتان	١٨/٠٠٠
شمع عسل	٥٠٠
عسل	٢/٤٠٠
ملح البارود	١٥/٧٨٤
بالألق	٧٧/٣٠٠
نيل (نيلة)	١٤/٥٠٠
أفيون	٣٠٠ و ٦/١٥٠
حرير	

ولم يذكر كلوت بك الضريبة العقارية لسنة ١٨٣٣ م
إلا جملة واحدة فقال إنها بلغت ٢٨/١٢٥/٠٠٠ فرنك
(٩٢٢/٠٨٤/١ ج م) . ويقسمه هذا المبلغ على المساحة
المزروعة يكون الناتج $\frac{1}{4}$ ٢٨ من القروش وهو متوسط
خراج الفدان الذي مساحته ٤٠٨٣ مترا مربعا .
ويكون متوسط خراج الفدان الذي مساحته ٤٢٠٠ متر مربع
هو $\frac{1}{4}$ ٢٩ من القروش

الخديوى توفيق

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

نورد لك هنا السنين الأولى من حكم هذا الخديوى لأنها تمثل الحالة الوسطى لمصر بين عهد سمو الوالى محمد على وعهدنا هذا كما أنها تمثل حالة البلاد قبيل الاحتلال الانكليزى تماما . وقد كان عدد النواحي حسبما جاء فى إحصاء عام ١٨٨٢ م كالآتى :-

الوجه البحرى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٣	القليوبية
٤٣٥	الشرقية
٤٤٣	الدقهلية
٣٣١	المنوفية
٥٤٧	الغربية
٣٠١	البحيرة
٢/٢٢٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد نواحيها	المديرية
١٦٧	الجزيرة
١٦٨	بنى سويف
٩١	الفيوم
٢٦٧	المنية
٣١٩	أسيوط
١٨٩	جرجا
١٠٩	قنا
١٠٧	اسنا
١/٤١٧	المجموع

جملة عدد النواحي بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٢/٢٢٠	الوجه البحرى
١/٤١٧	القبلى
٣/٦٣٧	الجملة

أما عدد الأذنة المفروض عليها خراج في سنة ١٨٨١ م
والتي مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع فكان في كل
مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أفدتها المفروض عليها خراج	المديرية
١٨٥/٦٧٧	القليوية
٤٢٠/٥١٢	الشرقية
٤٥٣/٦١٧	الدقهلية
٣٣٨/٨٩٣	المنوفية
٨١٢/٨٨٦	الغربية
٣٩٨/١٢٧	البحيرة
٢/٦٠٩/٧١٢	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفدتها المفروض عليها خراج	المديرية
١٧٤/٤٩٦	الجيزة
٢٢٧/١٤٢	بنى سويف
٤٠١/٦٣٨	نقل بعده

عدد أفدتها	المديرية
٤٠١/٦٣٨	ماقبله
١٩٤/٠٠٩	القيوم
٣٦٨/٦١٤	المنية
٤١٣/٢٤٥	اسيوط
٣٢٠/٤٢٦	جرجا
٢٧٣/٢٠٠	قنا
١٣٣/٥٦٢	اسنا
٢/١٠٤/٦٩٤	المجموع

جولة الافدنة بالوجهين البحرى والقبلى

عدد أفدتها	الجهة
٢/٦٠٩/٧١٢	الوجه البحرى
٢/١٠٤/٦٩٤	القبلى
٤/٧١٤/٤٠٦	الجولة

وأما جولة خراج كل مديرية وخراج الفدان
 فيها الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع فكانا فى سنة
 ١٨٨١ م كالاتى :

الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
القليوية	٢٥٦/٢٦٦	١٣٨
الشرقية	٣٧٣/٢٦٢	٨٦
الدقهلية	٤٧٤/٣٨١	١٠٤ $\frac{1}{2}$
المنوفية	٥٢٤/٢٩٦	١٥٥ $\frac{1}{2}$
الغربية	٨٨٩/٦٣٨	١٠٩ $\frac{1}{2}$
البحيرة	٣٥٨/٩٨٦	٩٠
المجموع	٢/٨٧٦/٨٢٩	التوسط ١١٠

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
الجيزة	١٩٣/٥٩٢	١١١
بنى سويف	١٨٧/٩٦٢	٨٣
الفيوم	١٠٦/٥٨٨	٥٥
المنية	٢٦٣/٦٢٣	٧١ $\frac{1}{2}$
نقل بعده	٧٥١/٧٦٥	

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
ماقبله	٧٥١/٧٦٥	ح
أسيوط.....	٥٠٧/٠٥٩	١٢٣
جرجا.....	٣٧٤/٧٦٠	١١٧
قنا.....	٢٨٥/٤٣٢	١٠٤ $\frac{1}{2}$
اسنا.....	٨٤/٦٧٣	٦٣ $\frac{1}{2}$
المجموع	٢/٠٠٣/٦٨٩	المتوسط ح ٩٥

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى	٢/٨٧٦/٨٢٩	ح ١١٠
د القبلى	٢/٠٠٣/٦٨٩	٩٥
الجملة	٤/٨٨٠/٥١٨	المتوسط العام ح ١٠٣ $\frac{1}{2}$

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

إن عهد هذا الملك يبين لنا الحالة الحاضرة للموضوع
الذى نبحت فيه

فعدد نواحي كل محافظة ومديرية حسب إحصاء سنة ١٩١٧ م
هو كالاتى :

الوجه البحرى
المحافظات

المحافظة	عدد نواحيها
القاهرة	١٨١
الاسكندرية	١٠٧
قناة السويس	١٩
دمياط	٤
السويس	٢
شبه جزيرة سيناء	٤
الصحراء الشرقية ...	٢٦
الغربية ...	١٩
المجموع	٣٦٢

المديريات

عدد نواحيها	المديرية
١٦٥	القليوية
٣٦٤	الشرقية
٤٠٥	الدقلية
٣٠٨	المنوفية
٥٢٠	الغربية
٣٢٠	البحيرة
٢ / ٠٨٢	المجموع

الوجه القبلى المديريات

عدد نواحيها	المديرية
١٥٣	الجيزة
١٧٧	بنى سويف
٩٧	الفيوم
٢٦١	المنية
٦٨٨	نقل بعده

عدد نواحيها	المديرية
٦٨٨	ماقبله
٢٨٠	اسيوط
٢٢٨	جرجا
١٣٩	قنا
٨١	اسوان
١/٤١٦	المجموع

جملة نواحي المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى

عدد النواحي	الجهة
٣٦٢	المحافظات
٢/٠٨٢	الوجه البحرى
١/٤١٦	القبلى
٣/٨٦٠	الجملة

وأما عدد الأفدنة المربوط عليها الخراج
فى سنة ١٩٢١ م والى مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع

فهو في كل مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

عدد أفدتها	المديرية
٢٠١/٧٠٠	القليوبية
٦٠٦/٨٠٠	الشرقية
٥١٨/٠٠٠	الدقهلية
٣٤٧/٤٠٠	المنوفية
٩٢٣/٣٠٠	الغربية
٧٤٥/٧٠٠	البحيرة
١/٧٠٠	محافظة القنال
٣/٣٤٤/٦٠٠	المجموع

الوجه القبلى

عدد أفدتها	المديرية
١٨٠/٦٠٠	الجيزة
٢٢٥/٢٠٠	بنى سويف
٣٣١/٨٠٠	الفيوم
٣٧٨/٧٠٠	المنية
١/١١٦/٣٠٠	نقل بعده

المديرية	عدد أفدتها
ماقبله	١/١١٦/٣٠٠
اسيوط	٤١٢/٢٠٠
جرجا	٣٠٩/٧٠٠
قنا	٣٣٣/٩٠٠
اسوان	٩٩/٠٠٠
المجموع	٢/٢٧١/١٠٠

جولة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد أفدتها
الوجه البحرى	٣/٣٤٤/٦٠٠
القبلى	٢/٢٧١/١٠٠
المجموع	٥/٦١٥/٧٠٠

وفى هذه السنة كانت جولة الخراج لهذه الأفدنة

وخراج الواحد منها بكل مديرية كالآتي :

الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
القليوبية	٢٩٣/٧٠٥	١٤٥ $\frac{1}{2}$
الشرقية	٤٦٩/٧٨٩	٧٧ $\frac{1}{2}$
الدقهلية	٤٨٤/١١٤	٩٤ $\frac{1}{2}$
المنوفية	٥٤٤/٤٩٢	١٥٧
الغربية	٨٥٤/١٩٠	٩٢ $\frac{1}{2}$
البحيرة	٥٢٠/١٣٠	٧٠
محافظة القنال	١/٠٤٢	٦١
المجموع	٣/١٦٧/٤٦٢	المتوسط ٩٥

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
الجيزة	٢١٢/٠٧٤	١١٧ $\frac{1}{2}$
بنى سويف	٢٥٦/٧٨١	١١٤
نقل بعده	٤٦٨/٨٥٥	

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
ماقبله	٤٦٨/٨٥٥	ح
الفيوم	١٨٩/٣٤١	٥٧
المنية	٣٧٠/٠٥٢	٩٨
اسيوط	٣٩٧/٧٠٨	٩٦ $\frac{1}{2}$
جرجا	٢٥٥/٧١٤	٨٢ $\frac{1}{2}$
قنا	٢٤٠/١١٧	٧٢
اسوان	٤٥/٤١١	٤٦
المجموع	١/٩٦٧/١٩٨	المتوسط ح ٨٦

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
الوجه البحرى	٣/١٦٧/٤٦٢	٩٥
القبلى	١/٩٦٧/١٩٨	٨٦
الجملة	٥/١٣٤/٦٦٠	المتوسط العام ح ٩١

وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكدونلد مستشار
وزارة الأشغال العمومية عن أعمال مراقبة النيل
في سنة ١٩١٩ م :

أن مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة
بمصر هي ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان

يستزل منها ما هو مخصص لثروة الأسماك وقدره ٢٠٠/٠٠٠
فدان فيكون الباقي ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان

يستزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهي
٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقي ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الآن
من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

اجمال عام لقسم الخراج

وانا لملولن فى اللىل الالىة ما لملنه
هلا القس :

لىل رقم (١)

ان عىل النوالى ملنا أو قرى الللى أورله
الملفلون على اخللافهم فى عهل من ذكروه من اللكام
وللسب العصور كلاللى :-

عصر الفراعنة

المصادر	اللكام	علىل النوالى
هىروىل لبلور	أمالىس الفراعنة	٢٠/٠٠٠ ١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	اللكام	علىل النوالى
لبلور	لطللموس لاغوس	٣٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	عدد النواحي
ابن عبد الحكم.....	سليمان بن عبد الملك....	١٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى.....	المستنصر بالله.....	٢/١٨٦
ابن الجيعان.....	حسام الدين لاچين....	٢/٣١٦
، ،.....	الناصر محمد.....	٢/٣١٦

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	عدد النواحي
جومار.....	الجمهورية الفرنسية....	٣/٩٦٢

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	عدد النواحي
مانچان.....	الوالى محمد على.....	٣/٤٧٥
إحصاء سنة ١٨٨٢ م	الخديوى توفيق.....	٣/٦٣٧
، ، ١٩١٧ م	السلطان قواد الاول....	٣/٨٦٠

جدول رقم (٢)

ان مساحة الاراضى المفروض عليها خراج في مصر
والتي أوردها المؤرخون على اختلافهم في عهد من ذكروه
من الحكم كانت في كل من عصورهم كالآتي :

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	المساحة بالأقدنة
تقدير.....	زمن الفراعنة	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	المساحة بالأقدنة
تقدير.....	البطالسة.....	٤/٠٠٠/٠٠٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	المساحة بالأقدنة
تقدير.....	الرومان.....	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	البيزنطيون	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	عمر بن الخطاب	٦/٠٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٣٠/٠٠٠/٠٠٠
المقرئى	المأمون	٣/٠٠٤/٧٣٢
»	المعز بالله	٢٤/٠٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المعز لدين الله	٦٤٦/٧٤٥
ابن الجيعان ..	حسام الدين لاچين ...	٥/١٣٣/٦٩٣
»	الناصر محمد	٥/١٣٣/٦٩٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أميرالالاي چا کوتان	العثمانيون	٤/٥٤٢/٢٧٩

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الألاي جاكوتان	الجمهورية الفرنسية....	٤/٥٤٢/٢٧٩

عصر الأسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالي محمد علي	٣/٦٨٥/٦١٣
احصاء الحكومة سنة ١٨٨١ م	الحديوي توفيق	٤/٧١٤/٤٠٦
» » » ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الأول...	٥/٦١٥/٧٠٠

جدول رقم (٣)

إن قيمة الخراج التي أوردتها مختلفو المؤرخين
في عهد من ذكروه من الحكام كانت في كل من

عصورهم كالآتي:-

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماسبيرو (تقدير ١٠٪)	الفراعنة	٢/١٠٠/٠٠٠
الآنسة هارتمان (٢٠٪)	"	٤/٢٠٠/٠٠٠
ابن خرداذبة	"	٥٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى	يوسف بن يعقوب	١٤/٧٦٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه	منقاوس	٦٢/٨٠٠/٠٠٠
" " "	فرعون موسى	٤٣/٢٠٠/٠٠٠
المقرئى	الريان بن الوليد	٥٨/٢٠٠/٠٠٠
"	"	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
أبو المحاسن	كيقاوس	٦٠/٠١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
لمروزو (تقدير)	البطالسة	٧٨٧/٥٠٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماركاردت تقدير (٢٠٪) الرومان		٤/٥٠٠/٠٠٠

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ج. رويارد (تقدير) البيزنطيون		١/٨٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن عبد الحكم	عمر بن الخطاب	٨١٦/٦٦٦
اليقوبى	» » »	٤٢٠/٠٠٠
البلاذرى	» » »	٣/٣٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٢/٤٠٠/٠٠٠
المقرئى	المأمون	٢/٥٥٤/٠٠٠

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن وصيف شاه	المعز بالله	٤٨٠/٠٠٠
» » »	احمد بن طولون	٢/٥٨٠/٠٠٠
المقريزى	الاخشيده محمد	١/٢٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المعز لدين الله	١/٩٢٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى	المستنصر بالله	١/٨٧٢/٦٠٠
المقريزى	صلاح الدين الأيوبي ..	٢/٧٩١/٨١١
ابن الجيعان	حسام الدين لاجين	٦/٤٨٩/٩٥٠
» »	الناصر محمد	٥/٦٥٦/٩٧٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن اياس	الحكومة العثمانية	٩٩٠/٠٠٠
استيف	» »	١/٠٥٢/٩٥١

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
استيف	الجمهورية الفرنسية	٨٦٩/٦١٣

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	١/٠٨٤/٩٢٢
احام الحكومة سنة ١٨٨١ م	الخديوى توفيق	٤/٨٨٠/٥١٨
د د د ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الاول ..	٥/١٣٤/٦٦٠

جدول رقم (٤)

وكان خراج القدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع
كما نوه عنه مختلفو المؤلفين فى عهد من ذكروه من
الحكام وبحسب العصور كالآتى:

عصر الفراغة

المصادر	الحكام	خراج القدان بالقروش
تقدير ١٠٪	الفراغة	٣٥
تقدير ١٠٪	د	٧٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البطالسة	$\frac{7}{1910}$

عصر الرومان

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	الرومان	$\frac{70}{70}$

عصر البيزنطيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البيزنطيون	$\frac{30}{30}$

عصر العرب

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	عمر بن الخطاب.....	$\frac{1}{2}$ ١٣٢
»	» » ».....	٧
»	» » ».....	٥٥
الكندى	هشام بن عبد الملك...	٨
المقريزي	المأمون.....	٨٥
»	المعتز بالله.....	٢
ابن حوقل	المعز لدين الله.....	$\frac{1}{4}$ ٢٩٧
ابن الجيعان	حسام الدين لاچين....	١٢٥
»	الناصر محمد.....	$\frac{3}{4}$ ١٠٧

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
استيف	العثمانيون.....	$\frac{1}{2}$ ٢٣

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
استيف	الجمهورية الفرنسية	ص ١٩

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
كلوت بك سنة ١٨٣٣	الوالي محمد علي	ص ٢٩ $\frac{1}{2}$
إحصاء الحكومة في سنة ١٨٨١	الخديوى توفيق	١٠٣ $\frac{1}{2}$
د د د د ١٩٢١	السلطان فؤاد الأول	٩١

خاتمة

ان مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى القطر
المصرى هى ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان عدا ٢٠٠/٠٠٠ فدان تبنى فيها
الاسماك . والمقدار الاول قسمان :

(١) ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان تبني منها الضرائب باعتبار
أنها مزروعة

(٢) ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان غير مزروعة الآن وقابلة
للزراعة فى المستقبل

وجملة سكان مصر حسب احصاء سنة ١٩١٧ م هى
١٢/٧١٨/٢٥٥ شخصا فيكون لكل فدان شخصان وربع . وأكثر
المديريات سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ
يخص كل ثلاثة من سكانها فدان واحد وما زال
عدد السكان منذ احصاء سنة ١٩١٧ م فى ازدياد مطرد . فاذا
تركنا سى الحرب الاستثنائية جانبا نجد زيادة عدد المواليد
على عدد الوفيات فى سنة ١٩٢١ م حسب تقدير مصلحة
الاحصاء بلغت ٢٢٤/٤٥٩ وفى سنة ١٩٢٢ م ٢٤٣/٥٣٦ نسمة
وكما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد

على عدد الوفيات طبعاً . ولا ريب عندنا في أن متوسط
هذه الزيادة يبلغ سنويا ٢٥٠/٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية المتوفية - وهي أخصب أرض
مصر - قطعة لاتزرع ومع ذلك فكثير من سكانها هاجرون
لأنهم لا يجدون ما يقوم بمعيشتهم فيها . على أننا مع هذا
نسلم بقاعدة كفاية القدان الواحد من كل أرض زراعية
في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء
على هذه القاعدة :

إن الأرض المزروعة في مصر ومقدارها ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان
تكفي لمعيشة ١٦/٨٠٠/٠٠٠ نسمة . وبعد تعداد النفوس
سنة ١٩١٧ م بلغ مجموع زيادة المواليد على الوفيات ٨٧١/٢٧٠
بتقدير مصلحة الاحصاء . فاذا أضفنا الى ذلك زيادة
سنة ١٩٢٣ م ومقدارها ٢٥٠/٠٠٠ وأضفنا المجموع الى
احصاء سنة ١٩١٧ م يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ م
١٣/٨٠٠/٠٠٠ نسمة . وبطرحه من ١٦/٨٠٠/٠٠٠ نسمة وهو العدد
اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي
٣/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية .
فاذا سلم لنا أنها ٢٥٠/٠٠٠ سنويا يتلاشى هذا العجز
بعد اثنتي عشرة سنة على أننا نقول إن عشر سنوات
فقط تكفي لذلك إذا جرت الأمور في مجراها الطبيعي

واذا أعدت المساحة الغير المزروعة الآن للزراعة

وهي تشمل الجزء الشمالى واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر ١/٥٠٠/٠٠٠ لزمها من السكان ٤/٥٠٠/٠٠٠ وهو مقدار يتلاشى بزيادة السكان فى مدى ثمانى عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة للاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو بالحرى خمسا وعشرين سنة أى ربع قرن أو نصف العمر الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام إحدى حالتين وهما :

الأولى : اذا لم تجفف مياه اقليم البحيرات ولم يعد للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه فى مدة اثنتى عشرة سنة على الأكثر

الثانية : اذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور فى مدة ثلاثين سنة على الأكثر

وهاتان المدتان حتى أطولها أقرب إلينا من جبل الوريد . ومعظم النسل الحاضر سيرى بعيني رأسه انقضاء هذه السنين . فاذا نضع بعدئذ والزيادة مستمرة فى السكان ؟

لاريب أنه يجب علينا منذ الآن التفكير فى حل لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ماسنفرد له هذا البحث :

الجزء المروى أو الممكن ريه من القطر المصرى

على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالى بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هى التى تسمى الدلتا وهذا الجزء المروى يحد بصحراء العرب شرقا وصحراء لوية غربا. وليس فى الامكان رى أرض الصحراويين المذكورتين بمياه النيل لارتفاعها وعدم استواء سطحها فسيستمر جذبها لهذا العائق الذى لا يمكن تذليله الى ماشاء الله . ومن المستحيل فى مصر الارتفاع بأرض لا يروىها النيل . فليس هناك احتمال لتوسع زراعى من هاتين الجهتين

وفى الجهة الشمالية البحر . فاذا وجها زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة وافترضنا ارتحالها الى ما وراء البحار وتركنا جانبا كراهة المصرى الغربية فانتالانجد مايققق لها أى رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين مناخا وطبيعة وجنسية ولغة وديانة . فهذه الجهة فى حكم المسدودة

أما المورد الصناعى للبعشة ففضلا عن أن مصر تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فهنا زاهرة يانعة فانه مورد محدود من المستحيل أن يتففع به عدد عظيم من السكان فى مصر . ولنفرض أنهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان فى مدى أربع سنوات فقط . ومضى انقضى هذا الأجل القصير نجد أنفسنا أمام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا أن نقصد تثييط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وإنما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وأنه لا يحل المشكل الذى نحن بازائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح أمامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد إقليم واسع ذو سكان قليلى العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هى ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه بمثابة لقطرنا المصريين وحدهم هم الذين فى استطاعتهم جعله فى حالة سعادة ورفاهية

وبالاختصار هو بيئة مناسبة لأمزجة المصريين على قدر ما هم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذى يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذى ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الأزمان الخالية ويجب أن يبقى كذلك إلى الأبد لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع جهود الذين فى بدهم حظ مصر وفى قلبهم يضمرون لها النفع والمصلحة

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	فأئحة الكتاب
٦ - ٥	المقدمة
٨٩ - ٧	القسم الأول - الأيرادات
١٢ - ٧	الفصل الأول - عصر الفراعنة :-
٧	الإبرادات في عهد فرعون موسى
٨	د د د ندارس بن صا
٨	د د د كلكن بن خريتا
٨	د د د فرعون الأول
٨	د د د الفراعنة
٩	د د د فرعون يوسف
١١ - ٩	د د د فرعون مصر
١١	د على يد عزيز مصر
١١	د في عهد الريان بن الوليد
١٢	ملخص الإبرادات في عصر الفراعنة
١٨ - ١٢	الفصل الثاني - عصر البطالسة :-
١٣	الإبرادات في عهد بطليموس فيلادلف
١٤	د د د بطليموس أوليت

الموضوع	الصفحة
املاك الملوك البطالسة (دخل التاج).....	١٦ - ١٧
ملخص الايرادات في عصر البطالسة.....	١٧ - ١٨
الفصل الثالث — عصر الرومان :-	١٨ - ٢٠
إصلاحات أغسطس في مصر	١٨ - ١٩
موارد الايرادات	١٩ - ٢٠
ملخص الايرادات في عصر الرومان	٢٠
الفصل الرابع — عصر البيزنطيين :-	٢٠ - ٢٣
مركز المقوقس الدينى والسياسى.....	٢٠ - ٢٢
الايرادات في عهد الروم.....	٢٢
الايرادات في عهد هرقل	٢٣
» » » المقوقس	٢٣
ملخص الايرادات في عصر البيزنطيين	٢٣
الفصل الخامس — عصر العرب :-	٢٣ - ٢٦
الايرادات في عهد الخلفاء الراشدين :-	٢٣ - ٤٧
» » خلافة عمر بن الخطاب.....	٢٣ - ٤٤
» » خلافة عثمان بن عفان	٤٤ - ٤٧
الايرادات في عهد الدولة الأموية :-	٤٧ - ٤٩
» » خلافة معاوية بن أبى سفيان	٤٧ - ٤٨
» » خلافة سليمان بن عبد الملك	٤٨ - ٤٩
الايرادات في عهد الدولة العباسية :-	٤٩

٤٩	الابرادات في خلافة هرون الرشيد
٥١ - ٥٠	الابرادات في عهد الدولة الطولونية :-
٥٠	» » حكومة احمد بن طولون
٥١ - ٥٠	» » حكومة خمارويه
٥٤ - ٥٢	الابرادات في عهد الدولة الأخشيدية :-
٥٢	» » حكومة الأخشيد محمد بن طغج
٥٤ - ٥٣	» » حكومة كافور الأخشيدى
٥٩ - ٥٤	الابرادات في عهد الدولة الفاطمية :-
٥٥ - ٥٤	» » خلافة المعز لدين الله
٥٥	» » العزيز بالله
٥٦ - ٥٥	» » الحاكم بأمر الله
٥٧ - ٥٦	» » المستنصر بالله
٥٨ - ٥٧	» » المستعلى بالله
٥٩ - ٥٨	» » الحافظ لدين الله ...
٦٠ - ٥٩	الابرادات في عهد الدولة الأيوبية :-
٦٠ - ٥٩	» » حكومة صلاح الدين
٦٠	الابرادات في عهد دولة المماليك البحرية :-
٦٠	» » حكومة الظاهر بيبرس
٦٢ - ٦١	ملخص الابرادات في عصر العرب
٦٥ - ٦٢	الفصل السادس — عصر العثمانيين :-

٦٣	ايرادات مصر في أوائل القرن السابع عشر
٦٣ - ٦٤	إدارة مصر في عصر السلطان سليم الأول وابنه سليمان
٦٤	مختلف أبواب الإيرادات
٦٥	ايرادات مصر في القرن الثامن عشر
٦٥	ملخص الإيرادات في عصر العثمانيين
٦٦ - ٧٠	الفصل السابع — عصر الفرنسيين :-
٦٦	مالية مصر عند وصول الحملة الفرنسية
٦٦	نظام الضرائب في عهد بوناپارت
٦٦ - ٦٧	انشاء مصلحة للأملاك الأميرية والتسجيل
٦٧	سن قوانين بضرائب أخرى على الوصايا... الخ.
٦٨ - ٦٩	ايرادات مصر في سنة ١٧٩٩ م
٦٩ - ٧٠	» » » » ١٨٠٠ م
٧٠	الغرامات الحربية
٧٠ - ٨٥	الفصل الثامن — الاسرة المحمدية العلوية :-
٧١ - ٧٥	الإيرادات في عهد محمد علي
٧٦	» » عهدى الوالين ابراهيم وعباس الأول
٧٧	الإيرادات في عهد الوالى سعيد

الموضوع الصفحة

٧٨ - ٧٧	الايادات في عهد الخديوى اسماعيل
٨٠ - ٧٩ توفيق » » » »
٨١ - ٨٠ عباس الثانى » » » »
٨٣ - ٨٢ السلطان حسين كامل » » » »
٨٤ - ٨٣ الملك فؤاد الاول » » » »
٨٥	ملخص الايرادات في عهد أسرة محمد على ...
٨٩ - ٨٦	إجمال عام لقسم الايرادات
١١٩ - ٩١	القسم الثانى - الاتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة
٩٣ - ٩١	الفصل الاول - حكومة الفرس :-
٩١	الحكومة الفارسية في مصر
٩٢ - ٩١	إتاوة المقاطعة الفارسية السادسة
٩٣ - ٩٢	ايراد بحيرة موديس
٩٣	إتاوة مصر في حكومة الفرس
٩٥ - ٩٣	الفصل الثانى - حكومة الرومان :-
٩٤ - ٩٣	استبداد اغسطس بادارة مصر وماليها
٩٥ - ٩٤	الغلال الذى كانت تصدرها مصر الى روما
٩٥	تقدير عدد سكان روما في ذلك الحين
١٠١ - ٩٥	الفصل الثالث - حكومة البيزنطيين :-

الموضوع الصفحة

٩٦	الغلال التي كانت على مصر للقسطنطينية وقيمها في عهد جوستينيان
٩٦	الضرائب في مصر في ذاك العهد
٩٦ - ٩٧	ما كان يتخذ من التدابير في تحصيل هذه الضرائب
٩٨ - ٩٩	الغلال المفروضة على مصر في عهد قسطنطين
٩٩ - ١٠١	ما كان مفروضا على مناطق مصر من الغلال
١٠٠	الاتاوة في حكومة البيزنطيين
١٠١ - ١٠٧	الفصل الرابع — الحكومة العربية :-
١٠١ - ١٠٤	الاتاوة في عهد الدولة الأموية :-
١٠١	الاتاوة في خلافة معاوية بن أبي سفيان
١٠١ - ١٠٣	» » هشام بن عبد الملك
١٠٣ - ١٠٤	» » مروان الثاني
١٠٤ - ١٠٧	الاتاوة في عهد الدولة العباسية :-
١٠٤	الاتاوة في خلافة المهدي بن المنصور
١٠٥	» » هرون الرشيد
١٠٥ - ١٠٦	» » المأمون
١٠٦ - ١٠٧	» » المقتدر بالله
١٠٧ - ١١٥	الفصل الخامس — عصر العثمانيين :-
١٠٨	الاتاوة في سنة ١٦١٥ م
١٠٩	» » ١٦٢٦ م

الصفحة	الموضوع
١٠٩	الاتاوة فى سنة ١٦٨٠ م
١١٠	حال ولاية مصر وما كان عليهم فى هذا العصر
١١١-١١٠	النقود (الخزنة) التى كانت ترسل من مصر الى القسطنطينية
١١١	الابرادات التى يستولى عليها الولاة
١١٢	الاتاوة فى النصف الثانى من القرن السابع عشر
١١٤-١١٢	الثريات التى وضعها السلطان سليمان لارسال الخزنة
١١٤	الادارة العثمانية المالية
١١٥	الاتاوة فى القرن الثامن عشر
١١٥	ملخص الاتاوة فى عصر العثمانيين
١١٧-١١٥	الاتاوة فى عهد الاسرة المحمدية العلوية :-
١١٦	الاتاوة فى عهد محمد على
١١٦	د فى عهدى عباس الاول وسعيد
١١٧-١١٦	د من عهد اسماعيل الى الآن ..
١١٩-١١٧	إجمال عام لقسم الاتاوة
٣٣٥-١١٩	القسم الثالث - الخراج والمساحة المفروض عليها
١٥٩-١١٩	الفصل الأول - عصر الفراعنة :-
١٢٠-١١٩	توزيع الاراضى فى عهد سيزوستريس
١٢٣-١٢١	نظام مصر ويسرها فى عصر الفراعنة

الموضوع الصفحة

١٢٤ - ١٢٣ حالة الفلاح في الزمن القديم
١٢٤ منشأ اختراع المصريين لعلم الهندسة
١٢٤ مسح الأراضي ووحدة مقاسها
١٢٥ مصلحة المساحة وما يقيد في سجلاتها
١٢٥ كيفية تقدير الخراج بالعرش
١٢٦ - ١٢٥ نقص الخراج بنقص النيل
١٢٦ إقامة المقاييس لمعرفة حالة النيل
١٢٦ كيفية جباية العرش
١٢٧	تقدير مساحة المربع الذي وزعه سبزوسترئيس على كل ساكن
١٥٥ - ١٢٨	مباحث لمعرفة ما يبلغه الخراج بالعرش :
١٣٢ - ١٢٨	المبحث الأول :
١٢٩ - ١٢٨	مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الزمن القديم
١٣٠ - ١٢٩ المساحة المزروعة بالفعل
١٣٢ - ١٣٠	بيان عدد الأفدنة المزروعة قديماً
١٣١ البحيرات التي في شمال الدلتا ومساحتها
١٤١ - ١٣٢	المبحث الثاني :
١٣٥ - ١٣٢	خصب الأرض في عصر الفراعنة ومحصول الفدان
١٣٦ نظام دفع الضرائب في القرن السادس
١٣٦ مقدار المساحة المزروعة جبا

الموضوع . الصفحة

١٣٧-١٣٦	تحریم زراعة الفول
١٣٧	زراعة الذرة
١٣٨-١٣٧	كثرة حفر الترع في مصر
١٣٩-١٣٨	مساحة الأراضي المزروعة ذرة
١٣٩	زراعة الأرز
١٤٠-١٣٩	محاصيل مصر الزراعية في عصر الفراعنة
١٤٠	سبب بناء عمرو بن العاص مقياس حلوان
١٤١	محاصيل مصر الزراعية الحالية
١٤٩-١٤١	المبحث الثالث :
١٤٢	(أ) تعيين السكان من عدد الأفدنة المزروعة
١٤٥-١٤٢	(ب) " " " " البلاد الأهلة ...
١٤٧-١٤٥	(ج) " " " " الأتفس التي دفعت الجزية عند الفتح العربي
١٤٨-١٤٧	(د) تعيين السكان مما يستهلكه أهل مصر من الغلال
١٤٩	ملخص المباحث السابقة
١٥٠-١٤٩	عدد بلاد مصر وسكانها في عهد الرومان
١٥٤-١٥٠	التدليل على كثرة سكان مصر في الزمن القديم
١٥٥	تقدير قيمة الخراج في عهد الفراعنة على حساب العشر

الموضوع الصفحة

١٥٥	ضريبة الخراج في عهد الامبراطورية الوسطى
١٥٨-١٥٦	خراج مصر في عصر الفراعنة :
١٥٦ د د على يد يوسف بن يعقوب
١٥٦ د د في عهد منقاوس
١٥٧ د د د د فرعون موسى
١٥٧ د د د د الريان بن الوليد
	(فرعون يوسف)
١٥٧	خراج مصر في عهد كيقاوس
١٥٨-١٥٧	مساحة الأراضى المزروعة في عهد الفراعنة ..
١٥٩-١٥٨	ملخص الخراج في عهد الفراعنة
١٦٤-١٦٠	الفصل الثانى - عصر البطالسة :-
١٦٠	تقسيم الأراضى في عصر البطالسة
١٦١	توزيع ملكية الأراضى في عهدى البطالسة والفراعنة
١٦٢-١٦١	اختلاف فرض الخراج على الأراضى في العهدين
١٦٢	نسبة الخراج على الأراضى الممتازة
١٦٣	مساحة أراضى الكهنة وخراجها
١٦٤-١٦٣ د د الملوك
١٦٤ د د الجند وخراجها

الموضوع	الصفحة
الخراج في عصر البطالسة	١٦٤
الفصل الثالث - عصر الرومان :-	١٦٥ - ١٦٩
الإدارة الرومانية في مصر	١٦٥ - ١٦٦
وفاء النيل قبل عهد يترون وفي عهده	١٦٦ - ١٦٧
النظام الزراعي لمصر	١٦٧
أغسطس وامتيازات الكهنة ورجال الحرب بمصر	١٦٨
الخراج بواقع خمس المحصول	١٦٨ - ١٦٩
اسلوب الري الذي كان معمولاً به	١٦٩
الخراج في عصر الرومان	١٦٩
الفصل الرابع - عصر البيزنطيين :-	١٦٩ - ١٧٣
القاعدة التي بنى عليها فرض الخراج ونتائجها	١٧٠
قاعدة توزيع الخراج في عهد قسطنطين	١٧١ - ١٧٢
..... د د د د ديوكليتيان	١٧٢
الخراج في عصر البيزنطيين	١٧٣
الفصل الخامس - عصر العرب :-	١٧٤ - ٢٦٨
تمهيد :	١٧٤ - ١٩٦
مايجوز للخليفة اتخاذه عندما تفتح	١٧٤
البلاد عنوة	١٧٤
هل فتحت مصر عنوة أو بصلح وشروط ؟ ...	١٧٤
أنصار الرأي الأول	١٧٤ - ١٧٥

الصفحة	الموضوع
١٧٥	أنصار الرأي الثاني
١٧٩-١٧٥	ذكر من قال فتحت مصر عنوة
١٨٤-١٧٩	ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح
١٨٤	السبب في هذا الخلاف
١٨٩-١٨٥	تفسير مسألة فتح مصر
١٩٦-١٨٩	ما فعله عمر في ارض سورية والعراق
١٩٧-١٩٦	المساحة المفروض عليها الخراج والمرات التي مسحت فيها أرض مصر
٢٠٥-١٩٧	الفدان ومساحته قديما وحديثا
٢١٣-٢٠٥	المساحة المزروعة والخراج في عهد الخلفاء الراشدين :
٢١٣-٢٠٥	الخراج في خلافة عمر بن الخطاب
٢١٦-٢١٤	المساحة المزروعة والخراج في عهد الدولة الأموية :
٢١٥-٢١٤	أول مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة سليمان بن عبد الملك
٢١٦-٢١٥	ثاني مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة هشام بن عبد الملك والمساحة المزروعة والخراج

الصفحة	الموضوع
٢١٩ - ٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة العباسية :
٢١٧ - ٢١٦	الخراج والمساحة المزروعة في خلافة المأمون
٢١٩ - ٢١٧	ثالث مرة مسحت فيها أرض مصر في عصر العرب في خلافة المعتز بالله والمساحة المزروعة والخراج
٢٢٠ - ٢١٩	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الطولونية :
٢٢٠	الخراج في حكومة احمد بن طولون
٢٢١ - ٢٢٠	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الاخشيدية :
٢٢٠	الخراج في حكومة الاخشيد محمد بن طنج
٢٢١ - ٢٢٠	الرواتب في حكومته
٢٢٩ - ٢٢١	الخراج والمساحة المزروعة في عهد الدولة الفاطمية :
٢٢٤ - ٢٢١	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المعز لدين الله
٢٢٩ - ٢٢٤	المساحة المزروعة والخراج في خلافة المستنصر بالله :
٢٢٩ - ٢٢٤	النواحي والكفور والخراج عليها :

الصفحة	الموضوع
٢٢٦-٢٢٥	عدد النواحي والكفور بالوجه البحرى
٢٢٦	عدد النواحي والكفور بالوجه القبلى
٢٢٧	جملة النواحي والكفور بالوجهين البحرى والقبلى
٢٢٨-٢٢٧	الكور وخارجها فى الوجه البحرى
٢٢٨ القبلى
٢٢٩	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى ...
٢٣٨-٢٢٩	الخراج والمساحة المزروعة فى عهد الدولة الأيوية :
٢٣٨-٢٢٩	الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة صلاح الدين :
٢٣٠	خراج الفدان المزروع قمحا
٢٣٢-٢٣٠	خراج المحاصيل عن سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م) :
٢٣١	خراج الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية
٢٣٢-٢٣١	خراج الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من محاصيل الزراعة الصيفية
٢٣٢	خراج الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ م.م من الأشجار المختلفة
٢٣٣	خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الشتوية

الموضوع الصفحة

٢٣٣ - ٢٣٤	خراج القدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من محاصيل الزراعة الصيفية
٢٣٤	خراج القدان الذى مساحته ٤٢٠٠ م.م من الأشجار المختلفة
٢٣٥ - ٢٣٦	مديريات الوجه البحرى وخارجها
٢٣٦ - ٢٣٧	مديريات الوجه القبلى وخارجها
٢٣٧	جملة خراج مديريات الوجهين البحرى والقبلى
٢٣٧ - ٢٣٨	استدراك
٢٣٨ - ٢٦٨	الخراج ومساحة الأراضى المزروعة فى دولة الممالك البحرية :
٢٣٨ - ٢٤٩	الخراج والمساحة المزروعة فى حكومة المنصور حسام الدين لاجين :
٢٣٨ - ٢٤٠	الروك الحسامى
٢٤١ - ٢٤٢	عدد النواحى بكل كورة فى الوجه البحرى ..
٢٤٢ - ٢٤٣	» » » » القبلى
٢٤٣	جملة عدد النواحى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٤	خراج كل كورة أو مديرية فى الوجه البحرى
٢٤٥	» » » » القبلى
٢٤٥	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى
٢٤٦	عدد الأقدنة بكل كورة فى الوجه البحرى ...
٢٤٧	» » » » القبلى

الصفحة	الموضوع
٢٤٧	جملة الأفدنة بالوجهين
٢٤٨	خراج القدان بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٤٩ القبلى ...
٢٤٩	المتوسط العام لخراج القدان بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٨-٢٥٠	حكومة الناصر محمد بن قلاوون :
٢٥٣-٢٥٠ الروك الناصرى
٢٥٨-٢٥٣	الضرائب التى أبطلها :
٢٥٤-٢٥٣ ضريبة ساحل الغلة
٢٥٤ نصف السمسة
٢٥٤ رسوم الولاية
٢٥٥-٢٥٤ مقرر الخواص والبغال
٢٥٥ السجنون
٢٥٦-٢٥٥ طرح الفراريج
٢٥٦ الفرسان
٢٥٦ الأقباص والمعاصر
٢٥٦ رسوم الأفراح
٢٥٦ حماية المراكب
٢٥٦ حقوق القينات
٢٥٧ شد الزعماء

٢٥٧	ضريبة متوفر الجرافيف
٢٥٨-٢٥٧	المباشرين
٢٥٨	استمرار العمل بمقتضى الروك الناصرى الى سنة ١٧٨٤ هـ
٢٦٠-٢٥٩	ما أغفله هذا الروك وسد هذا الفراغ
٢٦١-٢٦٠	عدد النواحي بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٦٢-٢٦١ القبلى
٢٦٢	جملة النواحي بالوجهين البحرى والقبلى
٢٦٣	خراج كل كورة أو مديرية في الوجه البحرى
٢٦٤ القبلى
٢٦٤	جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى ..
٢٦٥	عدد الأفدنة بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٦٦ القبلى
٢٦٦	جملة الأفدنة بالوجهين
٢٦٧	خراج الفدان بكل كورة في الوجه البحرى ..
٢٦٨ القبلى
٢٦٨	المتوسط العام لخراج الفدان في الوجهين البحرى والقبلى
٢٧٥-٢٦٩	الفصل السادس - عصر العثمانيين :-
٢٦٩	خراج مصر في السبع السنين الأولى من الفتح العثمانى

٢٧٠	طريقة فرض الخراج
٢٧١	قسما الضريبة في الوجه القبلى وطريقة تحصيلها
٢٧١	قسما المال الأميرى وطريقة تحصيلها
٢٧٢	تقرير خراج مصر والروك في عهد السلطان سليم
٢٧٢-٢٧٣	القاعدة المتبعة في تحصيل الخراج
٢٧٣	زيادة الخراج في عهد السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى
٢٧٣-٢٧٤	الخراج في أواخر حكم العثمانيين
٢٧٤	عيوب طريقة توزيع الخراج في هذا العهد...
٢٧٤-٢٧٥	المساحة المزروعة في هذا العهد وعهد الفرنسيين وخراج القدان
٢٧٥-٢٩٠	الفصل السابع - عصر الفرنسيين:-
٢٧٥	حالتا مصر الزراعية والمالية عند قدوم الحملة الفرنسية
٢٧٥-٢٧٦	الأعمال التي قام بها علماء هذه الحملة في مصر ..
٢٧٦-٢٨١	وصف مساحة مصر لأمير الألاى پا كوتان :
٢٧٦-٢٧٧	وصف وادى النيل
٢٧٧-٢٧٨	الدلتا
٢٧٨	شاطئ مصر وموقعها ومسطحها

الصفحة	الموضوع
٢٨٠ - ٢٧٩	تقسيم سطح مصر الى تسعة أقسام
٢٨١ - ٢٨٠	استخراج مساحة هذه الأقسام على الخريطة بطريقة المربعات
٢٨١	الفدان ومساحته
٢٨٣ - ٢٨٢	اتساع أرض الزراعة في الزمن الغابر وأسباب انقاصها بعد ذلك
٢٨٤ - ٢٨٣	تفاصيل لمسطحات القطر المصرى على اختلاف أنواعها :
٢٨٣	مساحة عامة لمديريات القطر في الوجه البحرى
٢٨٤	» » » » القبلى
٢٨٤	جملة مساحة المديريات بالوجهين البحرى والقبلى
٢٨٥	بيان مساحة القطر بحسب طبيعة أرضه
٢٨٦	مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه البحرى
٢٨٧ - ٢٨٦	مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه القبلى
٢٨٧	جملة مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى
٢٨٨	جملة الخراج في سنة ١٢٩٩ م وخراج الفدان الواحد

الموضوع الصفحة

٢٨٨ - ٢٩٠	بيان عدد نواحي القطر :
٢٨٩	بيان نواحي المديريات بالوجه البحرى
٢٨٩ - ٢٩٠	» » » القبلى
٢٩٠	جملة نواحي المديريات بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩١ - ٣٢٣	الفصل الثامن — الأسرة المحمدية العلوية :
٢٩١ - ٣٠٩	عصر الوالى محمد على :
٢٩١	الغاء محمد على جميع الالتزامات وترتيبه معاشا للملتزمين
٢٩١	مسح الحكومة الأراضى وتقريرها الخراج ..
٢٩١ - ٢٩٢	الطريقة التى كان يتبعها الملتزمون فى عمل حساباتهم وعيوبها
٢٩٢	إلغاء الأموال المقررة وإبقاء المال الأميرى ..
٢٩٣	طريقة وضع الخراج
٢٩٣ - ٢٩٨	عدد القرى والأفدنة المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٢١ م :
٢٩٣	عدد القرى بالوجه البحرى
٢٩٤	» » القبلى
٢٩٤	جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩٥	عدد الأفدنة المفروض عليها خراج بالوجه البحرى

الموضوع الصفحة

٢٩٦-٢٩٥	عدد الأقدنة المفروض عليها خراج بالوجه القبلى
٢٩٦	جملة الأقدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى
٢٩٧	جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه البحرى
٢٩٨	جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه القبلى
٢٩٨	جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان
٢٩٩	محصول الفدان الواحد
٣٠٠	كيفية استغلال أرض مصر
٣٠١-٣٠٠	محاصيل مصر من الحبوب سنة ١٨٢١ م
٣٠١	ثمن مبيع الارذب من هذه المحاصيل
٣٠٢	أنواع الضرائب فى عهد محمد على وضريبة الأتيطان
٣٠٣	الأراضى المفروض عليها الخراج والمعفاة منه
٣٠٣	خراج الفدان
٣٠٦-٣٠٤	الأراضى المزروعة والممكن زرعها فى مصر :

الصفحة

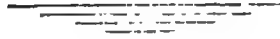
الموضوع

٣٠٤	الاراضى المزروعة والممكن زرعها فى الوجه البحرى
٣٠٥	الاراضى المزروعة والممكن زرعها فى الوجه القبلى
٣٠٦	جملة الاراضى المزروعة والقابلة للزراعة بالوجهين البحرى والقبلى
٣٠٦	مساحة الاراضى غير المزروعة
٣٠٧	مجموع مساحة الاراضى المزروعة وغير المزروعة
٣٠٩-٣٠٧	محاصيل الاراضى فى سنة ١٨٣٣ م
٣٠٩	جملة الخراج فى سنة ١٨٣٣ م وخراج القدان "واحد"
٣١٥-٣١٠	الحدبوى توفيق :
٣١٠	عدد النواحى بالوجه البحرى
٣١١	" " " القبلى
٣١١	جملة النواحى بالوجهين البحرى والقبلى
٣١٢	عدد أفدنة الوجه البحرى المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٨١ م
٣١٣-٣١٢	عدد أفدنة الوجه القبلى المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٨١ م
٣١٣	جملة الأفدنة المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٨١ م بالوجهين البحرى والقبلى

الموضوع الصفحة

٣١٤	جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه البحرى فى سنة ١٨٨١ م
٣١٥-٣١٤	جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان الواحد فيها بالوجه القبلى فى سنة ١٨٨١ م
٣١٥	جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى
٣١٦-٣٢٣	الملك فؤاد الأول :
٣١٦	عدد نواحى المحافظات
٣١٧	عدد نواحى مديريات الوجه البحرى
٣١٧-٣١٨	القبلى " " " "
٣١٨	جملة نواحى المحافظات والمديريات بالوجهين البحرى والقبلى
٣١٩	عدد الأقدنة المربوط عليها خراج فى الوجه البحرى سنة ١٩٢١ م
٣١٩-٣٢٠	عدد الأقدنة المربوط عليها خراج فى الوجه القبلى سنة ١٩٢١ م
٣٢٠	جملة الأقدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى سنة ١٩٢١ م
٣٢١	جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان فيها بالوجه البحرى
٣٢١-٣٢٢	جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان فيها بالوجه القبلى

٣٢٢	جملة الخراج والمتوسط العام لخراج القدان بالوجهين البحرى والقبلى
٣٢٣	مساحة الجزء المزروع والقابل للزراعة.....
٣٢٤ - ٣٣٥	اجمال عام لقسم الخراج.....
٣٣٦ - ٣٤٠	خاتمة الكتاب.....



هذه السلسلة تضم :

- ١ - فتح العرب لمصر
- ٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
- ٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
- ٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
- ٥ - تاريخ مصر من عهد المنليك إلى نهاية حكم إسماعيل
- ٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبل الوقت الحاضر
- ٧ - ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
- ٨ - تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (مجلد أول)
- ٩ - تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (مجلد ثاني)
- ١٠ - فتوح مصر وأخبارها
- ١١ - تاريخ مصر الحديث مع فرلة في تاريخ مصر القديم
- ١٢ - قوانين الدواوين
- ١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
- ١٤ - الحكم المصري في الشام
- ١٥ - تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
- ١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
- ١٧ - مذكراتي
- ١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
- ١٩ - وادي النظرون ورحبانه وأديرتة ومختصر البطارقة
- ٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية
- ٢١ - الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (البل الأبيض)
- ٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه - أحوال مصر في عهده - منشأته المعمارية)
- ٢٣ - صفوة العصر
- ٢٤ - المنليك في مصر
- ٢٥ - تاريخ دولة المنليك في مصر
- ٢٦ - سلاطين بني عثمان
- ٢٧ - محمود فهمي القراشي
- ٢٨ - دور القصر في الحياة السياسية
- ٢٩ - مذكرات اللورد كيللرن
- ٣٠ - عادات المصريين
- ٣١ - خنقاوات الصوفية ج ١
- ٣٢ - خنقاوات الصوفية ج ٢
- ٣٣ - تحفة الناظرين فيمن وفي مصر من الملوك والسلاطين
- ٣٤ - تاريخ عمرو بن العاص
- ٣٥ - دور القبائل العربية في صعيد مصر
- ٣٦ - علاقات الفاطميين في مصر بأهل المغرب
- ٣٧ - عبد الرحمن الخيري ٥ أجزاء
- ٣٨ - مصر في العصر العثماني في القرون ١٦
- ٣٩ - خطط القريوى ٣ أجزاء (محققة منقحة في ٢٧٥٠ صفحة)
- ٤٠ - صفحات من تاريخ مصر (صليب باشا سامي)
- ٤١ - صفحات من تاريخ مصر (سيد مرعي)
- ٤٢ - صفحات من تاريخ مصر (سيد مرعي)
- ٤٣ - صفحات من تاريخ مصر (سيد مرعي)

Bibliotheca Alexandrina



0354302

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مطبول

6 Talat Harb Sq. Tel. : 5756421

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١